وزارة التعليـــم العـــــالي والبحث العـــــــلمي
المركـــــز الجـــامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: علوم التسيير
الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : مالية و بنوك

المرجع : ...../2016

مذكرة بعنـــــــــــــــــــــــــــوان :

صندوق ضمان القروض كمحفزلنمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

– ولاية ميلة نموذجا –

مذكـــــــــــــــــرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص " مالية و بنوك "

إعداد الطالب (ة) :

✓ فاطمة بوزراع

إشراف الأستاذ(ة):

✓ رامي حريد

لجنة المناقشة :

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
واضح فواز	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
صلاح الذين كروش	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا
رامي حريد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2016/2015

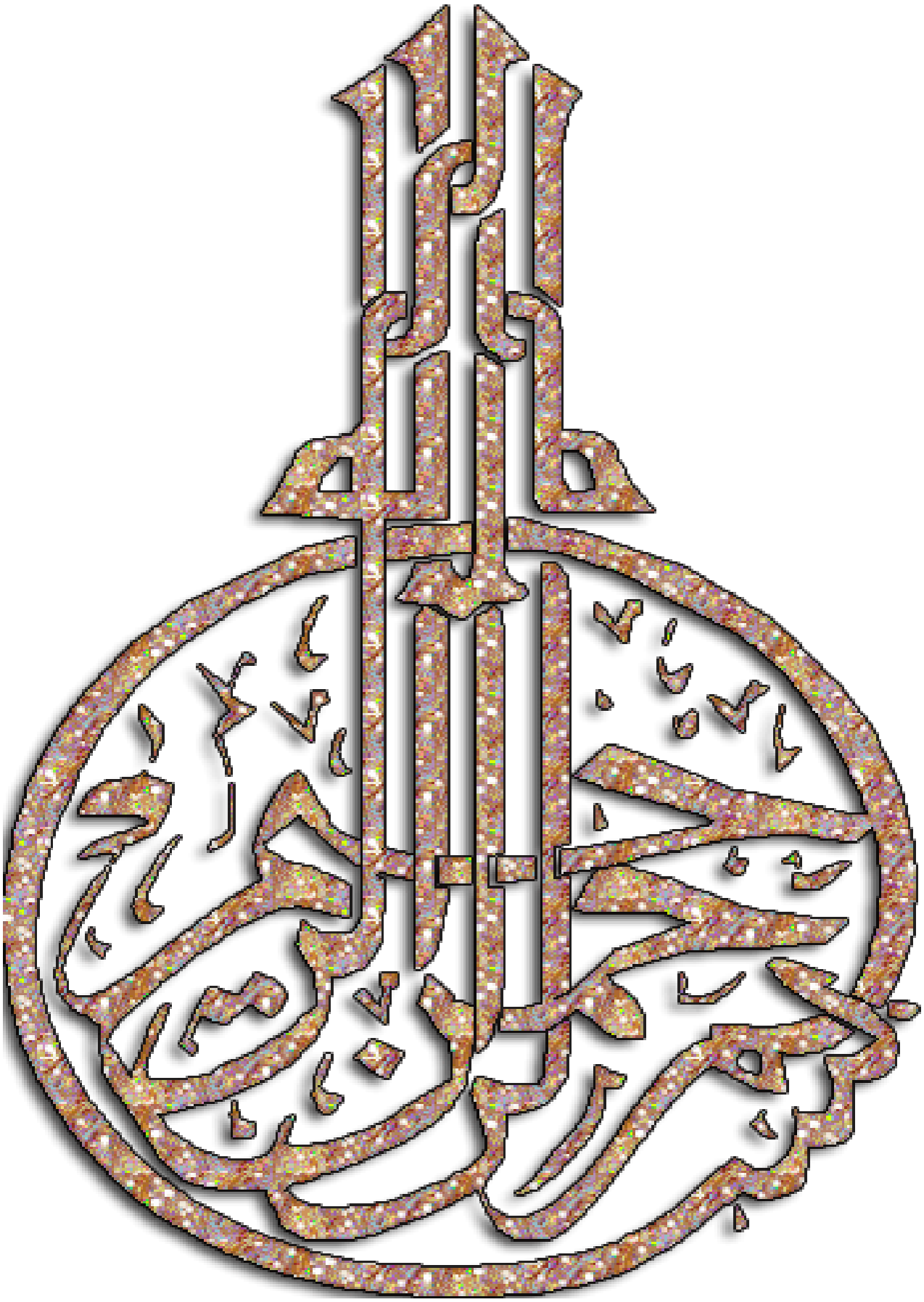

اللهم ارزقنا حبك وحب من يحبك ،
اللهم ظلنا تحت عرشك يوم لا ظل الا ظلك،
رب اوزعني ان اشكر نعمتك علي وعلى والدي
وان اعمل صالحا ترضاه واصلح لي في ذريتي
اني تبت اليك واني من المسلمين،
رب اغفر لي ولوالدي ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا
اللهم اغفر لي ما لا يعلمون
ولا تؤاخذني بما يقولون
واجعلني خيرا مما يظنون

إهـــــداء

إلى من علمني العطاء بدون إنتظار ...

إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار ...أرجو من الله أن يمد في عمرك

لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار إلى "والدي العزيز عمار"

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان إلى بسمة الحياة

إلى من كان دعائها سر نجاحي حنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب

"أمي الحبيبة زهية"

إلى رفيق دربي في هذه الحياة "حسام" والذي لم يبخل علي بدعمه وتطلعاته لنجاحي.

إلى من شاركني حضن أمي إخوتي الاعزاء "رضا ،حميدة".

إلى أخواتي العزيزات:"وسيلة حبيبة أمال سامية فايزة".

إلى كل أفراد أسرتي **"عائلة بوزراع" "عائلة "غشام".**

إلى المميزين في حياتي رفقاء دربي صديقاتي :"منى ،مريم".

إلى الكتكوتات :"أماني،أسماء ،شيماء".

إلى من أذكرهم في قلبي ولم يذكرهم قلمي.

شكـــــــــــر وعرفـــان

الحمد لله عزوجل حمدا يليـ ـق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، والـذي أنعم علينا بالصحة والتوفيق إلى طريق العلم والمعرفة.

بعد شكر الله عزوجل وحمده يسعدنا أن نتقدم في هذا المقام بجزيل الشكر والعرفان لأستاذنا الفاضل "رامي حريد" والذي كان بمثابة مصباح أنار لنا طريق البحث والمعرفة من خلال توجيهاتـها السليمة والسديدة فجـزاك الله عنا أحسن الجـزاء

كما نتقدم بالشكر لكل من ساعدنا في إنجاز هذه المذكرة ومد لنا يد المساعدة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
إهداء	I
شكر وتقدير	II
فهرس المحتويات	III
فهرس الجداول	VI
فهرس الأشكال	VIII
فهرس الملاحق	IX
مقدمة	أ -ز
الفصل الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تمويلها.	2-32
تمهيد	2
المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	3
المطلب الأول :عوامل صعوبة تحديد موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	3
المطلب الثاني: المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	4
المطلب الثالث: التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	6
المبحث الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	10
المطلب الأول: خصائص تتعلق بطبيعة العلاقة بين العملاء والمستخدمين.	10
المطلب الثاني: خصائص تتعلق بالإدارة والتنظيم .	11
المطلب الثالث: خصائص ناتجة عن الحجم الصغير والمتوسط.	12
المبحث الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها.	15
المطلب الأول: الأهمية الإقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	15
المطلب الثاني: الأهمية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	17
المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	19
المبحث الرابع: المشاكل والصعوبات التمويلية للمؤسسات الصغيرة المتوسطة.	23

المطلب الأول: المشاكل التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال مراحل نشأتها الأولى.	23
المطلب الثاني: المشاكل والصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناتجة عن علاقتها مع البنوك.	28
المطلب الثالث: المشاكل التمويلية الأخرى.	30
خلاصة الفصل.	32
الفصل الثاني: ضمان مخاطر القروض المصرفية.	62-33
تمهيد	34
المبحث الأول: مخاطر القروض المصرفي.	35
المطلب الأول: مفهوم مخاطر القروض المصرفية.	35
المطلب الثاني: أنواع المخاطر المصرفية.	37
المطلب الثالث: تقدير مخاطر القروض المصرفية ووسائل الحد منها.	42
المبحث الأول: ضمان القروض المصرفية	44
المطلب الأول: مفهوم الضمانات البنكية.	44
المطلب الثاني: الاعتبارات المتعلقة بالضمان.	45
المطلب الثالث: أنواع الضمانات البنكية.	46
المبحث الثالث: برامج ضمان القروض.	50
المطلب الأول: ماهية برامج ضمان القروض.	50
المطلب الثاني: أنواع أنظمة ضمان القروض.	52
المطلب الثالث: التجارب الدولية والعربية في مجال ضمان القروض.	53
خلاصة الفصل.	62
الفصل الثالث:دور صندوق ضمان القروض في تسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	100-63
تمهيد	64
المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	65

المطلب الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	65
المطلب الثاني: التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	67
المطلب الثاني: التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	67
المبحث الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها في الجزائر.	77
المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	77
المطلب الثاني: العوائق التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	81
المبحث الثالث: إنجازات صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	85
المطلب الأول: ماهية صندوق ضمان القروض.	85
المطلب الثاني: طبيعة الاستثمارات التي يغطيها صندوق ضمان القروض وكيفية التغطية.	87
المطلب الثالث: تقييم آثار صندوق ضمان القروض على نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	89
خلاصة الفصل.	100
خاتمة.	
خلاصة عامة.	102
نتائج البحث.	102
آفاق البحث	104
قائمة المراجع	106
الملاحق	115

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	6
2-1	تصنيف المؤسسات ص و م حسب البنك الدولي.	7
3-1	تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	9
4-1	الفرق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة.	14
1-2	أهم إحصاءات الصندوق ضمان القروض للمنشات الصغيرة والمتوسطة بالتايوان	56
2-2	اهم احصاءات صندوق ضمان الائتمان بتركيا	57
3-2	أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع	58
4-2	الضمانات الصادرة لصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب الغرض من الإئتمان (1991 ــ 2003).	59
5-2	اهم احصاءات الشركة الاردنية لضمان القروض	60
1-3	عدد المشاريع حسب عدد فروع الأنشطة	66
2-3	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة ملكيتها في الجزائر (2006–2013)	68
3-3	تطور المؤسسات الخاصة حسب قطاع النشاط في الجزائر (2006 إلى السداسي الأول من سنة 2013)	70
4-3	تطور المؤسسات الخاصة حسب الولايات في الجزائر (2006 إلى السداسي الأول من سنة 2013)	72
5-3	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطةالخاصةحسب الجهات (2006–2013).	75
6-3	تطور مناصب الشغل المصرح بها حسب طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2006–2013).	77
7-3	أهم المنتوجات المصدرة خارج المحروقات خلال المدة (2006–2013)	78

8-3	تطور القيمة المضافة التي تخلقها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أهم القطاعات خلال الفترة (2006-2013).	80
9-3	الوضعية العامة للملفات المعالجة حسب المشاريع منذ 2004 لغاية 2012.	89
10-3	الوضعية العامة للملفات المعالجة حسب قطاع النشاط منذ 2004 لغاية جوان2012	90
11-3	الملفات المعالجة حسب الجهة مند2004 لغاية جوان2012	92
12-3	وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى صندوق ضمان القروض لولاية ميلة لسنة 2011.	96
13-3	وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى صندوق ضمان القروض بولاية ميلة لسنة 2012.	96
14-3	وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى صندوق ضمان القروض بولاية ميلة لسنة 2013.	97
15-3	وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى صندوق ضمان القروض بولاية ميلة لسنة 2014.	97
16-3	وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى صندوق ضمان القروض لولاية ميلة لسنة 2015.	98
17-3	حصيلة برنامج صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة.	99

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	المعلومات الموفرة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ابتكارية للبنوك في 19 دولة أوروبية.	27
1-2	أنواع المخاطر المصرفية	41
2-2	أنواع الضمانات البنكية	49
3-2	أنواع أنظمة ضمان القروض.	53
4-2	المعايير المعتمدة من قبل برنامج ضمان القروض	54
1-3	تطور عدد المشاريع حسب طبيعة ملكيتها في الجزائر	68
2-3	ترتيب الولايات العشر حسب عدد المؤسسات لسنة 2013	74
3-3	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات	75
4-3	تطور مناصب الشغل حسب طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	78
5-3	العشرة معوقات الأولى لتنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (بالمائة)	82
6-3	الهيكل التنظيمي لصندوق ضمان القروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	86
7-3	توزيع عدد المشاريع حسب قطاع النشاط	91
8-3	عدد مناصب الشغل المستحدثة حسب قطاع النشاط.	91
9-3	عدد المشاريع المستفادة من صندوق ضمان القروض حسب الجهة(2004 لغاية جوان2012).	93
10-3	عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف صندوق ضمان القروض حسب الجهة (2004 لجوان 2012)	93

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	وثيقة من FGAR تبين ملف منح الضمان	**115**
02	وثيقة من FGAR تبين عملية منح الضمان	**116**
03	وثيقة من FGARعدد المؤسسات المستفادة من الضمان لسنة 2011	**117**
04	وثيقة من FGARعدد المؤسسات المستفادة من الضمان لسنة 2012	**118**
05	وثيقة من FGARعدد المؤسسات المستفادة من الضمان لسنة 2013	**119**
06	وثيقة من FGARعدد المؤسسات المستفادة من الضمان لسنة 2014	**120**
07	وثيقة من FGARعدد المؤسسات المستفادة من الضمان لسنة 2015	**121**
08	**وثيقة من** FGARتبين حصيلة **برنامج صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة**	**122**

مقدمة

تمهيد:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في عملية التنمية الإقتصادية والاجتماعية، لما تتمتع به هذه المؤسسات من مزايا في مجالات المهارات التنظيمية والقدرة الكبيرة على الإبداع والابتكار وخلق فرص عمل، وغيرها من المزايا.

لقد تفطنت الكثير من الدول إلى قدرة هذه المؤسسات في الرفع من المستوى الإقتصادي، إذ حظيت بالأولوية ضمن مختلف برامج واستراتيجيات التنمية في البلدان الأكثر تطورا، ويأتي الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة ظهور العديد من المشكلات التي لم تستطع المؤسسات الكبرى التعامل معها أو إيجاد حلول لها، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تعاني أو تواجه العديد من المشاكل والتحديات التي تعترض طريقها وتعرقل من مسيرتها نحو التطور، وذلك نتيجة للخيار الاقتصادي الذي اتبعته بعد الاستقلال مباشرة ، ويمكن إرجاع أسباب هذه المشاكل إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حد ذاتها وإلى النظام المالي الجزائري، ولعل أبرز هذه المشاكل هو مشكل التمويل، حيث تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر صعوبات كبيرة في الحصول على قروض مصرفية طويلة الأجل خاصة في مراحل نشأتها الأولى، ويرجع السبب هنا لعدم توفر هذه المؤسسات على الضمانات الكافية للحصول على القروض من البنوك، ما يجعل هذه البنوك تعزف عن منح الائتمان لها.

وعلى هذا الأساس قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء وزارات أو هيئات تساعد هذه المؤسسات على النمو والاستمرار، ومن بين هذه الهيآت صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

طرح الإشكالية:

في ظل ما سبق فإن الإشكالية المطروحة كالآتي:

إلى أي مدى يعتبر صندوق ضمان القروض أداة محفزة لنمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

التساؤلات الفرعية:

يتفرع عن السؤال الرئيسي تساؤلات فرعية تتمثل في الآتي:

- ❖ هل تختص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخصائص تؤثر على قدرتها في الحصول على قروض مصرفية طويلة الأجل في المراحل الأولى من نشأتها؟.
- ❖ هل يستطيع صندوق ضمان القروض بخصائصه أن يساهم في تدليل المشاكل التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مراحل نشأتها الأولى؟.
- ❖ ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟.
- ❖ مامدى مساهمة صندوق ضمان القروض في تسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ميلة؟.

فرضيات البحث:

للإجابة على الأسئلة السابقة يتم الاعتماد على الفرضية الرئيسية التالية:

"**صندوق ضمان القروض أداة محفزة لنمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**".

إن إثبات أو نفي الفرضية سيتم من خلال إثبات أو نفي مجموعة من الفرضيات الفرعية الآتية:

- ❖ خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤثر على قدرتها في الحصول على القروض المصرفية طويلة الأجل في مراحل نشأتها الأولى.
- ❖ يتمتع صندوق ضمان القروض بخصائص تجعله قادرا على تدليل الصعوبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مراحل نشأتها الأولى.
- ❖ رغم الإجراءات المتخذة من طرف السلطات الجزائرية لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد إلا أن محيطها لا يزال يتميز بالعديد من المشاكل التي تعيق نموها وتطورها.
- ❖ يساهم صندوق ضمان القروض بنسبة ضئيلة في تسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ميلة.

أسباب اختيار الموضوع:يرجع سبب اختيار الموضوع إلى:

ـــ أسباب ذاتية: وتتمثل في:

- الميل الشخصي لمثل هدا النوع من المواضيع.
- إثراء المكتبة الجامعية مثل هذا الموضوع.

ـــ أسباب موضوعية: وتتمثل في:

- بروز موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة.
- نقص الدراسات والأبحاث الخاصة بصناديق ضمان القروض.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في:

- الأهمية البالغة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومدى تحقيقها لنتائج إيجابية في اقتصاديات الدول.
- إلقاء الضوء على مدى أهمية محاولة صندوق ضمان القروض في التقليل من مشكلة التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- رصد مجمل المشاكل التي تواجه إنشاء ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أهذاف البحث: من بين الأهداف التي يراد تحقيقها من هده الدراسة ما يلي:

- التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وإبراز أهميتها كأداة فعالة في نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- التعريف بصندوق ضمان القروض، ومدى تأثيره على نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- إبراز أهم الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مراحل نشأتها الأولى.

الدراسات السابقة:

هناك دراسات جد قريبة من موضوعنا ولها علاقة بموضوع البحث، وهي كالآتي:

ـ الدراسة الأولى:

بعنوان صندوق ضمان القروض: هل هو محفز لنمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المنجزة من قبل الباحث رامي حريد، وهي أبحاث المؤتمر الدولي:

تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، 11/12/مارس2013.

وقد جاءت مشكلة بحثه كالآتي:

ما مدى مساهمة صندوق ضمان القروض (FGAR) في نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري؟

وتهذف دراسة الباحث إلى التعريف بصندوق ضمان القروض، من خلال توضيح الآليات التي يستخدمها لضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الجدوى الإقتصادية، وكيف يساهم في تحسين فرص تلك المؤسسات في الوصول إلى التمويل المصرفي.

وقد خرج الباحث لنتيجة رئيسية مفادها، أن فعالية الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ترتبط بمدى وجود بيئة أعمال ملائمة وغير متحيزة، كما ويساهم صندوق ضمان القروض بشكل فعال في خلق البيئة التمكينية، من خلال عمله على معالجة مشاكل التمويل التي تؤثر سلبا على نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعلى فعالية دورها في عملية التنمية الإقتصادية والاجتماعية.

الدراسة الثانية:

بعنوان دور مؤسسات ضمان الائتمان في تعزيز قاعدة الائتمان المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين (2006 ــ 2008)، دراسة حالة: فلسطين المنجزة من قبل الباحث أسامة نجار، وهي مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بيزرت فلسطين، نوفمبر 2008.

وقد جاءت مشكلة بحثه كالآتي، التعرف على دور مؤسسات ضمان القروض في فلسطين في تعزيز قاعدة الإئتمان المصرفي الممنوح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وقد هدفت دراسته إلى :

ـ التعرف على مؤسسات وأنظمة ضمان الائتمان، أنواعها وأهميتها.

ـ التعرف على واقع قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في فلسطين.

ـ التعرف على واقع القطاع الفلسطيني وسياسته الائتمانية تجاه قطاع SME.

ـ التعرف على مؤسسات ضمان القروض في فلسطين ودورها في تعزيز حجم الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع.

وقد خرج الباحث بالنتائج التالية:

ـ لصندوق ضمان الائتمان دور في زيادة حجم التسهيلات الممنوحة في البنوك المشاركة في برنامج ضمان القروض والممنوحة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من 34.5 مليون دولار سنة 2006 إلى 40.6 م د، عام 2007.

ـ شكل المقترضين الجدد حوالي 60% من عدد المقترضين البرنامج.

ـ للصندوق دور هام في تعزيز توجهات البنوك العاملة في فلسطين إلى زيادة حجم الائتمان الممنوح لقطاع SME خلال السنوات القادمة.

الدراسة الثالثة:

بعنوان دور صندوق ضمان القروض في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة: صندوق ضمان القروض، المنجزة من قبل الباحث دراجي كريمو وهي مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصاد لسنة 2006/2005.

وقد جاءت مشكلة بحثه كالآتي:

ما مدى مساهمة صندوق ضمان القروض في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وما هي آلية عمله في الجزائر؟

وتهذف دراسة الباحث إلى الوقوف على مدى مساهمة صناديق ضمان القروض في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإبراز واقعها في الجزائر...

وقد خرج الباحث بالنتائج التالية:

- تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في التنمية، ولكن يجب توفر مناخ اقتصادي ملائم.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يشوبها الكثير من المشاكل والعراقيل.
- تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكل التمويل بحدة.
- ــ انعدام المؤسسات المالية المتخصصة زاد من حدة مشكل التمويل.
- ــ يلعب صندوق ضمان القروض دورا هاما في تسهيل عملية الحصول على القرض.
- ــ صندوق ضمان القروض لا يؤدي دوره بشكل كامل، إلا في ظل نظام مالي فعال.
- غياب المعلومة الإقتصادية صعب من مهمة البنوك وصندوق ضمان القروض على حد سواء.

منهج البحث:

نظرا لطبيعة الموضوع، وسعيا لتحقيق الأهداف المرجوة من البحث تم اختيار المنهج الوصفي في الدراسة النظرية من خلال التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برامج ضمان القروض، وصندوق ضمان القروض، وكذا المنهج الإحصائي، وأسلوب المقابلة الشخصية.

حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** وتتمثل في الحيز الجغرافي الذي أنجزت فيه الدراسة والمتمثل في صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة.-

- **الحدود الزمنية:** يمتد المجال الزمني للدراسة مع الفترة 2016/2015.

هيكل البحث:

للإجابة على إشكالية البحث وكذا التساؤلات الواردة في الإشكالية، قمنا بتقسيم هذا البحث إلى 3 فصول وخاتمة.

الفصل الأول: جاء تحت عنوان: "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تمويلها"، تم تقسيمه إلى 4 مباحث حيث تم التطرق فيها إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها، أهمية هذه المؤسسات والمشاكل التي تواجهها وأخيرا المشاكل التمويلية التي تتعرض لها.

الفصل الثاني: جاء تحت عنوان "ضمان مخاطر القروض المصرفية"، تم تقسيمه لـــ 3 مباحث، حيث تم التطرق فيها إلى مخاطر القروض المصرفية بالإضافة إلى ضمان القروض المصرفية وأخيرا برامج ضمان القروض المصرفية.

الفصل الثالث: بعنوان " دور صندوق ضمان القروض في تسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ــ ولاية ميلة نموذج ــ فقد تم تقسيمه هو الآخر لـــ 3 مباحث، حيث تم التطرق فيه إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أهميتها والمشاكل التي تواجهها وأخيرا تعريف صندوق ضمان القروض وتقييم آثاره على المستوى الوطني وعلى المستوى المحلي ــ ولاية ميلة ــ

بالنسبة للخاتمة فقد تم فيها الإجابة على الإشكالية المطروحة.

صعوبات البحث: من بين الصعوبات التي واجهت هدا البحث كالأتي:

ــ انعدام المراجع المتعلقة بصناديق ضمان القروض في المكتبة الجامعية.

ــ إحجام المسؤولين عن منح القدر الكافي من المعلومات.

الفصل الأول

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية تمويلها

تمهيد:

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل طرحا يحتل أولوية متقدمة على صعيد اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية ، فقد حظيت باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك انطلاقا من الدور الحيوي الذي تلعبه فيه تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ومما لاشك فيه أن دعم وتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إرساء ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هو إنجاز هذه المؤسسات لأهدافها الرئيسية في مختلف المجالات ومن بينها مجال التشغيل، ولكن هذه المجهودات تعترض طريقها مجموعة من المشاكل والصعوبات التي تحد من نموها وتطورها.

ومن أجل الإحاطة قدر الإمكان بمختلف جوانب هذا الفصل، ارتأينا أن نتناوله في النقاط التالية :

المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها.

المبحث الرابع: المشاكل والصعوبات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى عوامل صعوبة تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمعايير المستخدمة في تعريفها، بالإضافة إلى التعاريف الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعريفها في الجزائر .

المطلب الأول: عوامل صعوبة تحديد موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

لقد تعددت تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى، ويرجع ذلك بالأساس إلى ثلاثة (3) عوامل نوردها فيما يلي:

أولا: العوامل الاقتصادية: وتنقسم إلى:

1. **اختلاف درجة النمو بين الدول:** إن التفاوت بين درجات النمو بين الدول المتقدمة الصناعية والبلدان النامية ينعكس على تطور التكنولوجيا المعتمدة وعلى وزن الهياكل الاقتصادية، فالمؤسسة تعتبر كبيرة في السينغال تعتبر صغيرة في ايطاليا، ومؤسسة صغيرة في اليابان تعتبر كبيرة في الجزائر، وبالتالي نلاحظ أنه لا يمكن إعطاء تعريف موحد يتناسب مع كل الدول[1].
2. **اختلاف النشاط الاقتصادي:** يختلف التنظيم الداخلي والهيكلة المالية للمؤسسات الاقتصادية وذلك أمام اختلاف النشاط الاقتصادي، ومن ثم يتحدد حجمها. فالمؤسسة الصناعية التي توظف 500عامل تصنف كمؤسسة كبيرة في صناعة النسيج وتعتبر صغيرة إذا تعلق الأمر بصناعة السيارات، إذن فحجم المؤسسة يتوقف على نوع النشاط الاقتصادي الذي يمارسه[2].
3. **تعدد معايير التصنيف:** تكمن الصعوبة في كيفية اختيار هذه المعايير فبعض الدول تعتمد على عدد العمال، رقم الأعمال ورأس المال كالأرجنتين، وعلى عدد العمال ورأس المال كفرنسا، وعلى عدد العمال ورقم الأعمال كالو.م.أ، بل يصل الاختلاف إلى المعيار نفسه كعدد العمال (أقل من 300 باليابان، أقل من 250 بالو.م.أ، أقل من 500 بفرنسا)[3].

ثانيا: العوامل التقنية: يتمثل العامل التقني في مستوى الاندماج في المؤسسات، أي أنه كلما كانت المؤسسات أكثر اندماجا، كانت عملية الإنتاج أكثر تمركزا وتوحدا في مصنع واحد، وبالتالي يتجه حجم

---

[1]- شهرزاد برجي، **إشكالية استغلال مصادر التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التسيير الدولي للمؤسسات**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبي بكر بلقا يد تلمسان، الجزائر، 2011 /2012، ص: 17.

[2]- سمية قنيدرة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة –دراسة ميدانية بقسنطينة–**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009 /2010، ص58.

[3]- محمد عجيلة وآخرون، **أبجديات النظام المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، الملتقى الوطني: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر5-2013/5/6، ص: 07.

المؤسسة إلى الكبر والتوسع، وإذا كانت العملية الإنتاجية مجزأة وموسعة على عدد من المؤسسات، فإن ذلك يؤدي إلى ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

ثالثا: العوامل السياسية: وتتمثل في مدى اهتمام السلطات بهذا القطاع ويظهر دلك خاصة عندما تريد الدولة توجيه هدا القطاع وترقيته، فتعين الحدود التي على أساسها يتم التمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وغيرها من المؤسسات، هذه الحدود تتغير من بلد لأخر[2].

للتمكن من تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سارعت مختلف المنظمات والدول إلى اعتماد مجموعة من المعايير في تعريف هذا النوع من المؤسسات، وذلك حسب الأهداف التي يُراد الوصول إليها.

المطلب الثاني: المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن عدم وجود تعريف واضح ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدى إلى اتفاق مختلف الباحثين إلى الاحتكام لمجموعة من المعايير لتحديد الحدود الفاصلة بينها وبين مختلف المؤسسات الأخرى، وتتمثل هذه المعايير في المعايير الكمية والنوعية.

أولا :المعايير الكمية : من بين هذه المعايير نذكر:

1. **معيار عدد العمال**: " حجم العمالة": يعتبر معيار العمالة أحد المعايير الكمية للتفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهو من أكثر المعايير شيوعا نظرا لسهولة قيامه عند قياس الحجم. ولكن على الرغم من ذلك لا يوجد اتفاق عام حول عدد العاملين بالمؤسسات الصغيرة والذي يختلف من دولة إلى أخرى، حيث يتراوح هذا العدد بين 9 و50 عامل وكحد أقصى بين 50 و100 عامل، ولكن في الدول المتقدمة كاليابان وأمريكا وإنجلترا يتراوح الحد الأقصى لعدد العاملين في المؤسسات الصغيرة بين 200_500 عامل بينما يقل هذا العدد في الدول النامية كالهند ومصر إذ يتراوح بين 9 و10 عامل[3].

---

[1]– الطيب د اودي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية –الواقع والمعوقات –** ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد11، جامعة بسكرة، الجزائر،2011، ص:61.

[2]– بختة حداد، **ديناميكية إنشاء المؤسسات في الجزائر وبروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الاقتصادي الجزائري –دراسة حالة المؤسسات المصغرة في ولاية الجزائر–** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر 2009/2008 ، ص ص:77–78.

[3]– نعيمة برودي، **التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية**، الملتقى الوطني: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17–18–2006/04، ص:116.

2. **معيار رأس المال :** يعتبر من أهم المعايير المستخدمة في تحديد حجم المؤسسة لأنه يمثل عنصرا مهما في تحديد حجم الطاقة الإنتاجية، وهو يختلف من بلد لآخر، فعلى مستوى الدول المتقدمة حددت قيمة رأس المال المؤسسة الصغيرة بـــ 700 ألف دولار، أما على مستوى مجموعة من الدول الآسيوية شملت الفيليبين، الهند، كوريا وباكستان فتبلغ قيمة رأس المال ما بين 35_200 ألف دولار، أما على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي فقد حدد بـــ 600 ألف دولار تقريبا[1].
3. **معيار الجمع بين العمالة ورأس المال** : يعد هذا المعيار من أكثر المعايير استخداما لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يتم الاعتماد على كل من عدد العاملين ورأس المال، إن هذا المعيار لا يخلو من بعض أوجه القصور فوضع حد أقصى للعمالة بجانب رقم معين للاستثمارات يؤدي إلى رفض بعض المؤسسات الصغيرة أن توظف أعدادا جديدة من العمال رغم حاجاتهم إليهم خوفا من حرمانها من بعض برامج الحكومة لمساعدتها مثل القروض والمساعدات الفنية، ويمكن استخدام معيار العمالة ورأس المال في حالة البلاد التي لا تعاني من حدة مشكلة البطالة[2].

ثانيا: المعايير النوعية: توجد العديد من المعايير النوعية أهمها:

1. **الاستقلالية:** نعني بها استقلالية المشروع عن أي تكتلات اقتصادية وبذلك نستثني فروع المؤسسات الكبرى، ويمكن أن نطلق على هذا المعيار اسم المعيار القانوني، وأن يكون المدير هو المالك دون تدخل هيئات خارجية في عمل المؤسسة[3].
2. **الملكية:** تعود ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أغلبها إلى القطاع الخاص وتشكل النسبة الكبيرة منها مشروعات فردية وعائلية، ويلعب المالك المدير دورا كبيرا على جميع المستويات، ونجد مثلا: في الجزائر الدولة تمتلك عددا من هذه المؤسسات تابعة لها حيث تأخذ شكل مؤسسات عمومية محلية[4].
3. **الحصة السوقية** : إن الحصة السوقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون محدودة وذلك بسبب صغر حجم المؤسسة وصغر حجم الإنتاج، كذلك محلية النشاط والمنافسة الشديدة بين المؤسسات

---

[1]– عياشة عثماني، **دور التسويق في زيادة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة سيتيفس للمشروبات بولاية سطيف–** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2010–2011، ص:115.

[2]– فتحي السيد عبده أبو سيد احمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية** ، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص : 50 .

[3]– رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها** ، إيتراك للنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ، 2008، ص:22.

[4]– عبد الله غالم، حنان سبع، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني**، الملتقى الوطني: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، 5 –2013/5/6، ص:3.

الصغيرة والمتوسطة للتماثل في الإمكانيات والظروف، وهذا ما يجعل هاته المؤسسات غير قادرة على فرض أي نوع من الاحتكار في السوق عكس المؤسسات الكبرى[1].

4. **طبيعة الصناعة:** يتوقف حجم المؤسسات على الطبيعة الفنية للصناعة في إنتاج منتجاتها، فبعض الصناعات تحتاج لوحدات كبيرة نسبيا من العمل ووحدات صغيرة نسبيا من رأس المال، كما هو الحال في بعض الصناعات الاستهلاكية الخفيفة أين يكون الإنتاج صغير هو الأنسب بينما يكون العكس بالنسبة للصناعات الأخرى[2].

وفي الأخير وبعد دراسة مختلف المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا يسعنا إلا القول أنه رغم تعدد هذه المعايير التي تبرز خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها أهملت وضع معايير تفصل بدقة بينها وبين المؤسسات الكبيرة، ولكن بالرغم من هذا فمعرفة هذه المعايير تمكن الباحثين من وضع تعريفات متباينة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل حسب بيئته وإمكاناته.

المطلب الثالث: التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لا يوجد تعريف موحد للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة بين مختلف دول العالم، حيث نجد أن كل دولة تعرفها بطريقة تختلف عن دولة أخرى، وسنشير فيما يلي إلى أهم هذه التعاريف:

أولا: تعريف الإتحاد الأوروبي: حدّد التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 1996 من طرف الإتحاد، حيث يرتكز هذا التعريف على 3 مقاييس: العمال ورقم الأعمال، الحصيلة السنوية واستقلالية المؤسسة والملخص في الجدول التالي:

جدول رقم (1-1): تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

	عدد العمال	رقم الأعمال	مجموع الميزانية السنوية	الاستقلالية
مؤسسة مصغرة	(1،9)	2> مليون أورو	2> مليون أورو	أقل من 25٪ من رأس المال من حقوق التصويت التي عقدت من
مؤسسة صغيرة	(10،49)	10> مليون أورو	43> مليون أورو	
مؤسسة متوسطة	(50،249)	50> مليون أورو	43> مليون أورو	

[1]- رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص:22.

[2]-جمعي عماري، **إستراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010-2011، ص:52.

مؤسسة كبيرة	250 فما فوق	>50 مليون أورو	>43 مليون أورو	قبل شركة أخرى

SOURCE : Marie-florence ESTIME, **Les pme, définition, rôle économiques et politiques publiques**, De Boeck université, Bruxelles, Belgique, 2009, p: 22.

تعرف أيضا على أنها كل مؤسسة تضم على الأقل 250 عاملا ورقم أعمالها أقل من 40 مليونا وحدة نقدية أوروبية، أو مجموع الميزانية لا يتجاوز 27 مليونا وحدة نقدية أوروبية والتي لا تكون في حد ذاتها ممتلكة بنسبة 25% من قبل مؤسسة أخرى لا تنطبق عليها هذه المعايير[1].

ثانيا: تعريف البنك الدولي: تطرق البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى:[2]

أـ المؤسسة المصغرة: هي التي يكون فيها أقل من 10 موظفين، وإجمالي أصولها أقل من 100.000 دولار أمريكي أو كذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 100.000 دولار أمريكي.

ب ـ المؤسسة الصغيرة: هي التي تضم أقل من 50 موظفا، وكل من إجمالي أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى 03 ملايين دولار أمريكي.

ج ـ المؤسسة المتوسطة: عدد موظفيها أقل من 300 موظف، أما كل من أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا يفوق 15 مليون دولار أمريكي.

جدول رقم (1-2): تصنيف المؤسسات ص و م حسب البنك الدولي

المؤسسة	عدد العمال	إجمالي الأصول	حجم المبيعات السنوية
مصغرة	10	100.000 دولار	100.000 دولار
صغيرة	50	3000.000 دولار	3000.000 دولار
متوسطة	300	15000.000 دولار	15000.000 دولار

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على البيانات السابقة.

ثالثا: تعريف الولايات المتحدة الأمريكية: تم تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العمال كما يلي:[3]

[1] ـ شريف غياط ، محمد بوقموم، **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، جامعة دمشق، 2008، ص:192.

[2] ـ ريم لونيسي، **المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر –دراسة حالة المؤسسة الكبرى للالات الصناعية–باتنة–** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع ، جامعة سطيف(2)، الجزائر، 2015/2014، ص:69.

[3] ـ محمد صالح زويتة، **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006، ص:15.

- ✓ المؤسسات الخدماتية والتجارة بالتجزئة.. . من 01 إلى 05 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية؛
- ✓ مؤسسات التجارة بالجملة... من 05 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية؛
- ✓ المؤسسات الصناعية...عدد العمال 250 عامل أو أقل.

رابعا: تعريف الهند: تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند:" بأنها المؤسسات التي توظف أقل من 50 عاملا لو استخدمت الآلة، أو أقل من 100 عامل لو لم تستخدم الآلة، ولم تتجاوز أصولها الرأسمالية 500.000 روبية"[1].

خامسا: تعريف اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا: اعتمد اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا على معيار العمالة كمعيار أساسي لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث قدم التعريف التالي:[2]

- ✓ من 01 إلى 09 عامل ... مشروعات عائلية وحرفية؛
- ✓ من 10 إلى 49 عامل ... مشروعات صغيرة؛
- ✓ من 50 إلى 99 عامل... مشروعات متوسطة؛
- ✓ أكثر من 100 عامل ... مشروعات كبيرة.

سادسا : تعريف السعودية:

تم تعريف المؤسسات الصغيرة بتلك التي توظف أقل من (10) عمال، ولا تتجاوز موجداتها الإجمالية مليون ريال سعودي، المؤسسات المتوسطة هي التي يعمل فيها ما بين (10_49)عاملا، أما المؤسسات الكبيرة فهي التي توظف أكثر من (50) عاملا[3].

سابعا: تعريف الجزائر:

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات:[4]

- ✓ تشغل من 1 إلى 250 شخصا؛

---

[1]_ سمية قنيدرة ، مرجع سابق، ص58.

[2]_ مصطفى قمان، شوقي جباري، **السوق المالية البديلة كآلية فعالة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مجلة التنظيم والعمل، الجزائر، العدد05 .2014، ص:05.

[3]– مناور حداد ، **دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة** ، الملتقى الوطني : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17–2006/04/18، ص:21.

[4]– ياسين العايب، **إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية –دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر–** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة ، الجزائر، 2010 /2011، ص:170 .

- ✓ لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينار؛
- ✓ تستوفي معايير الاستقلالية؛
- ✓ يشترط التعريف ضرورة تمتع المؤسسة بالاستقلالية، أين حدد نسبة الحد الأقصى لمساهمة الغير بها، بنسبة 25%.

يمكن تلخيص تعريف الجزائر في الجدول التالي:

جدول رقم (1-3): تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال	مج الميزانية السنوية
مؤسسة مصغرة	9_1	<20 مليون دج	<10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	49_10	<200 مليون دج	<100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	250_50	200مليون_ 2 مليار دج	500_100 مليون دج

المصدر: الجريدة الرسمية: القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 77 المؤرخ يوم 30 رمضان 1422 الموافق لـــ: 2001/12/15، ص:06.

ومن خلال التعاريف السابقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتضح لنا أن هناك تباين في عدد المعايير وفي قيمة كل معيار، وهذا راجع إلى الأهداف التي تسعى كل دولة إلى تحقيقها، فالدولة التي تعاني من بطالة وكان التشغيل ضمن أولوياتها فإنها تضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تركز فيه على معيار عدد العمال، بينما الدولة التي لا تعاني من بطالة فإنها تضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تركز فيه على معيار رأس المال.

بعد التطرق لأهم جوانب تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سننتقل لدراسة خصائصها التي تجعلها تلعب دورا هاما في التنمية الإقتصادية والاجتماعية، وتخلق لها مشاكل ومصاعب في نفس الوقت.

المبحث الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدد من المزايا التي تؤهلها لأن تحتل مكانة اقتصادية مهمة في جميع خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والتي من بينها: خصائص تتعلق بطبيعة العلاقة مع العملاء والمستخدمين، خصائص تتعلق بالإدارة والتنظيم، وخصائص ناتجة عن الحجم الصغير والمتوسط.

المطلب الأول: خصائص تتعلق بطبيعة العلاقة بين العملاء والمستخدمين:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخصائص تتعلق بطبيعة العلاقة بين العملاء والمستخدمين والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

أولا: الطابع الشخصي لخدمة العميل:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقلة عدد العاملين ومحلية النشاط مما يؤدي إلى وجود نوع من الألفة والعلاقة الطيبة بين المؤسسة والعملاء، ورفع التكلفة وتجاهل الألقاب الرسمية عند الحديث...، وأحيانا كثيرة قبل الحديث عن العمل والتجارة أو بعده يدور حديث حول خصوصيات كل منهم فهذا الأمر يجعل تقديم الخدمة أو المنتج والسلعة يتم في جو يسوده طابع الصداقة[1].

ثانيا: المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق:

سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدود نسبيا والمعرفة الشخصية بالعملاء يجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم واحتياجاتهم التفصيلية وتحليل هذه الاحتياجات ودراسة اتجاهات تطورها في المستقبل وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغيير في هذه الاحتياجات والرغبات واستمرار هذا التواصل وهذه المعرفة تضمن لهذه البيانات التحديث المستمر[2].

ثالثا: المنهج الشخصي في التعامل مع العاملين:

من أهم ما يميز المؤسسات الصغيرة والذي يجعلها تتفوق على المؤسسات الكبيرة هي العلاقات الشخصية القوية التي تربط صاحب العمل بالعاملين وذلك نظرا لقلة العاملين وأسلوب وطريقة اختيارهم والتي تقوم على اعتبارات شخصية إلى درجة كبيرة وصغر عدد العاملين يساعد الإشراف المباشر عليهم من صاحب المؤسسة وتوجيه واتصالات مباشرة ، تكون العلاقة التي تربط العاملين

---

[1]– توفيق عبد الرحمان يوسف ، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص ص :289–290.

[2]–عبد الله غالم، حنان سبع، مرجع سابق، ص:06.

وصاحب العمل غير رسمية، حيث لا تقيدها قوانين الروتين واللوائح المعروفة في المؤسسات الكبيرة، مما يعكس إيجابا على الكفاءة والفعالية[1].

بالإضافة إلى الخصائص التي تتعلق بطبيعة العلاقة بين العملاء والمستخدمين توجد كذلك خصائص تتعلق بالإدارة والتنظيم، وهو ما سوف نتطرق إليه في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: خصائص تتعلق بالإدارة والتنظيم: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخصائص تتعلق بالإدارة والتنظيم ويمكن إجمالها فيما يلي:

أولا: مرونة الإدارة:

تعد الإدارة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتميزها بقدر عال من المرونة وسرعة مواكبة التغيرات في العمل وظروفه والتكيف معها بسرعة فائقة ويعود ذلك إلى الطابع الغير رسمي للتعامل بين العملاء والعاملين وصاحب المؤسسة، وتميزها ببساطة الهيكل التنظيمي ومركزية اتخاذ القرارات، وعدم وجود لوائح جامدة تعرقل اتخاذ هذه القرارات، إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة على مواكبة التغيرات والمستجدات وتبني سياسات جديدة على عكس المؤسسات الكبيرة التي تتميز بتعدد مراكز اتخاذ القرارات، مما يجعل القرار الإداري يستغرق وقتا طويلا[2].

ثانيا: الجمع بين الإدارة والملكية:

إذ أن أصحاب المشروع غالبا ما يكون هو مدير المشروع ومن ثم يتمتع باستقلال في الأداء وقضاء ساعات طويلة من العمل اليومي، والتي تتجاوز أربعة عشر ساعة يوميا، ومن هنا فإن الموظفين، إذا كان ثمة موظفين وهم من أهل البيت حتى ولو لم ينتموا لسلالة عائلة صاحب المؤسسة[3].

ثالثا: الفاعلية والكفاءة:

ويعني ذلك الفعالية والكفاءة في تحقيقها الأهداف الاقتصادية لأصحابها ومن حيث قدرتها على إشباع احتياجات ورغبات العملاء[4].

---

[1]- توفيق عبد الرحمان يوسف، مرجع سابق، ص:44.

[2]- رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص:44.

[3]- نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2007، ص:84.

[4]- ماجدة العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2004، ص:24.

من خلال الخصائص السابقة سننتقل لدراسة الخصائص الناتجة عن الحجم الصغير والمتوسط.

المطلب الثالث: خصائص ناتجة عن الحجم الصغير والمتوسط

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخصائص متعلقة بالحجم الصغير ويمكن إجمالها كما يلي:

أولا: سهولة الإنشاء والتنفيذ: حيث تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـــ:[1]

- ✓ صغر حجم رأس المال المطلوب لإنشاء وتنفيذ المشروع؛
- ✓ ـــصغر حجم رأس المال لتشغيل المشروع؛
- ✓ صغر حجم القروض اللازمة والمخاطر المترتبة عليها؛
- ✓ ـــسهولة تنفيذ المباني وتركيب خطوط الإنتاج؛
- ✓ سهولة تحضير مستلزمات التشغيل.

ثانيا: الضالة النسبية لرأس المال وسهولة التمويل من المصادر الداخلية:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصغر حجم رأس المال وضالته النسبية، وهذا ما يسهل الحصول على التمويل اللازم من طرف المالكين سواء في شكله العيني أو النقدي، وهذا ما يقلل من الضغوط المالية للبنوك والمؤسسات التمويلية الأخرى[2].

ثالثا: محدودية الانتشار الجغرافي:

تكون أغلبية العمليات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة جغرافية واحدة، عدا العمليات التسويقية، لذا يعتبر الموقع خاصية من خصائص المؤسسات الصغيرة، إذ نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكون مركز عملياتها في موقع محلي[3].

رابعا: الإبداع:

يعد الأفراد ووحدات المؤسسات الصغيرة المصدر الأساسي للأفكار الجديدة والابتكارات، تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها أكثر إبداعا من المؤسسات الكبيرة المملوكة من قبل الدولة، بسبب أن الأفراد لديهم دوافع أكبر في إيجاد الأفكار الجديدة والتي تؤدي لتحقيق ربحية عالية[4].

---

[1]– نبيل جواد، مرجع سابق، ص:86.

[2]– خالد طالبي، **دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة الجزائر –**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة ، الجزائر،2010 /2011، ص:11.

[3]– نفس المرجع السابق، ص:11.

[4]– ماجدة العطية، مرجع سابق، ص:25.

خامسا: الإفتقار إلى التخطيط الجغرافي:

يقصد بهذه الخاصية غياب نظرة استراتيجية بعيدة، تمكن المؤسسة من تحقيق القوة التنافسية في السوق والمحافظة عليها، كما تمكن صاحب المؤسسة من تقدير إمكانيات عمله ودراسة سلوك المستهلك[1].

سادسا: مركز للتدريب الذاتي:

تتميز الإدارة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة والقدرة على التكيف مع ظروف العمل، فيمكن أن تغير حجم إنتاجها، حتى يتوافق مع متطلبات السوق المتقلبة، إضافة إلى الطابع غير الرسمي في التعامل، سواء مع العملاء أو العاملين[2].

سابعا: الأمان الوظيفي:

الشباب العاطلون عن العمل والمتخرجون الجدد نادرا ما يحصلون على وظائف في المؤسسات الكبرى، حيث تشترط عليهم في اغلب الأحيان توفر الخبرة والكفاءة والمؤهلات، لدا فهم يلجؤون للمؤسسات الصغيرة للبحث عن العمل، أو ينشؤون مؤسساتهم الخاصة بهم ادا ما توفرت لديهم الموارد المالية الكافية، ويكونون بدالك قد حققوا الأمان الوظيفي لهم ولغيرهم، لان المؤسسة تحتاج إلى عمال كلما توسعت في نشاطها[3].

بعد تناول خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنقوم بإجراء مقارنة بسيطة بينها وبين المؤسسات الكبيرة وذلك للوقوف على نواحي الاختلاف بينهم.

---

[1]– محمد الصالح زويتة، مرجع سابق، ص:19.

[2]– سمية قنيدرة، مرجع سابق، ص:61.

[3]– حليمة الحاج علي، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة –دراسة حالة ولاية قسنطينة–** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة متنوري، قسنطينة، الجزائر، 2009/2008، ص:19.

الجدول رقم (1-4): الفرق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة

أوجه الاختلاف	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المؤسسات الكبيرة
الحجم	صغير إلى متوسط	كبير
الإدارة	شخص واحد أو فريق مصغر	فريق موسع مع تعدد المستويات
مصادر رأس المال	محدودة	وافرة
التقارير السنوية	مراجعة محلية للحسابات او لا وجود للمراجعة	مراجعة الحسابات من قبل احد المصادر الخمسة العالمية
تقييم المشاركة	على الأرض وعبر التشبيك المحلي	على أساس تقارير سنوية وتقارير المحللين والمقالات...
البيئة	محلية /إقليمية	دولية
مصادر التمويل	محدودة	وافرة
السوق	سوق محلي/إقليمي	سوق وطني/أو دولي
الإستراتيجية	بديهية تعتمد على الحدس	رسمية تسعى الى تحقيق الأهداف
الرقابة	مركزية بدون أنظمة	أنظمة مركزية ولا مركزية

المصدر: رامي حريد، **البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة الجزئر–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص:21.

من خلال ما سبق نستنتج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمتع بخصائص تميزها عن باقي المؤسسات الإقتصادية الكبيرة والتي تدفعها لاحتلال مكانة اقتصادية متميزة وتدفع بها إلى دفع عجلة التنمية.

المبحث الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها

يرجع الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الدور المتوقع لها في التنمية الإقتصادية والاجتماعية على حد سواء وكما ينبغي العمل على تأكيد أ همية الدور الذي قامت به في الدول المتقدمة، وما يمكن تضيفه للدول النامية، غير أنها تتعرض لعدة مشاكل والتي تعرقل طريقها نحو الهدف المطلوب.

المطلب الأول: الأهمية الإقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في اقتصاديات الدول، ويمكن إجمال هذا الدور كما يلي:

أولا: على مستوى الناتج المحلي:

يرجع الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكونها تؤدي دورا هاما في عملية التنمية، وهي تساهم بنسب كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، فهي تمثل أكثر من 90% من المؤسسات في معظم بلدان العالم المتقدمة والنامية[1]، ففي دراسة حديثة بينت أن مساهمتها في الناتج الداخلي الخام تختلف من دولة إلى أخرى حسب مستوى الدخول، فمساهمتها مرتفعة في الدول التي تكون فيها الدخول منخفضة، وفي الوقت ذاته تظهر بعض الإحصائيات تباين اختلاف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي، ففرنسا مثلا بلغت مساهمتها 61.83%، وفي إسبانيا وصلت إلى 64.3%[2].

ثانيا: توفير مناصب الشغل:

أصبح مشكل البطالة من بين أكبر المشاكل في الدول النامية على الصعيد الإجتماعي والإقتصادي وأخذ حيزا كبيرا من اهتمامات الاقتصاديين والسياسيين وبرامجهم الهادفة للقضاء على هذا المشكل وإيجاد طرق لعلاجه، إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر بديلا يساعد في القضاء على مشكلة

---

[1]– يحي عبد القادر ، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة –دراسة حالة ولاية تيارت–**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2011 /2012، ص:63.

[2]– لزهر العابد، **إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2013/2012، ص:35.

البطالة حيث أنها تتيح العديد من فرص العمل، وتمنع تدفق الأفراد إلى المدن سعيا وراء فرص أفضل، حيث أنها تقام في التجمعات السكنية والقرى والمدى الصغير التي تكثر فيها نسب البطالة[1]

كما أنه هناك شبه إجماع بين الإقتصاديين على عدم قدرة المؤسسات الكبيرة الحديثة على توفير مناصب عمل كافية لامتصاص البطالة المنتشرة في المجتمعات النامية أو المتقدمة على حد سواء، أو استيعاب الأعداد المتزايدة من العمالة والتي تضاف كل عام إلى القوة العاملة[2].

ثالثا: المحافظة على استمرارية المنافسة:

فالمنافسة الحرة التي يتجسد فيها النظام الإقتصادي القادر على تحقيق الكثير من النتائج الإيجابية على المستوى الإقتصادي والإجتماعي أيضا والتي أصبحت دعوة الكثير من الإقتصاديين لنظام اقتصادي فعال قادر على الوقوف أمام قوى الإحتكار الذي يعتبر أمرا مرفوض في أغلب الأحيان، والأسلوب الفعال كما يرى الباحثون والمحللون للوقوف أما م الاحتكار " هو تشجيع قرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يهدف إلى محاربة الإحتكار..."[3].

رابعا: دعم الصادرات:

تستأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب إحصائيات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي أهمية بالغة في الاقتصاد العالمي، فهي تمثل نسبة تتراوح بين 25% و 35 %من مجموع صادرات المنتجات المصنعة، وتبلغ هذه الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب 4%و 6% في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي، وما يقارب 12% في حالة الاقتصاديات الآسيوية[4].

كما أثبتت هذه المؤسسات قدرتها الكبيرة على غزو الأسواق الأجنبية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات[5].

[1]- رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص ص: 46-47.
[2]- فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، مرجع سابق، ص:65.
[3]- توفيق عبد الرحمان يوسف، مرجع سابق، ص: 28.
[4]- نبيل جواد، مرجع سابق، ص ص: 13-14.
[5]- سمية قنيدرة ، مرجع سابق، ص:65.

خامسا: التكيف مع الأوضاع والظروف المحلية:

وخاصة في المناطق التي لا تتوافر فيها في بعض الأحيان مرافق متطورة للبنية الأساسية مما يخفف العبء على ميزانية الدولة[1].

كما وتمتاز أيضا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة والقابلية للتكيف في مواجهة الظروف الغير طبيعية، وبشكل خاص في فترات الركود الاقتصادي، وهذا ما تعجز عنه المؤسسات الكبيرة[2].

سادسا: دعم الاستهلاك

وذلك بتغطية الطلب المحلي على المنتجات التي يصعب إقامة صناعات كبيرة لإنتاجها لضيق نطاق السوق المحلية نتيجة لانخفاض نصيب الأفراد في الدخل القومي.

إن الانخفاض النسبي في أجور العاملين بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، يؤدي لأن تكون قابلة للاستهلاك، ومرتفعة، مما يؤدي لزيادة حجم الاستهلاك الكلي، وذلك لتوجيه كل أو معظم دخلهم نحو الاستهلاك[3].

سابعا: تحقيق التنمية الإقليمي:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تحقيق التوازن الإقليمي لعملية التنمية وذلك لما لها من خصائص تؤهلها للانتشار الجغرافي والتواطن في جميع أقاليم الدولة بما يساعد على تحقيق نمو متوازن لجميع أقاليم الدولة وإزالة الفوارق بينها[4].

بعد التطرق للأهمية الاقتصادية التي تكتسيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات دول العالم سنتعرض في المطلب الموالي للأهمية الاجتماعية.

المطلب الثاني: الأهمية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إلى جانب الأهمية الإقتصادية التي تكتسيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لها أهمية اجتماعية ويمكن إجمالها كالأتي:

---

[1]– نبيل جواد، مرجع سابق، ص:77.

[2]–ماجدة العطية، مرجع سابق، ص:24.

[3]– نبيل جواد، مرجع سابق، ص:94.

[4]– فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، مرجع سابق، ص:73.

أولا: المساهمة في تكوين الإطارات.

العديد من العمال والمسيرين اكتسبوا مهارات نتيجة ممارسة لنشاطات عدة على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي سمح بإعطاء فرصة أكبر للمنظمين والعمال الجدد، وبطبيعة الحال الجديد يحمل في طياته الإبداع والابتكار والطموح وهذا يساهم بشكل كبير وفعالية عالية في تحقيق أهداف المؤسسة التنموية وفي تخفيف الأعباء على الدولة في تدريب وتكوين هذه الإطارات[1].

ثانيا: التخفيف من المشكلات الإجتماعية:

ويتم ذلك من خلال ما توفره هذه المؤسسات في مناصب الشغل سواء صاحب المؤسسة أو لغيره وبذلك تساهم في حل مشكلة البطالة، وما تنتجه من سلع وخدمات موجهة إلى الفئات الإجتماعية الأكثر حرمانا وفقرا، وبذلك توجد علاقات للتعامل مما يزيد الإحساس بأهمية التآزر والتآخي بصرف النظر عن الدين واللون والجنس، إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أقدر على احتواء مشكلات المجتمع مثل البطالة والتهميش والفراغ، وما يترتب عليهم من آفات اجتماعية خطيرة عن طريق منحهم مناصب العمل[2].

ثالثا: المساهمة في التوزيع العادل للدخول:

في ظل وجود عدد هائل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتقاربة في الحجم والتي تعمل في ظروف تنافسية واحدة تشغل أعدادا هائلة من العمال يؤدي ذلك إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخول المتاحة، وهذا النمط من التوزيع لا يوجد في ظل عدد قليل من المؤسسات الكبيرة والتي لا تعمل في ظروف تنافسية، كما أن انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المناطق النائية يساعد على توزيع الدخل على هذه الأقاليم[3].

---

[1]– فرحات عباس وآخرون، **الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والمعوقات التي تواجهها**، الملتقى الوطني: واقع وآفاق النظام المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 05-06-2013/05 ص:08.

[2]– مفيد عبد اللاوي، ناجية صالحي ، **دور مؤسسات الصناعات التقليدية والحرف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، الملتقى الوطني:استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 18-2012/04/19 ص:08.

[3]– قشيدة صورية، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر –دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوربية للمساهمات"فينالب"** –، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر،2011 /2012، ص:62.

رابعا: تنمية المناطق الريفية:

مقارنة بالمؤسسات الكبيرة تتمتع المؤسسات الصغيرة بمرونة أكثر في اختيار أماكن توطنها لأنها تحتاج إلى قدر ضئيل من خدمات البنية التحتية، وبالتالي إمكانية إقامتها في المناطق الريفية وهذا ما يساعد على توفير فرص عمل لسكان هذه المناطق وتحسين مستوى معيشتهم والتقليل من الهجرة إلى المناطق الحضرية[1].

خامسا: محاربة أنماط السلوك الإجتماعي غير السوية

تواجه المؤسسات الصغيرة مشكلة البطالة وتحاول القضاء على فرص تكوين فئات من أفراد المجتمع تعاني من عدم توافر فرص عمل لهم مما يدفعهم إلى ممارسة أنماط سلوكية غير سوية ينتج عنها العديد من ظواهر الانحراف والفساد الإجتماعي، وتستطيع هذه المؤسسات وخاصة الحرفية منها استغلال الصبية كمساعدين في بعض الأعمال بدلا من تحولهم إلى طاقات تضر بالمجتمع بسبب إهمالهم اجتماعيا، لأنهم سيعتمدون في كسب قوتهم اليومي على الأعمال المنحرفة وارتكاب الجرائم بصورها المختلفة[2].

المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمجموعة من المشاكل والصعوبات التي تحول دون أدائها للدور المنوط بها بالشكل المطلوب، وسنتعرض لهذه المشاكل فيما يلي:

أولا: من الناحية التنظيمية: وتتضمن ما يلي:[3]

- ✓ تعقيد وتعدد إجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ صعوبة حصول هذه المؤسسات على الشكل الرسمي لها؛
- ✓ غياب التنسيق بين الجهات المعنية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ غياب التنظيم الخاص برعاية وتشجيع الموهوبين والمبدعين في مجال المؤسسات الصغيرة.

---

[1]– عزيزي أحمد عكاشة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التجارة الخارجية–دراسة حالة الجزائر–**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في الاقتصاد، جامعة وهران، الجزائر، 2012 /2013، ص ص:32–33.

[2]– فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، مرجع سابق، ص:76.

[3]– محمد هيكل، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة** ، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2003، ص:221.

ثانيا: من الناحية القانونية:

نرى أن التشريعات والقوانين الناظمة لهذه المؤسسات مازالت في وضع لا يسمح لنا بالقول بأنها وسيلة تحفيز لنشاطها، خاصة تلك القوانين التي وضعت من قبل المشروع منذ فترة طويلة ولم يحدث عليها أي تطوير وخاصة بالتشريع الضريبي المرهق كرسم الطابع ورسوم البلديات وضريبة ربع الآلات، وهي ما تشكل حواجز صعبة أمام نجاح الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

ثالثا: من الناحية المالية : تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة صعوبة الحصول على القروض ودلك بسبب عدم تماثل المعلومات، وعدم توفر الأصول الكافية التي يمكن استخدامها كضمانة[4].

وبالتالي يعتبر التمويل عائقا أمام المستثمرين ومعرقلا لعملية إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

رابعا: من الناحية التسويقية: وتشمل ما يلي:[3]

- ــ عدم معرفة أصحاب المؤسسات باشتراطات الجودة في السوق المحلي والخارجي؛
- ــ عدم وجود منشآت متخصصة لتسويق منتجات المؤسسات الصغيرة؛
- ــ نقص الخبرة في الاشتراك في المعارض الخارجية والإطلاع على المنتجات المنافسة ومعرفة رغبات المستهلك الأجنبي.

---

[1]– بيان حرب، **دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد22، العدد الثاني، جامعة دمشق، 2006، ص:125.

4– رامي حريد، **البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مرجع سابق، ص:31.

[2]– عزيزي أحمد عكاشة، مرجع سابق، ص:36.

[3]– محمود المرسي لاشين، **تجربة جمهورية مصر العربية في تمويل المشروعات الصغيرة وتطويرها** ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،العدد3، جامعة الأزهر، مصر، 2004، ص:119.

[3]– نفس المرجع السابق، ص:119.

[4]– بوبكر نعرورة وآخرون، **المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، المتقى الوطني: واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 5–2013/5/6، ص:07.

[5]– محمود المرسي لاشين، مرجع سابق، ص:120.

خامسا: من الناحية الإدارية:

يعتمد نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساسا على الأسلوب الذي تنتهجه الجهات المسيرة لهذا القطاع، وبالتالي فإن الإرتقاء بمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لن يمر إلا عبر التخلص من الصعوبات والعراقيل الإدارية التي يوجهها المستثمر[3].

سادسا: القيمة الإجتماعية السائدة وغياب الوعي الخاص بفكر العمل الحر: وتشمل ما يلي:[4]

- ــ عدم اهتمام وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية بالمشروعات الصغيرة والترويج لها؛
- ــ خلو مناهج التعليم في المراحل الأولى من المبادئ الأساسية للعلوم الإدارية والمالية والإقتصادية؛
- ــ عدم وجود برامج تأهيل الشباب لدخول سوق العمل ليكونوا أصحاب مشاريع صغيرة.

سابعا: عدم تطور القوانين والتشريعات الخاصة بإقامة وتشغيل المشروعات الصغيرة : بما يحافظ على مصالح أصحابها ومصالح المستهلكين ويحقق في نفس الوقت التوجهات الإقتصادية للدولة[5].

ثامنا: التضخم:

من حيث تأثيره في ارتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة العمل مما سيؤدي حتما إلى ارتفاع تكاليف التشغيل وهنا تعترض هذه المنشآت مشكلة رئيسية وهي مواجهتها للمنافسة من المؤسسات الكبيرة مما يمنعها ويحد من قدرتها على رفع الأسعار لتجنب أثر ارتفاع أجور العمالة وأسعار المواد الأولية[1].

تاسعا: مشكل تدبير الآلات والخامات:

كثيرا ما تعتمد المؤسسات الصغيرة على آلات ومعدات قديمة مضى على تشغيلها وقت طويل نسبيا وأغلبها في حاجة إلى إحلال وتجديد شامل حيث لا يتوفر للمؤسسة الصغيرة نظام دوري للصيانة والإصلاح نتيجة عدم الوعي بضرورة أعمال الصيانة وقصور الموارد التمويلية، حيث يؤدي استمرار تشغيل معدات وآلات قديمة مستهلكة إلى ارتفاع التكاليف وعدم انتظام الإنتاج وانخفاض الجودة بسبب كثرة الأعطال، وصعوبة تدبير قطع الغيار، وعمل الإصلاحات المطلوبة، وبالتالي ضعف القدرة

[1]– ليث عبد الله القهبوي، بلال محمود الوادي ، **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص:34.

التنافسية للمؤسسة الصغيرة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تعتمد في إنتاجها على آلات حديثة متقدمة[1].

عاشرا: مشاكل الموقع الغير ملائم:

إن اختيار الموقع يتطلب دراسة جيدة وبحث وتخطيط ولكن معظم هذه المؤسسات لا يولون هذا الجانب من الأهمية الكبيرة، فقد يختارون موقفا لمجرد وجود المكان الشاغر أو التكلفة المنخفضة، إن اختيار الموقع لا يجب أن يترك لمحض الصدفة نظرا لأهميته خاصة للأعمال التجارية التي تعتمد على حجم المبيعات وللاختيار الأمثل يجب الأخذ بعين الاعتبار المبلغ المخصص للإيجار[2].

بعد التعرض للدور الإقتصادي وكذا الإجتماعي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات دول العالم، وأيضا المشاكل التي تعاني منها والتي تعترض طريقها لتضعف من قدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة، يمكن القول بأن المشكل التمويلي يشكل التحدي الأكبر لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن هنا سوف نتطرق في المبحث الموالي إلى المشاكل التمويلية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1]– محمد فرحي، سلمى صالحي، **المشاكل والتحديات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي**، الملتقى الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-2006/04/18. ص:744.

[2]– رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص:81.

المبحث الرابع: المشاكل والصعوبات التمويلية للمؤسسات الصغيرة المتوسطة

تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بيئة الأعمال إلى العديد من المشاكل والصعوبات التمويلية التي تمنعها للوصول إلى التمويل المصرفي، وذلك رغم الأهمية البالغة التي تكتسيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية، وهذه المشاكل ترجع من جهة إلى الخصائص التي تتميز بها هذه المؤسسات ومن جهة أخرى إلى تخلف النظام المالي والمصرفي في الدول النامية.

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى المشاكل والصعوبات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال مراحل نشأتها الأولى، بالإضافة إلى المشاكل التمويلية التي تواجهها خلال مرحلة النمو والناشئة بالأساس عن علاقتها مع البنوك باعتبارها المصدر التمويلي المفضل لديها، وأخيرا سنتناول المشاكل التمويلية الأخرى.

المطلب الأول: المشاكل التمويلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال مراحل نشأتها الأولى:

سنتطرق في هذا المطلب إلى: دورة حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى الخصائص التي تتميز بها خلال مراحل نشأتها الأولى.

أولا: دورة حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

كل مؤسسة اقتصادية مهما كان حجمها ونوعها تمر بدورة حياة، دورة حياة المؤسسة تتكون من مجموعة من المراحل حيث تبدأ من مرحلة الإنشاء إلى غاية مرحلة التدهور، كل مرحلة من هذه المراحل لها مدة زمنية معينة، وتختلف هذه المدة من مرحلة إلى أخرى، كما أن لكل مرحلة خصائص معينة لا نجدها في المراحل الأخرى.

1. **فترة الإنشاء:**

تحتاج المؤسسات للتمويل طويل الأجل لبداية نشاطها وتثبيت أقدامها بقوة في دنيا الأعمال، وذلك من أجل تمويل الأصول الثابتة، وتظهر الحاجة إلى المصادر الداخلية التي تعني في هذه المرحلة المدخرات المملوكة لأصحاب المؤسسة، إذ أن هناك صعوبة في الحصول على الأموال من المصادر

الخارجية، فغالبا ما تحجم البنوك عن تمويل تلك المرحلة، حيث تقوم بفرض شروط كبيرة وقاسية على هاته المؤسسات كإلزامية تقديم ضمانات[1].

2. فترة الانطلاق:

هي المرحلة التي تنتظم وتتهيكل فيها المؤسسة [2]، وتتميز هذه المرحلة بتدفقات نقدية موجبة وتحقيق معدلات نمو معتبرة من خلال زيادة حجم مبيعاتها وزيادة الأرباح، وتستدعي هده المرحلة تمويلا خارجيا ودلك بطلب قروض تجارية لتمويل نمو المبيعات، كما ويمكن الاستعانة بالأرباح المحتجزة إضافة للمساعدات التي تتلقاها من النظم الحكومية والمؤسسات المختصة كرأس مال المخاطر، هدا ويمكن في هده المرحلة بوقوع عجز مالي يضطر بها للاقتراض لتمويل النمو، وهو ما يؤدي لتزايد أعباء المؤسسة وتدهور حالتها المالية، كما ويمكن للمؤسسات الصغيرة أن تلجأ إلى مؤسسات متخصصة لتمويلها كشركات رأس مال المخاطر مقابل تملكها لحصة من رأسمالها [3].

3. فترة النمو:

في هذه المرحلة تحقق المؤسسة معدلات نمو معتبرة وتبدأ فيها الأرباح بالاستقرار، كما يرافقها استقرار في التدفقات النقدية للمشروع، وفيها يجب على المؤسسة مسايرة التطورات الحاصلة في السوق كتغيير طرق الإنتاج، بهدف ضمان استمراريتها ، كما وتمتاز هده المرحلة بانخفاض درجة المخاطرة مقارنة بالمراحل السابقة،الأمر الذي يسمح لها بالحصول على التمويل الخارجي من المصادر التقليدية [4].

4. فترة النضج:

وهي المرحلة التي تبلغ فيها المؤسسة أسمى مكانة[5]، حيث تكون المؤسسة قد ضمنت حصة سوقية معتبرة وتكون قد بلغت أعلى مستوى مرد ودية ممكنة، وبذلك تصل إلى مرحلة تتسم بالنضوج من حيث استقرار نمو المبيعات والأرباح وكذا استقرار ونمو التدفقات النقدية، كما تحاول المؤسسة في هذه

---

[1]– خالد مدخل، **التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة الجزائر (2005–2010)**–، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3، الجزائر،2012/2011، ص:33.

[2]– سمية دربال، **سلوك المؤسسات الاقتصادية في تمويلها نموها الداخلي –دراسة مقارنة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2005الى 2010**–، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2011/2011، ص:38.

[3]– حليمة الحاج علي، مرجع سابق، ص:34.

[4]– نفس المرجع السابق، ص:35.

[5]– آمنة توال ، **دور القياس المقارن في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة القياس المقارن "حالة مؤسسة الألمنيوم لولاية الجزائر"**–، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009/2008، ص:29.

المرحلة وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها الحفاظ على حصتها من المبيعات وهذا ما يجعلها في احتياج مستمر ولكن بنسبة أقل التمويل قصير الأجل وذلك من أجل تلبية احتياجات الدورة الاستغلالية وما تتطلبه من سياسات المنتجات البديلة أو تطوير المنتجات الحالية[1].

5- فترة الانحدار:

وهي المرحلة التي قد تجد فيها المؤسسة قد دخلت فيها نتيجة ل:ـــ[2]

- ✓ ـــ دخولها في مجالات غير موجودة من قبل ولا تتوافر لديها معلومات كافية تؤهلها للاستمرار.
- ✓ ـــ تزايد احتياجاتها إلى تمويل إضافي لا سيما الانتقال إلى المرحلة الثانية والثالثة وذلك لتمويل احتياجاتها من رأس المال العامل فإذا لم تحسن إدارة تلك المؤسسة عملياتها تتعرض لمخاطر مالية قد تؤدي بها إلى الانهيار؛
- ✓ إن نجاح المؤسسة وازدهارها قد يشجع مؤسسات منافسة مما يهدد بالضياع حصتها من السوق؛
- ✓ ـــ التقدم التكنولوجي في الطلب على منتجاتها؛
- ✓ ـــ وهنا يبرز دور المؤسسات التمويل الحكومية من حيث الوقوف إلى جانب المؤسسات ومساندتها بالتمويل المناسب وخاصة البنوك المتخصصة.

نستنتج من خلال ما سبق، أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز عن باقي المؤسسات الأخرى بمجموعة من الخصائص أهمها شدة المخاطر وعدم تماثل المعلومات بين الملاك والمسيرين والبنوك.

ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال مراحل نشأتها الأولى:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال مراحل نشأتها الأولى بخاصيتين أساسيتين والمتمثلة في:

1. عدم تماثل المعلومات:

يعاني الأطراف المهتمون بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة من سيرورة المعلومة، فضلا عن عدم تماثلها، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع درجة الخطر في مثل هذه المؤسسات في نظر المتعاملين

[1]-خالد طالبي، مرجع سابق، ص:53.

[2]-خالد مدخل، مرجع سابق، ص:34.

الماليين، والواقع أنه من الطبيعي أن تزداد درجة الخطر في مثل هذه الظروف، ذلك أن الخطر ينشأ عن ظروف عدم التأكد، فغياب المعلومة أو عدم تماثلها يستلزم بالضرورة مواجهة ظروف عدم التأكد النسبي أو المطلق، كما يضاف إلى إشكالية غياب المعلومة إشكالية نوعيتها[1].

أــ تعريف عدم تماثل المعلومات

إن عدم تماثل المعلومات هو ذلك الافتقار إلى المعلومة الكافية بين البنك والعميل يستند عليها طرف المقرض، ويؤدي إلى سوء الاختيار واتخاذ القرارات، بحيث لا تستطيع البنوك أن تفرق بين مجموعة المشاريع ذات الحظوظ للنجاح مع المشروع أقل نجاحا[2].

يعاني نظام المعلومات لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة نقائص، نظرا لتخوف الإدارة من تبليغ المعلومات المحاسبية والمالية وضعف السوق المالي في تقييم هذا النوع من المؤسسات مما يصعب من عملية أخذ صورة شاملة عن نشاطها، وتمتلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسائل قليلة جدا للتبليغ والإشارة عن وضعية استثماراتها، إذ أنها لا تستخدم حتى تقنيات التنبؤ متوسط وطويل الأجل، لذلك اعتبرت المعلومات المقدمة من طرف إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير شفافة وغير كافية نظرا لضعف ونقص كفاءة الإدارة في التسيير وإقناع البنوك بنوعيتها[3].

ب ــ مخاطر عدم تماثل المعلومات

تنشأ عن مشكلة عدم تماثل المعلومات نوعين من المخاطر وهي:

- **الاختيار المعاكس أو النسبي:** وهو يشير حسب johan و comming إلى مشكلة الوكالة الذي ينشأ قبل إمضاء العقد بين الموكل والوكيل، حيث أكد kanodiaetal أن للملاك المسيرين عادة معلومات أكثر حول قابلية حياة المشاريع مقارنة بمصادر التمويل الخارجي المحتملة، كما بين boockok و durrami أن الملاك المسيرين قد يخفون بعض مظاهر سلوكهم ومن الصعب الحكم على استقامتهم خلال مسار التقييم[4].

---

[1]–عبد الوهاب دادن، **دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية –نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية–** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص:48.

[2]–برجي شهرزاد، مرجع سابق، ص:126.

[3]– ياسين العايب، مرجع سابق، ص:275.

[4]– رامي حريد، رابح خوني، **منطق التدرج في مصادر التمويل لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد38–39 ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، مارس، 2015، ص:393.

- **الخطر المعنوي:**

يرتبط هذا العامل ارتباطا وثيقا بعدم تماثل المعلومات بين المقرض والمقترض، ويتمثل في الخطر المعنوي المتعلق بمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يحتمل أن يقوم المسير بتحويل جزء من النتائج المحققة بهدف تدنيه المصاريف المالية، ووفقا لـــ Williamson يعتبر هذا السلوك انتهازيا لأنه يؤثر على احترام شروط القرض[1].

أما بالنسبة لـــ amit و brander فالخطر المعنوي يصف الظروف التي يقوم فيها الوكيل باستخدام معلومات لا يلحضها الموكل، أو يقوم فيها الوكيل باستخدام معلومات لا يلحظها الموكل، أو يقوم بأفعال لا يلحضها الموكل، لكي يرفع من منفعته الشخصية التي تنافي مصالح الأطراف الممولة[2].

والشكل التالي يبين المعلومات الموفرة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الابتكارية للبنوك في 19 دولة أوروبية:

الشكل رقم (1_1): المعلومات الموفرة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ابتكارية للبنوك في 19 دولة أوروبية.

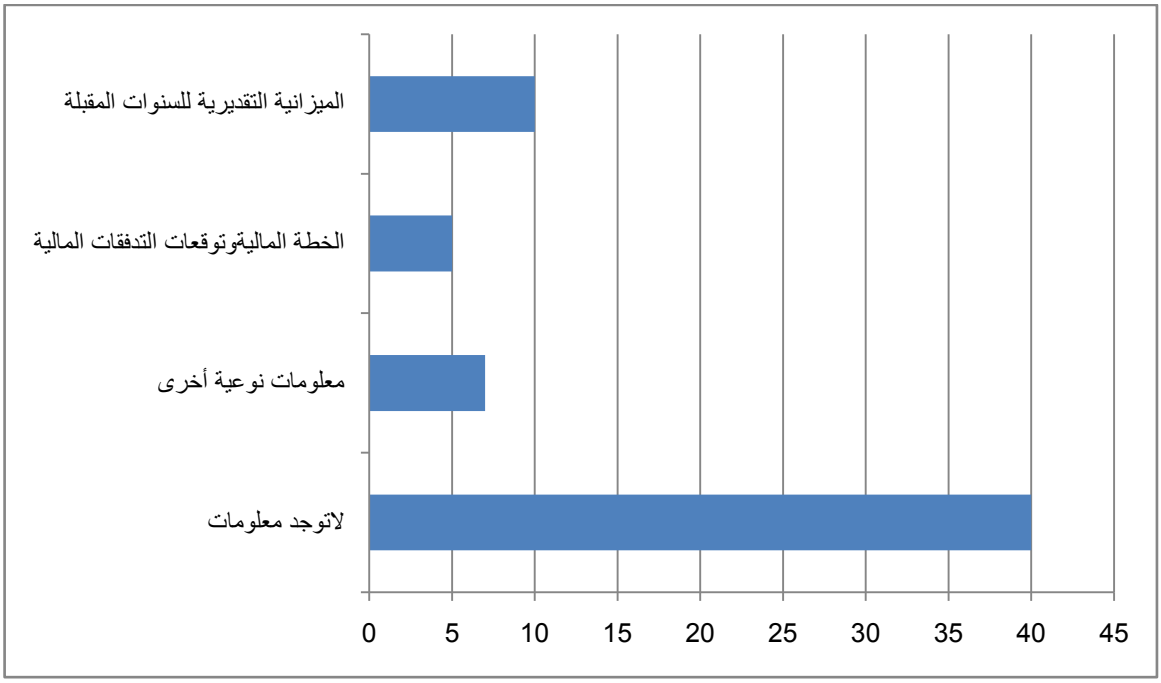

المصدر: رامي حريد، رابح خوني، **منطق التدرج في مصادر التمويل لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 38-39، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، مارس، 2015، ص:393.

[1]- ياسين العايب، مرجع سابق، ص:275.

[2]-رامي حريد ، **منطق التدرج في مصادر التمويل لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مرجع سابق، ص:275.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أنه يوجد نقص في تقديم المعلومة للبنوك من قبل المؤسسات الصغيرة، حيث نلاحظ أن الميزانية التقديرية للسنوات المقبلة تمثل أعلى نسبة أي أنها المصدر الأساسي للمعلومة بالإضافة إلى الخطة المالية وتوقعات التدفقات المالية، وكذا توجد نسبة قليلة من المعلومات النوعية الأخرى والتي يتم تقديمها للبنوك وأخيرا توجد نسبة 35% من المؤسسات الصغيرة التي لا توفر أية معلومة للبنوك.

2. **شدة المخاطر:** ونعني بشدة المخاطر الناشئة عن عدم وجود ضمانات كافية والتي تفرضها البنوك على المؤسسات بجميع أنواعها، ونسبة هذه المخاطر تكون عالية خاصة بالنسبة للمؤسسات خلال مراحل نشأتها الأولى.

المطلب الثاني: المشاكل والصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناتجة عن علاقتها مع البنوك.

تعتبر البنوك مصدر ائتمان بجميع أشكاله، إلا أننا نجد أنه ليس للمؤسسات الصغيرة نصيبا ملحوظا في الاقتراض منها، حيث أن تلك البنوك تمنح قروضها مقابل ضمانات كبيرة وبشروط قاسية، كما أنها تصرف النظر عن التعامل مع المؤسسات الصغيرة خوفا من عدم وفائها بالتزاماتها. وفي هذا المطلب سنتعرض لأهم هذه المشاكل:

أولا: معوقات تتعلق بالتكاليف والضمانات

من بين أخطر المشاكل التي تواجه أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مشكلة تكاليف التمويل المصرفي المتمثلة في الفوائد المسبقة وتكاليف أخرى سواء كانت رسمية أو غير رسمية، كما أن قرارات البنك للتمويل مرتبطة أساسا بالضمانات قبل أي اعتبار آخر.

إن انخفاض أسعار الفائدة منذ نهاية 1998 وتفعيل هيئات تتولى ترقية السياسات الحكومية ومكاتب التوجيه والإرشاد تبقى التكاليف عائق الكثير من الراغبين في الاستثمار، وما يزال سعر الفائدة يجرح الكثير من المتعاملين سواء من حيث التكلفة، أو من حيث المبدأ[1].

رفض بعض البنوك منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب عدم تقديم ضمانات ملائمة والافتقار إلى الخبرة التنظيمية وانخفاض العائد الذي تحققه البنوك من التعامل مع أصحاب

[1]- سمير سحنون، شعيب بونوة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر**، الملتقى الوطني: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-2006/04/18، ص:426.

المؤسسات الصغيرة، بسبب ضالة حجم معاملاتهم، وارتفاع درجة المخاطرة في المؤسسات الصغيرة التي أغلبها مشروعات فردية لا يتوفر عنها المعلومات الكافية بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة[1].

ثانيا: طول مدة الإجراءات :

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلاد العربية من إضاعة جزء ليس هينا من وقتها للحصول على التمويل اللازم لها، فالمؤسسات مطالبة بتقديم مستندات متعددة، والالتزام بمعايير محاسبية وائتمانية وشخصية قد يصعب توافرها في تلك المؤسسات من الناحية العملية[2].

ثالثا: سياسة سعر الفائدة:

تعتبر سياسة سعر الفائدة من المعوقات الرئيسية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعتبر أسعار الفائدة مرتفعة بالقدر الذي يغطي التكاليف الثابتة لتقييم القروض والإشراف عليها من قبل مؤسسات التمويل، وخاصة بالنسبة لطالبي القروض من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[3].

رابعا: مشاكل متعلقة بالحجم والمشروطية:

إن حصّة المشروعات الفردية والمصغرة والصغيرة والمتوسطة في تغطية احتياجاتها التمويلية بالتمويل المصرفي التقليدي محدودة، ذلك أن آليات النظام المصرفي التقليدي تحابي الأغنياء على حساب الفقراء، وخاصة في البلدان النامية، فالذي يملك الثروات والموارد التي ترصد كضمان يستطيع أن يحصل على القروض بالحجم المطلوب من التمويل، والعكس صحيح[4].

خامسا: قلة الخبرة التنظيمية:

ترى البنوك أن العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس لذيها الخبرة التنظيمية والإدارية وفي أحسن الأحوال لا تتعدى حدود الإدارة العائلية، ويمثل عنصر أساسي في نظرة البنك للمخاطرة الكبيرة في التمويل، إذ تعني عدم استخدام الموارد المالية بطرق رشيدة أو احتمال الوقوع في مشاكل وأزمات مالية تؤدي حتما لفشل المشروع[5].

---

[1]- عبد الله إبراهيمي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة مشكل التمويل**، الملتقى الوطني: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،الجزائر، 17-2006/04/18، ص:384.

[2]- أشرف محمد دوابه، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، الملتقى الوطني: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18 /2006/04، ص:337.

[3]- نفس المرجع السابق، ص:337.

[4]- خالد طالبي، مرجع سابق، ص:53.

[5]- شهرزاد برجي، مرجع سابق، ص:137.

بعد دراسة المشاكل والمعوقات التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناتجة عن علاقتها مع البنوك، يمكن القول أن هده المشاكل من أكبر المشاكل التي تواجهها، نظرا لما تضعه البنوك من عراقيل وما تفرضه من شروط وما تختلقه من معوقات.

المطلب الثالث: المشاكل التمويلية الأخرى

بالإضافة إلى المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال مراحل نشأتها وعلاقتها مع البنك، هناك مشاكل تمويلية أخرى تتعرض لها هذه المؤسسات والتي يمكن إجمالها كما يلي:

أولا: الاعتماد على القروض وتضخم الاستدانة:

يعد الاعتماد المتزايد على الديون في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الأخطاء المالية الواجب تفاديها، فمن المعروف أن المقرضين يكونون على حذر شديد وهم بصدد إقراض أموالهم للمؤسسات الصغيرة بسبب ارتفاع مخاطر الفشل فيها، وإذا تم الإقراض فإنه سيتم بمعدلات فائدة مرتفعة لزيادة درجة المخاطرة، هذا إلى جانب أصل القرض الذي له أجل محدد، هذه الأعباء تتطلب عناية من إدارة المؤسسة لمواجهتها وتفادي المشاكل المالية المتعلقة بالسيولة[1].

ثانيا: فقدان البنوك للثقة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بدأت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مند الثمانينات من القرض الماضي تجد صعوبات في الحصول على القروض البنكية نتيجة تراجع نتائجها وشيوع وتواتر حالات الإخفاق وارتفاع معدلات الفوائد مما اضطرت معه البنوك إلى قبض يدها على هذا النوع من المؤسسات[2].

ثالثا: عدم وجود مؤسسات متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

وتتزايد حدة مشكلة التمويل إذا ما علمنا أن الدول النامية تفتقر المؤسسات المالية المتخصصة في التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأنه وفي حالة وجودها تكون ذات قدرات مالية محدودة ناهيك عن الشروط الصعبة التي توضع لتوفير الأموال للأحجام الصغيرة من المشروعات ويدفع ذلك[3].

---

[1]- خالد طالبي، مرجع سابق، ص:53.

[2]- رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص:182.

[3]- نفس المرجع، ص ص:183، 184.

رابعا: ضعف الاهتمام بدراسات الجدوى:

يعكس واقع مؤسسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الع ربية ضعف اهتمامها بدراسات الجدوى الخاصة بتلك المؤسسات، حيث ينظر لتلك الدراسات في غالب الأحيان على أنها شرطا شكليا لحصول صاحب المشروع على التمويل[1].

خامسا: عدم القدرة على اللجوء إلى أسواق المال:

سوق المال له ميزة تمويلية هامة فهو يضع المؤسسات أمام قطاع التمويل، غير أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الأغلبية منها) فهي غير قادرة على الاستفادة من هذا المصدر التمويلي لسببين رئيسيين وهما:[2]

- عدم القدرة على طرح الأسهم والسندات في البورصة للاكتتاب لعدم توافر الشروط لذلك.

- حتى وإن استجابت بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لشروط القيد في البورصة خاصة المؤسسات المتخصصة في الابتكارات (لا تتجاوز نسبة هذه المؤسسات 20% من إجمالي المؤسسات المسجلة في البورصة في فرنسا)، فإن المستثمرين لا ينجذبون إلى هذه المؤسسات بسبب عدم استجابتها لمعايير الاستثمار التقليدية وكذا المخاطر المالية التي تتعرض لها.

سادسا: افتقار مؤسسات التمويل إلى الخبرات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية من افتقار مؤسسات التمويل إلى الخبرة التمويلية المتعلقة بتلك المشروعات، حيث تعتبر التكاليف الثابتة للبنوك فيها يتعلق بتقييم وإشراف على قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرتفعة بالنسبة لقيمة القروض، لذلك فإنه في ظل النظام الحالي قد لا يكون هناك حافز للإقراض نتيجة انخفاض الأرباح أو انعدامها[3].

مما سبق نستنتج أن المشاكل التمويلية تعتبر حاجز كبيرا يقف أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في المراحل الأولى من إنشائها.

---

[1]– اشرف محمد دوابه، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مجلة البحوث الإدارية، العدد الرابع، القاهرة، مصر، 2006، ص:184.

[2]– رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق، ص:184.

[3]–أشرف محمد دوابه، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مرجع سابق، ص:21.

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في الفصل الأول لبحثنا إلى مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أهميتها وأخيرا المشاكل والصعوبات التمويلية لها، وقد خلصنا من خلاله إلى النقاط التالية:

- هناك اختلاف في التعريفات المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والاعتماد على المعايير الكمية كعدد العمال، حجم رأس المال، وكذا المعايير النوعية كالاستقلالية، الملكية، محلية النشاط...إلخ
- تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور كبير في زيادة النمو الإقتصادي والإجتماعي للدول النامية وذلك من خلال توفير مناصب الشغل والحد من مشكل البطالة.
- تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص تميزها عن باقي المؤسسات الإقتصادية الكبيرة والتي تدفعها لاحتلال مكانة اقتصادية متميزة.
- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكثير من الصعوبات والمشاكل والتي تحول دون أدائها للدور المنوط بها بالشكل المطلوب، وخاصة المشاكل المالية خلال مراحل نشأتها الأولى، ويرجع ذلك إلى نقص الضمانات المقدمة من قبل هذه المؤسسات وكذا إلى انتشار المخاطر المصرفية لدى أغلب البنوك وهذا ما سنحاول الإجابة عنه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

ضمان مخاطر القروض المصرفية

تمهيد:

يعد الطلب الملح من أجل وجود ضمانات كافية وأوراق مالية لتغطية المخاطر التي قد تنشأ في أي علاقة عمل من أهم العقبات الرئيسية التي تعوق نمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تفرض البنوك عليها وجود ضمانات كافية وسهلة كشرط رئيسي للائتمان، غير أنه من المعروف أن صغار المقترضين (المؤسسات الصغيرة الناشئة) تواجه صعوبات في تقديم الضمانات المطلوبة لكونهم لا يملكونها.

ومن هنا يأتي دور مؤسسات ضمان القروض في تعزيز وتشجيع البنوك على زيادة حجم قاعدة الائتمان الممنوح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المشاركة في المخاطر.

وللإلمام بالموضوع تم تقسيم الفصل الثاني إلى 3 مباحث الآتية:

المبحث الأول: مخاطر القروض المصرفية.

المبحث الثاني: ضمان القروض المصرفية.

المبحث الثالث: برامج ضمان القروض المصرفية.

المبحث الأول: مخاطر القروض المصرفي

تواجه البنوك عدة مخاطر تعرقل السير الحسن لأنشطتها، هذه المخاطر ناتجة في الغالب إلى المحيط الداخلي والخارجي للبنوك، فالوظيفة الأساسية للبنوك تتمثل في عملية منع القروض، والتي تعتبر من أخطر الوظائف التي تمارسها، وبالتالي يجب أن تكون على دراية بطبيعتها وأنواعها، لذا سنقوم في هذا المبحث بدراسته مفهوم المخاطر المصرفية وأسبابها، بالإضافة إلى أنواع المخاطر المصرفية ومؤشرات قياسها وأخيرا، وسائل الحد منها.

المطلب الأول: مفهوم مخاطر القروض المصرفية.

لقد أصبحت المخاطر المصرفية توافق البنوك في مراحل حياتها في الوقت الراهن، لدرجة أن الميزة الأساسية التي أصبحت تحكم نشاط البنوك هي مدى قدرتها على التكيف مع هذه المخاطر وليس تجنبها.

قبل التطرق إلى مفهوم المخاطر القروض المصرفية سنتطرق أولا إلى مفهوم الخطر.

أولا: مفهوم الخطر:

يعرف الخطر بأنه:" احتمال وقوع الخسارة" وهل الخسارة مادية أم معنوية؟ ويعتمد ذلك حجم الخسارة وقوة الخطر.

وآخرون عرفوا الخطر بأنه" الخسارة المادية المحتملة نتيجة لوقوع حادث معين"[1].

ـــ كما يعرف أيضا:" الخطر هو حدث غير مرئي وغير مرغوب، في المستقبل "[2].

ثانيا: مفهوم مخاطر القروض المصرفية:

تعرف المخاطر المصرفية كما يلي:

التعريف الأول:" الخسائر المحتملة نتيجة رفض عملاء الائتمان السداد أو عدم قدرتهم على سداد الدين بالكامل وفي الوقت المحدد"[3].

---

[1]– حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **التأمين وإدارة الخطر**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2010 ، ص:15.

[2]– خالد وهيب الراوي، **إدارة المخاطر المالية**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص:08.

[3]– كمال رزيق، **تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية**، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية: التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، الطبعة الرابعة، 5-2012/04/6.ص:03.

التعريف الثاني:" المخاطر المصرفية احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها فضلا عن تدبدب العائد المتوقع على استثمار معين"[1].

التعريف الثالث: " احتمالية مستقبلية قد تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها بما قد يؤثر على تحقيق أهداف البنك وتنفيذها بنجاح، وقد تؤدي في حالة عدم التمكن من السيطرة عليها وعلى آثارها إلى القضاء على البنك وإفلاسه"[2].

من خلال ما سبق نستنتج أن المخاطر المصرفية هي احتمال تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، وهي تنشأ بسبب عدم السداد العميل لدينه إما بالكامل أو في الموعد المحدد أو الاثنين معا، بما ينتج عنه خسارة مالية.

ثالثا: أسباب مخاطر القروض المصرفية:

يمكن أن تنتج المخاطر التي تواجه أي مؤسسة أو أنشطتها من عوامل داخلية وخارجية خاصة بالمؤسسة، وكما وتوجد أسباب تؤدي إلى حدوث درجات متفاوتة من المخاطر.

ولعل من بين العوامل التي تؤدي إلى زيادة المخاطر ما يلي:[3]

- العولمة، الأسواق المالية و التحرير المالي والمصرفي؛
- ظهور مفهوم الهندسة والابتكار المالي وهو الأمر الذي أدى إلى تعقيد البنية التي تعمل فيها منشآت الأعمال وزيادة حالة اللادقيين؛
- السياسة النقدية والأدوات المستعملة لإدارة الكتلة النقدية؛
- عدم الاستقرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي؛
- التضخم وما ينتج عنه من ارتفاع في المستوى العام للأسعار ومن ثم انخفاض القدرة الشرائية للعملة المحلية؛
- تقلبات أسعار الفائدة وزيادة معدلات الضرائب على الأرباح؛
- القوانين والتشريعات.

---

[1]– حياة نجار ، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014/2013، ص:49.

[2]– هاجر زرا رقي، **إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية –دراسة حالة بنك البركة الجزائري–** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف ، الجزائر، 2012/2011، ص:56 .

[3]– بن علي بلعزوز وآخرون، **إدارة المخاطر** ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص ص:34–35.

بعد تعرضنا في هذا المطلب على مفهوم المخاطر المصرفية ننتقل في المطلب الموالي لأهم أنواع المخاطر المصرفية التي تتعرض لها المصارف.

المطلب الثاني: أنواع المخاطر المصرفية.

اختلفت وجهة نظر الكتاب في تقسيم المخاطر المصرفية، وسوف نقوم في هذا المطلب بالاعتماد على التقسيم التالي:

- المخاطر المالية.

-المخاطر التشغيلية.

- المخاطر الأخرى.

أولا: المخاطر المالية:

يتطلب هذا النوع من المخاطر رقابة وإشراف مستمرين من قبل إدارة البنك وذلك وفقا لحركة السوق والعمولات والأوضاع الإقتصادية، وترتبط المخاطر المالية بإدارة ميزانية البنك(إدارة أصول وخصوم البنك)، وتنقسم المخاطر المالية إلى:

1. **المخاطر الائتمانية:** إن أي عملية ائتمان لابد أن تكون محفوفة بالمخاطر فقد يعجز العميل عن سداد أصل القرض وفوائده، وقد يكون له القدرة عن السداد لكنه لا يرغب لسبب أو لآخر في السداد، ومخاطر الائتمان تتضمن الخسائر الممكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة العميل أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده[1].

ومن صور المخاطر الائتمانية المخاطر المتعلقة بالعميل، المخاطر المتعلقة بالقطاع الذي ينتمي إليه العميل، المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي يتم تمويله، المخاطر المتعلقة بالظروف العامة، المخاطر المتصلة بأخطار البنك، ومخاطر التركز الائتماني[2].

---

[1]- عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1991، ص:213.

[2]- علي عبد الله شاهين، بهية مصباح صباح، **أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني**، مجلة جامعة الأقصى سلسلة العلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، المجلد 15، العدد الأول، 2011، ص:13.

2. **مخاطر السيولة:** يمكن تعريف مخاطر السيولة:" هي التباين في صافي الدخل والقيمة السوقية لرأسمال المصرف الناتجة عن صعوبات المصرف في الحصول على الأموال المتاحة بشكل مواز وكذلك عن طريق الاقتراض أو بيع الموجودات"[1].

ويتمثل هذا النوع من المخاطر في عدم القدرة على الحصول على الأموال عند الحاجة إليها، وذلك لعدم التطابق في التدفق النقدي الذي يظهر كنتيجة لعمليات التبديل (المقايضة) وعمليات السوق النقدي والأوضاع أو المراكز المحتفظ بها بالعملات وتزداد مخاطر السيولة الناتجة عن ذلك كلما كانت العملات المأخوذ بها أوضاع صعبة التسويق، أو إذا كانت المبالغ المستحقة من عملة معينة في يوم معين كبيرة جدا مما يجعل من الصعب بيعها للحصول على العملات الأخرى المطلوبة الأمر الذي يتطلب الاقتراض مثل هذه الأموال من السوق النقدي وهو مالا يتوفر في بعض الأحيان، أو إن توفر فإن تكلفته تكون عالية[2].

3. **مخاطر أسعار الفائدة:**

هذه المخاطر ناتجة عن تغير أسعار الفوائد صعودا أو هبوطا حسب وضع كل مصرف على حدى نسبة إلى السيولة المتوفرة لديه[3].

تتصاعد مخاطر أسعار الفائدة في حالة عدم توافر نظام المعلومات لدى بنك يتيح ما يلي:[4]

* الوقوف على معدلات تكلفة الالتزامات ومعدلات العائد.

* تحديد مقدار الفجوة بين الأصول والالتزامات لكل عملة من حيث: إعادة التسعير، ومدى الحساسية لمتغيرات أسعار الفائدة.

4. **مخاطر السوق:**

تنشأ هذه المخاطر نتيجة الاتجاهات الصعودية والنزولية التي تطرأ على سوق رأس المال، لأسباب اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية...في الدولة، أو في دول أخرى تربطها بالدولة المعنية علاقات وثيقة، ولا يمكن تجنب هذا النوع من المخاطر عن طريق التنويع، ويمكن مواجهة الخسائر الناتجة عنه

---

[1]– صادق راشد العثوي، **إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية** ، دار البارودي العلمية للنشر والتوزيع عمان ، الأردن، دون طبعة، 2013، ص:69.

[2]– موسى سعيد مطر وآخرون ، **التمويل الدولي**، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص:156.

[3]- محمد عبد الفتاح الصرفي، **إدارة البنوك** ، دار المناهج للنشر والتوزيع، ، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ، 2006، ص:66.

[4]– سمير الشاهد وآخرون، **إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي**، اتحاد المصارف العربية، 2002، ص:59.

عن طريق التغطية لهذه الخسائر، ومخاطر السوق يمكن أن تأخذ أشكالا متعددة، فعلى مستوى البنوك التجارية يمكن أن تظهر نتيجة التقلبات في معدلات الفائدة وقيمة العملات ونتيجة التقلبات في اسعار الأدوات المالية[1].

5ـ خطر سعر الصرف: تحتفظ المصارف بالعملات الأجنبية لتلبية حاجات عملائها، من خلال عمليات التمويل والاستثمار الخارجية والتحويلات والاعتماد ألمستندي، وقبول ودائع المرابحات الدولية وغيرها من الخدمات المصرفية، الأمر الذي يجعلها تتعرض لمخاطر الصرف الناتجة عن تقلبات أسعار العملات[2].

وتتمثل مخاطر العملة في تحقيق خسائر نتيجة للتغييرات في سعر صرف العملات نسبة إلى العملة الأجنبية المرجعية للبنك وتتضمن إنشاء مديونيات بالعملة الأجنبية وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة المؤشرات، أو ربط قيم الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية وهو ما يتطلب التحوط عند تقلبات أسعار العملات لتجنب الخسائر المحتملة[3].

ثانيا: المخاطر التشغيلية:

هي المخاطر الناتجة عن الأخطاء البشرية، المهنية والتقنية، سواء كانت معتمدة أو غير معتمدة[4].

يشمل هذا النوع من المخاطر العملية المتولدة من العمليات اليومية للمؤسسة، لا يتضمن عادة فرصة للربح ، فالمؤسسة إما أن تحقق خسارة وإما لا تحققها، وعدم ظهور أية خسائر للعمليات لا يعني عدم وجود أي تغيير، ومن المهم للإدارة العليا التأكد من وجود برنامج لتقويم تحليل مخاطر العمليات[5].

---

[1]– عمار بوطكوك، **دور التوريق في نشاط البنك –حالة بنك التنمية المحلية –**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008/2001 ص ص:68–69.

[2]- هاجر زراقي، مرجع سابق، ص: 65.

[3]– صالح مفتاح، فريدة معارفي، **المخاطر الائتمانية ، تحليلها، قياسها، إدارتها والحد منها** ، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتضاء المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، 16–2007/04/18، ص: 05.

[4]–أسماء طهراوي، عبد الزراق بن حبيب، **إدارة المخاطر في الصرفية الإسلامية في ظل معايير بازل** ، دراسات اقتصادية إسلامية، مجلد 19، عدد1، دون سنة، ص: 66.

[5]–عبد القادر بن عيسى، **أثر إستخدام المشتقات المالية ومساهمتها في إحداث الأزمة المالية والعالمية–دراسة حالة سوق الكويت للأوراق المالية للفترة الممتدة من جانفي 2006الى غاية ديسمبر 2010–**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، جامعة ورقلة ، الجزائر، 2012/2011، ص: 80 .

ومن أنواع المخاطر التشغيلية ما يلي:[1]

1ــ تنفيذ وإدارة العمليات : هي الخسائر الناتجة عن المعالجة الخاطئة للعمليات وحسابات العملاء وعمليات المصرف اليومية، والضعف في أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي والإخفاق في تنفيذ المعاملات وإدارة العمليات.

2ــ العنصر البشري : هي الخسائر التي يتسبب بها الموظفون أو تتعلق بالموظفين(بقصد أو بدون قصد)، كما تشمل الأفعال التي يكون الهدف منها الغش وإساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية أو سياسة الشركة من قبل المسؤولين أو الموظفين.

3ــ الأنظمة الآلية والاتصالات: هي الخسائر الناتجة عن تعطل العمل أو فشل الأنظمة بسبب البنية التحتية، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو عدم توفر الأنظمة، وأي عطل أو خلل في الأنظمة.

4 ــ الأحداث المتعلقة بالبيئة الخارجية : الخسائر الناتجة عن أعمال طرف ثالث، بما يشمل الاحتيال وأي أضرار تصيب الممتلكات والأصول، وخسائر نتيجة تغيير في القوانين، بما يؤثر على قدرة المصرف في مواصلة العمل، وهي تشمل الاحتيال الخارجي، تزييف العملات والتزوير، الكوارث الطبيعية.

ثالثا: مخاطر أخرى: وتتمثل فيما يلي:

1 ــ مخاطر البلد: يعتبر هذا الخطر من أصعب المخاطر لأنه مرتبط بالوضعية الإقتصادية والسياسية والاجتماعية للبلاد، لا يمكن تقييمه أو تحديد بدقة دراسة ملف القرض لأنه يتجاوز إرادة المؤسسة والبنك.

ولهذا فالبنك يجب أن يكون على دراية بالظروف الداخلية والخارجية للبلاد، والسياسية المتبعة في إطار الإستثمار، وسياسة التجارة الخارجية[2].

2ــ المخاطر القانونية : ترتبط هذه المخاطر بالخسائر الراجعة لتصرف قانوني أو تنظيمي يبطل صلاحية العقد أو يحول دون أداء المستخدم النهائي أو الطرف المقابل له وفقا لشروط العقد أو ترتيبات

---

[1]– شعبان فرج، **العمليات المصرفية وإدارة المخاطر ، دروس موجهة لطلبة الماستر تخصص النقود والمالية واقتصاديات المالية والبنوك** ، جامعة البويرة، الجزائر، 2014/2013، ص ص: 70–71.

[2]– رشيد شلالي، **تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011/2010، ص:99.

التصفية ذات الصلة مثل هذه المخاطرة، يمكن أن تنشأ مثلا: من عدم كفاية توثيق العقد أو وجود قوانين تحظر على المنشآت الاستثمار في أنواع معينة من الأدوات المالية[1].

3ـ مخاطر السمعة : تنشأ هذه المخاطر نتيجة الفشل في التشغيل السليم للمصرف بما لا يتماشى مع الأنظمة والقوانين الخاصة بذلك، والسمعة عامل مهم للمصرف، حيث أن طبيعة الأنشطة التي تؤديها البنوك تعتمد على السمعة الحسنة لدى الموزعين والعملاء[2].

4ـ مخاطر الإستراتيجية: وهي تنشأ نتيجة لغياب الإستراتيجية مناسبة للبنك، والمقصود بالإستراتيجية المسار الرئيسي الذي يتخذه البنك لنفسه لتحقيق أهدافه في الأجلين القصير والطويل في ضوء الظروف البيئية العامة وظروف المنافسين واعتمادا على تحليل القوة الذاتية[3].

الشكل رقم (2_1): أنواع المخاطر المصرفية

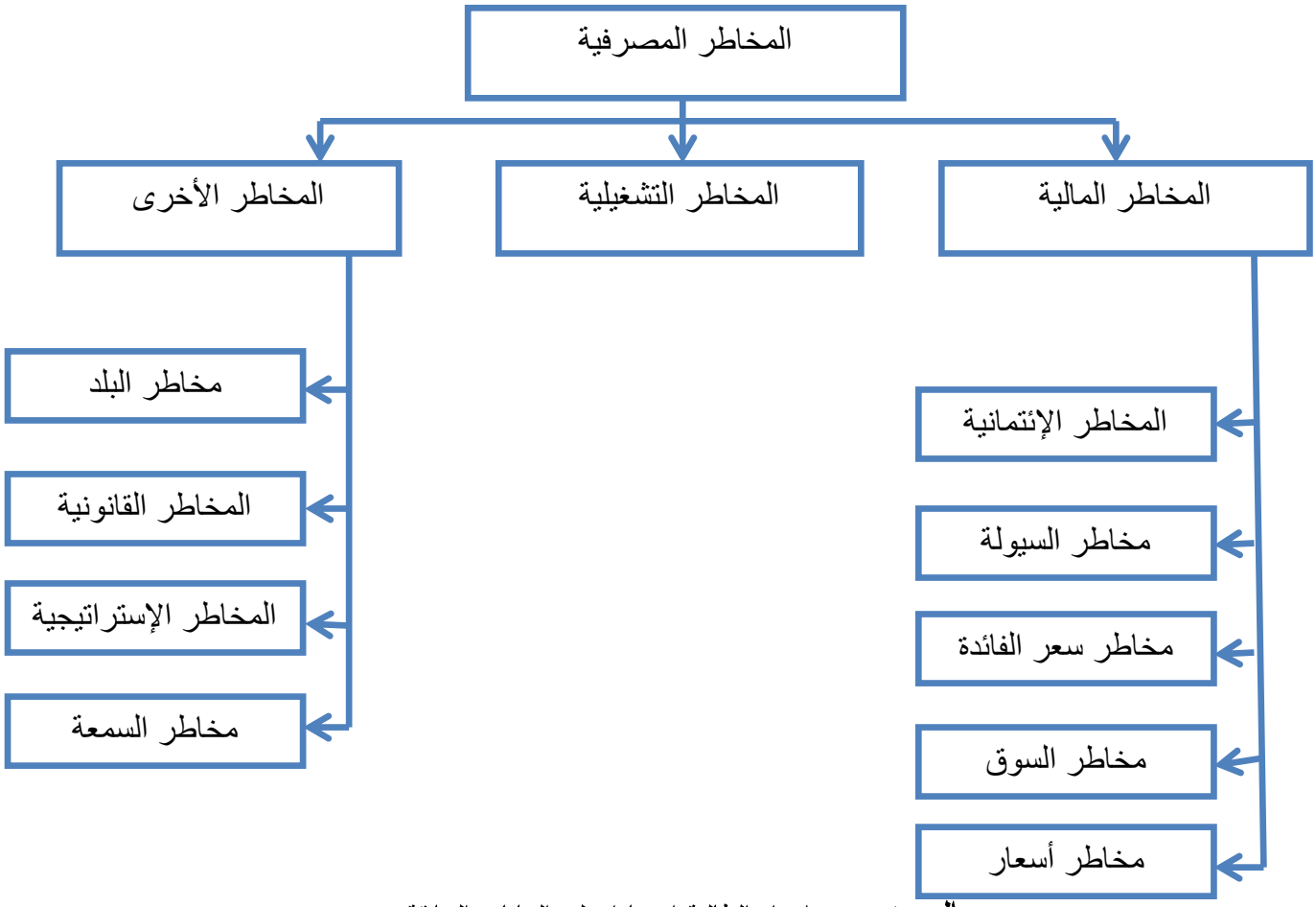

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على البيانات السابقة

[1]– عبد القادر بن عيسى، مرجع سابق، ص:87.

[2]– شعبان فرج، مرجع سابق، ص:72.

[3]- رشيد شلالي، مرجع سابق، ص:62.

وفي الأخير نستنتج أن هناك 3 أنواع شائعة المخاطر المصرفية وتتمثل في المخاطر المالية، المخاطر التشغيلية، المخاطر الأخرى، الأمر الذي جعل البنوك تقوم بدراسة هذه المخاطر وتقييمها لمحاولة تقليل هذه المخاطر وهذا ما سنتناوله في المطلب الموالي.

المطلب الثالث: تقدير مخاطر القروض المصرفية ووسائل الحد منها:

يقوم البنك بتقييم المخاطر التي يحتمل وقوعها وذلك باستعمال عدة طرق ووسائل، وسنحاول توضيح أهم الطرق المستعملة بكثرة من طرف البنوك وهي:

- طريقة النسب المالية.

- طريقة التنقيط.

كما سنتناول في هذا المطلب وسائل الحد من المخاطر المصرفية.

أولا: تقدير مخاطر القروض المصرفية

كما تناولنا سابقا هناك طريقتين يتم استعمالها بكثرة من طرف البنوك وسيتم التفصيل فيهما كما يلي:

1ـ طريقة النسب المالية:

ـ مفهوم النسب المالية:

هي عبارة عن مؤشر أو معدل يكشف عن نقاط القوة والضعف في الجانب المالي لأي مؤسسة، كما أنها تعتبر أداة من أدوات التحليل المالي التي تظهر العلاقة بين بنود الميزانية وبنود قائمة الدخل[1].

يمكن للبنك أن يقوم على نوعين أساسيين من التحليل وهما:[2]

-تحليل مالي عام:

ويهدف إلى استخلاص صورة عن الوضعية المالية العامة للمؤسسة.

[1]-علي عبد الله أحمد شاهين، جهاد حمدي مطر، **نموذج مقترح للتنبؤ تبعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين**، دراسة تطبيقية، 2010، ص:08.

[2]-الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الأردن، الطبعة السابعة، 2003، ص:146.

-تحليل مالي خاص:

يهدف للوصول إلى الأوجه المالية التي لها علاقة بطبيعة القرض، ويعتمد في تحليله على دراسة النسب المالية في شكل حسابي والذي يقوم بإظهار العلاقة بين الأرقام الموجودة في التقارير المالية، وأهم هذه النسب المالية: النسب الخاصة بقروض الاستغلال وقروض الاستثمار.

2ـ طريقة التنقيط:

طريقة التنقيط آلية تعتمد على التحليل الإحصائية والتي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض ليتحدد الخطر بالنسبة للبنك والذي يستعملها لكي يتمكن من تصدير الملاءة المالية للزبائن قبل منحهم القرض، أو للتنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن أن تصيب المؤسسات المقترضة ، ويرجع ظهور هذه التقنية في أمريكا في ال50 وتطورت مع بداية ال70 وخاصة في فرنسا[1].

ثانيا: وسائل الحد من المخاطر المصرفية

تسعى البنوك إلى التقليل من المخاطر التي يمكن أن تصاحب عملية منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال الاعتماد على القيام بالدراسات المعمقة على مستوى المؤسسة التي تطلب القرض، ويتم تقسيم المخاطر على عدد كبير من العملاء (المؤسسات)، وأيضا توزيع هذه المخاطر على العديد من القطاعات الإقتصادية، كما أن توزيع هذه المخاطر من شأنه تجنيب البنوك الوقوع في اختلالات واضطرابات مالية نتيجة وقوع أزمة على مستوى أحد الأنشطة الاقتصادية، ولكن يجب أن يخضع توزيع هذه القروض بين القطاعات الإقتصادية إلى المرد ودية الإقتصادية والدراسات المستقبلية.

إضافة إلى هذا تسعى البنوك المركزية من خلال تدخلها في تنظيم النظام المالي والنقدي إلى إصدار العديد من القوانين التي على البنوك الالتزام بها لتحقيق توازنها المالي والمحاسبي[2].

[1] –Axelle labadi,olivier rousseau, **crédit management gèrele risque client ed èconomai**,paris,1996,p173.

[2] -عبد الحكيم عمران، مرجع سابق، ص ص: 100–101.

المبحث الثاني: ضمان القروض المصرفية

تعتبر الضمانات التي تفرضها البنوك على المؤسسات بجميع أنواعها ذوا أهمية بالغة بالنسبة للبنك، وهي غير موجهة فقط لجميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعينها، وإنما هي ضمانات عادية يشترطها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يمكن أن يشترطها على المؤسسات الكبيرة في حالة ما إذا تعامل معها، وتختلف هذه الضمانات باختلاف نشاط المؤسسة، نوعية القرض ومدته.

المطلب الأول: مفهوم الضمانات المصرفية.

تعتبر الضمانات البنكية بمثابة تأمين عن الخسائر التي يمكن أن يواجهها البنك، وفي ما يلي سنتعرض لمفهوم الضمانات البنكية بأكثر دقة.

ـ مفهوم الضمانات: تعرف كما يلي:

تعريف1: الضمان هو تجسيد تعهد بالدفع مقدم للدائن من طرف المدين أو شخص آخر تحت شكل التزام بتخصيص لصالحه، حسب طرق مختلفة ، إما أن يكون حق رهن على منقولات أو عقارات مملوكة من طرف الذي قدم الالتزام[1].

تعريف2: عبارة عن وسادة يلجأ إليها البنك عند الحاجة خاصة في حالة عدم الوفاء،فهي من الناحية القانونية تعني وجود أفضلية أو أولوية للدائن على حق عيني أو نقدي لتسديد الدين،ورهن الضمان لصالح الدائن يعطي له امتياز خاص على باقي الدائنين في تصفية الحق،موضوع الضمان،أما من الناحية الإقتصادية،فهي تمثل الاستعداد المسبق لتغطية خطر القرض المحتمل مستقبلا[2].

نستنتج من خلال ما سبق أن الضمانات هي إيداع أصل من الأصول لدى المقرض على سبيل رهن، كضمان له لرد الدين.

بعد التطرق لمفهوم الضمان سنستقل لدراسة الاعتبارات المتعلقة بالضمان والمتمثلتان في : قيمة الضمان واختيار الضمان.

---

[1]– آسيا قاسمي، تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك–حالة القرض الشعبي الجزائري– ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009/2008، ص:112.

[2]– كمال رزيق، مرجع سابق، ص:112.

المطلب الثاني: الاعتبارات المتعلقة بالضمان

إن طلب الضمانات من طرف البنك يفتح الباب للتساؤل حول العديد من المسائل المرتبطة بهذه الضمانات، ومن بين هذه التساؤلات ما يدور حول قيمة القرض ومعايير اختيار الضمان وسنتطرق اليهما في ما يلي: [1]

1ـ قيمة الضمان:

يمكن تحديد قيمة الضمان إلى بعض الاعتبارات التي تساعد البنك على القيام بهذه الخطوة، وتتمثل أولى هذه الاعتبارات في ما يتعلق بالعرف البنكي.

فالبنوك بصفة عامة لها عادات وتقاليد مكتسبة في شأن الضمانات.

كما أن تجاربها المتراكمة في هذا الميدان تجعلها قادرة على تحديد قيمة الضمان المطلوب حسب طبيعة كل نوع من أنواع القروض.

كما أن هناك اعتبارات أخرى وهي ترتبط بالشخص أو المؤسسة التي تطلب التمويل، فالمؤسسة التي تتمتع بسمعة جيدة في السوق قد تكون الضمانات المطلوبة منها لا تخضع إلا لاعتبارات شكلية، كما أن أي شخص لا يمكنه أن يعطي ضمانات إلا في حدود ما يملك ، وقيمة الضمانات المطلوبة أمر نسبي إلى حد بعيد، خاصة فيما يتعلق ببعض أنواع الضمانات، فالضمان المطلوب في الوقت الراهن قد تكون قيمته في المستقبل مختلفة تماما عن قيمته الآن.

2ـ اختيار الضمان:

لقد سمحت التجارب البنكية والعرف البنكي المتولد عنها إلى خلق عادات وصيغ لاختيار الضمانات، وتتركز هذه الصيغ بالخصوص على الربط ما بين أشكال الضمانات المطلوبة ومدة القرض الموجهة لتغطيته.

فإذا كانت القروض قصيرة الأجل فإن البنك يكتفي بطلب تسبيق على البضائع أو كفالته من طرف شخص آخر كضمان، وإذا كانت القروض متوسطة وطويلة الأجل فإن البنك يمكن أن يلجأ إلى نوع آخر من الضمانات يتوافق مع طبيعة القرض.

بعد دراسة الاعتبارات المتعلقة بالضمان، نستنتج أن الضمان يتكون من نوعين أساسيين حيث سيتم دراستهما في المطلب الموالي.

---

[1]– الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص ص: 164–165.

المطلب الثالث: أنواع الضمانات البنكية

يمكن تصنيف الضمانات المصرفية إلى نوعين رئيسيين: الضمانات الشخصية والضمانات الحقيقية والتي يمكن التفصيل فيها كالآتي:

أولا: الضمانات الشخصية:

ترتكز الضمانات الشخصية كما يدل اسمها على مفهوم " الشخص" حيث نقوم على تعدد المسؤولين على تنفيذ الالتزام، فيتحقق ضمان الدائن فيها من ذمة أخرى إلى ذمة المدين[1].

ومن أهم صور الضمانات الشخصية نجد: الكفالة والضمان الاحتياطي.

1ــ الكفالة:

يطلب طالب التسهيلات تقديم كفالة شخص أو عدة أشخاص لضمان قيمة القرض، وفي هذه الحالة يجب على البنك أن يقوم بدراسة شاملة لإمكانيات طالب القرض وسمعته الأدبية تماما كما يقوم بدراسة إمكانيات طالب القرض وسمعته الأدبية.

وعند القبول بالكفالة يقوم الكفيل بالتوقيع على العقود الخاصة بالتسهيلات الممنوحة بصفته كفيلا متضامنا، وفي حال كون الكفيل عدة أشخاص فيجب أن يذكر في العقد أن هؤلاء الكفلاء هم كفلاء متضامنون متكافلون[2].

2ــ الضمان الاحتياطي:

هو التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ الورقة التجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها على التسديد.

يعد الضمان الاحتياطي نوع من أنواع الكفالة غير أنه يختلف عليها في كونه يطبق على الديون المرتبطة بالأوراق التجارية فقط، والمتمثلة في السند لأمر السفتجة[3].

---

[1]- آسيا قاسمي، مرجع سابق، ص: 120.

[2]– خالد آمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، **إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص:178.

[3]– بن لعلي بلعزون وآخرون، مرجع السابق، ص: 200.

ثانيا: الضمانات الحقيقية

نقصد بالضمانات الحقيقية، " وضع شيء ملموس كضمان على الدين، ويمكن أن يكون هذا الشيء ملكا للمدين نفسه، أو يكون مقدما من الغير، حيث يعطي هذا الشيء على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية وذلك لضمان استرداد القرض[1].

ويمكن أن تأخذ الضمانات الحقيقية أحد الشكلين التاليين:

1.الرهن الحيازي: ويشتمل على النوعين التاليين:

أــ الرهن الحيازي للأدوات والمعدات الخاصة بالتجهيز :يسري هذا النوع من الرهن الحيازي على الأدوات والأثاث ومعدات التجهيز والبضائع، ويجب على البنك قبل أن يقوم بالإجراءات القانونية الضرورية أن يتأكد من سلامة هذه المعدات والتجهيزات، وأيضا ينبغي عليه التأكد من البضاعة المرهونة، والغير قابلة للتلف، وأن لا تكون قيمتها معرضة للتغير بفعل تغيرات الأسعار[2].

في حالة الرهن الحيازي يمكن أن نتعرض إلى نوعين من الأصول لهما مميزات خاصة وهما[3]:

- ✓ **القيم المنقولة** : وتتمثل في الأسهم والسندات، كما يمكن أن تقدم على سبيل الرهن مقابل قروض بنكية، وفي هذه الحالة يجب أن يثبت الرهن بعقد رسمي، ويجب أن تقيد هذه العملية على سبيل الضمان في الدفاتر المذكورة.
- ✓ **الأوراق التجارية** : تقدم مقابل قروض على سبيل الرهن للأوراق التجارية الممثلة لديون العملاء، حيث يحل البنك محل مدينه في تحصيل هذه الأوراق فيلا حالة عدم قدرة هذا المدين على التسديد في الآجال المحددة.

ب ــ الرهن الحيازي للمحل التجاري:

يتكون المحل التجاري حسب المادة 119 من القانون التجاري الجزائري من العناصر التالية:

- عنوان المحل التجاري؛

- الاسم التجاري؛

[1]– كمال رزيق، مرجع سابق، ص: 20.

[2]–الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 169 .

[3]–نفس المرجع السابق، ص: 170.

– الحق في الزبائن والشهرة التجارية والأثاث التجاري والمعدات وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والرسوم...إلخ.

وتتطلب عملية الرهن الحيازي للمحل التجاري إعداد عقد يشمل بشكل واضح العناصر التي تكون محلا للرهن[1].

2ــ الرهن العقاري:

يعرف الرهن العقاري:" عقد يكسب به الدائن حقا عينيا على عقار لوفاء دينه يكون له بمقتضاه أن يتقدم على الدائنين التاليين له في المطالبة في استفاء حقه من ثمن ذلك العقار في أي يد يكون[2].

وفي الواقع لا يمكن أن ينشأ الرهن العقاري إلا بـــ 3 طرق:[3]

– **الرهن الناشئ بعقد رسمي أو الرهن الإتفاقي:** ويأتي هذا الرهن تبعا لإدارة التعاقد ما بين الأطراف المعنية والتي تملك القدرة والحق في التصرف في هذه العقارات.

– **الرهن الناشئ بحكم قضائي:** هذا الرهن ينشأ تبعا لأحكام قانونية موجودة.

– **الرهن الناشئ بحكم قضائي:** ينشأ تبعا لأمر من القاضي.

كما يمكن إنشاء الرهن العقاري لضمان عدة أنواع من القروض ويمكن أن نذكر هذه الأنواع فيما يلي:[4]

- ديون معلقة أو شرطية؛
- ــ ديون مستقبلية؛
- ديون احتمالية الوقوع؛
- قروض مفتوحة؛
- ــالحساب الجاري.

والشكل الموالي يبين أنواع الضمانات البنكية :

[1]– عبد الحكيم عمران، مرجع سابق، ص: 106.

[2]– آسيا قاسمي، مرجع سابق، ص : 128.

[3]– الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 172 .

[4]– نفس المرجع السابق، ص: 172.

الشكل رقم (2-2): أنواع الضمانات البنكية

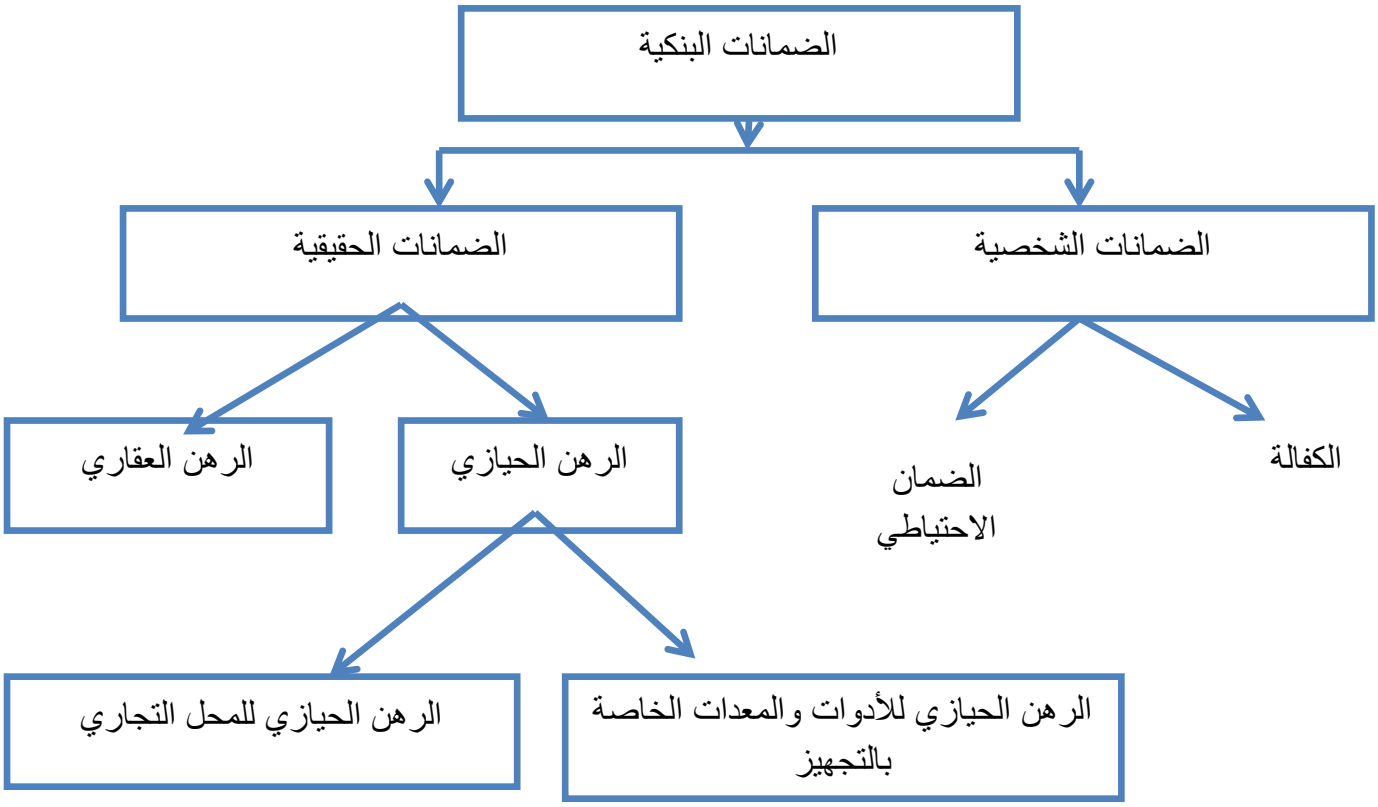

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على البيانات السابقة.

المبحث الثالث: برامج ضمان القروض.

يبقى هاجس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأكبر هو الحصول على التمويل ، و تعتبر برامج ضمان القروض من بين الوسائل التي اتخذت لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق أهدافها،.

وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى تعريف برامج ضمان القروض، أهدافها بالإضافة إلى أنواعها، وأخيرا التجارب الدولية والعربية في مجال ضمان القروض.

المطلب الأول: ماهية برامج ضمان القروض

ضمان القرض هو أداة مالية تشجع المؤسسات المالية، وبشكل خاص المؤسسات ذات الطابع التجاري على إقراض المؤسسات الصغيرة، والتي لا تستطيع تقديم ضمانات كافية للحصول على القرض.

في هذا المطلب سنتطرق إلى تعريف برامج ضمان القروض، ونشأتها، وأخيرا أهدافها.

أولا: تعريف برامج ضمان القروض

تُعرف برامج ضمان القروض على أنها [1]:" برامج تضمن سداد القرض جزئيا أو كليا، لتشجيع المقرضين على إقراض المجموعات التي لا يمكنها الحصول على قرض تحت الظروف العادية "، وهناك العديد من الأسباب التي ترجع إلى عدم قبول البنك بإقراض تلك المجموعات، وترجع بعض هذه الأسباب إلى ما يلي:

- أن العميل لا يملك سجلا ماليا.
- أن العميل ينتمي إلى مجموعة تعتبرها البنوك " مصدر مخاطرة"

ثانيا: نشأة برامج ضمان القروض

أسس أول صندوق ضمان قروض في أوروبا عام 1848 من خلال قيام مجموعات من أصحاب الأعمال الصغيرة بتجميع أنفسهم والمشاركة في ضمان بعضهم البعض، ولا تزال هذه الجمعيات قائمة في أوروبا حتى الآن، حيث تعد من أهم آليات العمل في المؤسسات الصغيرة لتوفير التمويل اللازم

[1]– مصطفى أبو كاساوي وآخرون، **الضمان بالرهن والضمان المالي في توسعة التمويل الأصغر بالسودان**، دراسة قام بها البنك المركزي السوداني، نوفمبر 2007، ص:14.

لها، أما الآن فهناك أكثر من 2250 مؤسسة ضمان ائتماني في أكثر من 100 دولة في العالم أكبرها متواجد في آسيا ودول OECD .

في مدخلة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي شرعت عدة مبادرات من مانحين لإنشاء صناديق ضمان قروض في الدول النامية، ولكن العديد منها باء بالفشل كنتيجة لعدم معرفة وقلة خبرة المانحين، أما في مرحلة التسعينات عاد الاهتمام بضمان القروض من جديد، وخصوصا في شرق أوروبا بعد انهيار الإتحاد السوفيتي.

إن هذه المراحل الأربعة شكل تاريخ تطور صناديق ضمان القروض والتي توضح بأنه لم يكن هناك تخطيط لعمل هذه الصناديق، وإنما كانت وليدة الحاجة أحيانا وتقليد الدولة أخرى في أحيان أخرى، مما أكسب العالم خبرة واسعة في هذا المجال.[1]

ثالثا: أهذاف برامج ضمان القروض

تهدف برامج ضمان القروض إلى ما يلي:[2]

- ✓ تشجيع المقرضين (بنوك ومؤسسات) ليصبحوا أكثر فاعلية في تلبية الاحتياجات التمويلية للفئات المستهدفة التي تفقد الضمانات الكافية؛
- ✓ تخفيف العبء على الحكومة والقطاع العام عن طريق عدم الاعتماد عليهما في إيجاد فرص عمل لهذا القطاع الكبير؛
- ✓ تحويل بعض أصحاب المشروعات من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي؛
- ✓ مساعدة المشروعات على اجتياز مراحل نموها وتطورها وتحديث تكنولوجيا لزيادة قدرتها التنافسية والتصديرية؛
- ✓ توفير الضمانات للبنوك والمؤسسات المالية، لتمويل الموجودات الثابتة ومنها ما يوجه لتمويل رأس المال العامل؛
- ✓ اقتسام المخاطر فيما بين البنك أو المؤسسة المالية ومؤسسة الضمان؛
- ✓ تغطية جزء من الخسائر الناجمة عن أي حالة تعثر للعميل المقترض الذي لا يتمكن من السداد؛

---

[1]– أسامة النجار، **دور مؤسسات ضمان الائتمان في تعزيز قاعدة الائتمان المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة بيرزيت، غزة، فلسطين، 2008، ص:20.

[2]– وحدة الدعم الفني للمنشات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، **دور مؤسسات التمويل غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وآليات عمل مؤسسات ضمان القروض**، مركز الدراسات الاقتصادية والصناعية ، غرفة الصناعة، الأردن، 2013، ص:36.

- ✓ تخفيف متطلبات البنوك والمؤسسات المالية المقدمة للقروض من متطلبات توفير الضمانات من قبل المقترض صاحب المشروع الصغير.

المطلب الثاني: أنواع أنظمة ضمان القروض

تنقسم أنظمة ضمان القروض إلى عدة أنواع والتي يمكن إيجازها كما يلي:

أولا: الأنظمة الحكومية

وهي صناديق ومؤسسات عامة ممولة من الحكومة تعمل على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الوطني، وهي عادة ما تكون موجهة إلى قطاع اقتصادي معين أو أقليات، وهي غالبا ما تكون جزء من القطاع أو على شكل هيئة حكومية مستقلة وهذه الصناديق تشكل معظم الصناديق الموجودة حول العالم، وتهدف في الغالب إلى مساعدة قطاع SME في الحصول على التمويل لتوفير فرص عمل وتشجيع إنشاء منشآت جديدة وتنمية الاقتصاد بشكل عام، وقد تكون أحيانا مدارة من قبل القطاع الخاص مثال عن ذلك: كوريا[1].

ثانيا: الأنظمة الجهوية

تتواجد في (ألمانيا واليابان)، حيث تتعهد بالضمانات شركات جهوية تمول بشكل مشترك من قبل الدولة والأقاليم الجهوية والهيئات المهنية والهيئات المالية، حيث تكون كل الأطراف ممثلة في شركة الضمان، وتقوم الدولة باقتسام المخاطرة مع هذه الشركات الجهوية في شكل إعادة الضمان، أي أن الدولة تقوم بضمان الضمانات التي قدمتها المؤسسات الجهوية للزبائن، وتعتبر هذه الأنظمة من أقدم الأنظمة المستعملة، حيث كانت في اليابان سنة 1957، 52 جمعية لضمان القروض[2].

ثالثا: الأنظمة الدولية

هو عبارة عن نظامين أو أكثر تعمل بشكل مختلط، مثال ذلك الصناديق التي تم تأسيسها على مستوى دولي من قبل UNDP و UNIDO و ILO بحيث قد تكون مدعومة من الحكومة ومدارة من قبل القطاع الخاص وبمساعدة فنية من قبل منظمات دولية أو NGO، كما قامت العديد من NGO بتأسيس صناديق ضمان في العديد من دول العالم مثال في ذلك: أمريكا اللاتينية ، مثال آخر، حيث قامت منظمة العمل الدولية ILO بتأسيس العديد من صناديق الضمان في عدة دول حول العالم وكان

---

[1] – أسامة النجار، مرجع سابق، ص :24.

[2] – كريمو دراجي، **دور صندوق ضمان القروض في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة حالة -FGAR–**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص:118.

الغرض منها التخلص من البيروقراطية لبعض أنظمة صناديق الضمان التابعة للحكومات، كما أنها حققت نتائج مبهرة بنسب تعثر لم تتجاوز 2.25% خلال الـــ4 سنوات الأولى من عملها.

كما قامت بالمساعدة على تأسيس تلك الصناديق في العديد من دول إفريقيا والأردن[1].

رابعا: الأنظمة التعاونية

هي مجموعة من الأفراد، أو الشركات بعمل صندوق (جمعية أو رابطة) تمنح من خلاله ضمانات للمؤسسات المالية لتمكنها من الحصول على التمويل اللازم، كما أنه في بعض الحالات تُدعم من قبل الحكومة ومثال على ذلك: إيطاليا[2].

الشكل رقم (2_3): أنواع أنظمة ضمان القروض.

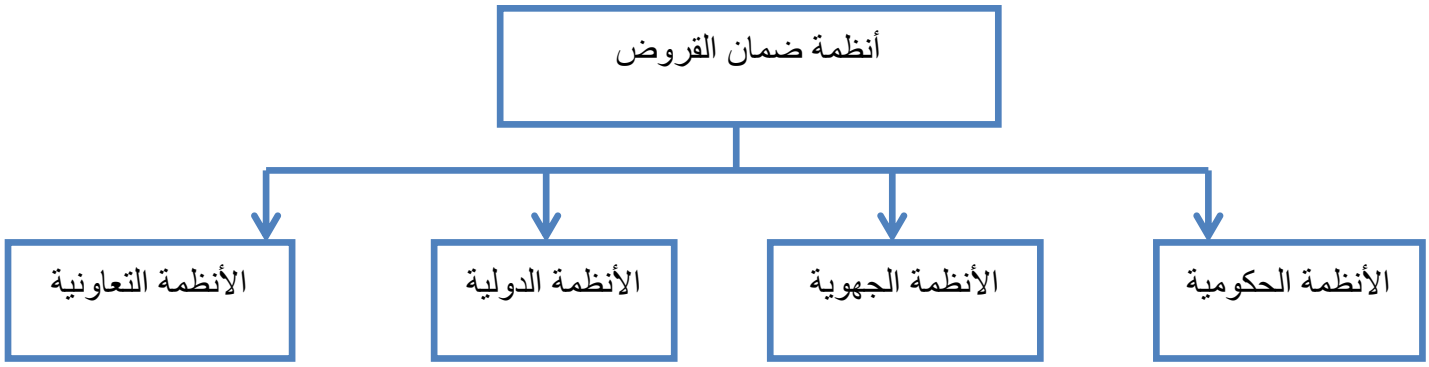

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على البيانات السابقة

بعد التطرق لأنواع أنظمة ضمان القروض سنتطرق إلى مختلف التجارب الدولية والعربية في مجال ضمان القروض.

المطلب الثالث: التجارب الدولية والعربية في مجال ضمان القروض

سنتطرق في هذا المطلب إلى تجارب مختلف الدول العربية وكذا الغربية في مجال ضمان القروض.

[1]– أسامة النجار، مرجع سابق، ص: 24 .

[2]– نفس المرجع السابق، ص:24.

أولا – التجارب الدولية: ونذكر منها:

1ــ التجربة الأمريكية: يمارس هذا البرنامج عمله في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال (SBA) **small business administration** والذي تم إنشاؤه عام 1953.

ــ نسبة الضمان المقدمة من قبل هذا البرنامج، عادة 90% من قيمة القرض، على أن لا تزيد قيمته على 500 ألف دولار.

تتمثل رسوم الضمان التي يتقاضاها البرنامج تختلف حسب مراحل تنفيذ القرض، إذ يتم تقاضي 1% رسوما أولية عند سحب القرض (وهي طبعا من قيمة القرض)، وبعد ذلك يتم الحصول على ما نسبته 0.5%ــ 2.25%من قيمة القرض إذا كانت مدته تقل عن 7 سنوات، أو يتم الحصول على ما نسبته 2.75% للقرض الذي مدته على ذلك.

كما وتتمثل مصادر الأموال لهذا البرنامج بالإضافة إلى إيراداته من عملياته التشغيلية والاستثمارية المختلفة، في السماح للبنوك التجارية بخصم جزء من القروض المضمونة في السوق النقدي الثانوي، أي أن باستطاعة البنوك بيع طلبات القروض في الأسواق الثانوية مثلها مثل السندات المالية المكفولة من الحكومة، وبناء على ذلك يتم توفير مصادر تمويلية وأموال إضافية يتم توجيهها لمنح المزيد من القروض[1].

هذا ويعمل برنامج ضمان القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال الاعتماد على المعايير الثلاثة التالية: حجم المشروعات، وطبيعة المشروع وأوجه استخدام التمويل.

الشكل رقم (2_4): المعايير المعتمدة من قبل برنامج ضمان القروض .

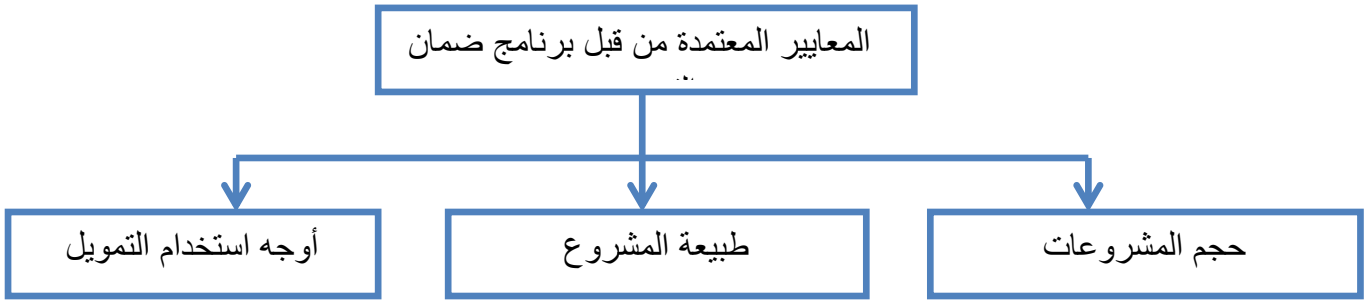

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات

[1] – وحدة الدعم الفني للمنشات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ، دور مؤسسات التمويل غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وآليات عمل مؤسسات ضمان القروض، مرجع سابق، ص:38.

2ــ تجربة تايوان: صندوق ضمان القروض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ــ تيوانSMEG [1].

أــ نبذة عن التأسيس: تأسس الصندوق عام 1974 كمنظمة غير ربحية وكانت البنوك المشاركة تمنح القروض ضمن الضمان قبل أخذ الموافقة من الصندوق في حال كانت ضمن المعايير المحددة، وتم تطبيق نظام عمليات ضمان الائتمان من خلال الإنترنت عام 2002.

ب ــ نوع نظام الضمان : يعمل الصندوق ضمن نظامين: نظام مباشر ونظام غير مباشر، ويتمثل النظام المباشر من خلال قيام المؤسسة بتقديم طلب ضمان للصندوق مباشرة والحصول على كتاب ضمان للبنك، أما النظام غير مباشر فيحتوي على 3 أنواع :

– نظام يخول البنك منح القرض قبل الرجوع لموافقة الصندوق في حال مطابقة الطلب للمعايير.

– نظام يتوجب حصول موافقة من الصندوق قبل إصدار الضمان ومنح القرض

– نظام الرزمة أو المحفظة ويتم إعطاء البنك سقف معين من المال يمكن إقراضه للمؤسسات الصغيرة ضمن نسبة سداد محددة دون الحصول على موافقات فردية لكل قرض على حده وهذا النظام مخصص للقروض التشغيلية.

ج ــ نسبة المشاركة في المخاطر:

يعمل الصندوق في ظل نسبة مشاركة في المخاطر من 50 ــ 90% مع البنوك المشاركة مقابل عمولة معينة ومختلفة حسب الغرض من القرض ونسبة المشاركة[1]

د ــ أهم إحصاءات الصندوق: يمكن إيجاز إحصاءات الصندوق في الجدول الموالي:

[1]– أسامة النجار، مرجع سابق، ص: 12 .

جدول رقم (2 ــ 1): أهم إحصاءات الصندوق USD: العملة بالدولار الأمريكي

		2006	2007	2008 /10
القروض المضمونة المصدرة	عدد	261824	238801	199486
	قيمة	9.6 مليار	8.8 مليار	8.4 مليار
قيمة أصل القرض	قيمة	16 مليار	14.9 مليار	13.3 مليار
القروض المضمونة القائمة	عدد	294398	279975	246.93
	قيمة	12.1 مليار	10.8 مليار	10.2 مليار
القروض المتعثرة	عدد	4744	9132	8569
	قيمة	160.4 مليون	228 مليون	202 مليار
نسبة القروض المتعثرة إلى القروض المضمونة المصدرة		%1.67	% 2.6	%2.4
عائد عمولات ضمان القرض	قيمة	61.3 مليون	50 مليون	43 مليون

المصدر: أسامة النجار، دور مؤسسات الائتمان في تعزيز قاعدة الإئتمان المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بيرزيت، غزة، فلسطين، 2002، ص:13.

3ــ التجربة التركية: صندوق ضمان الائتمان(kfg) crédit garante efund.

أــ نبذة عن التأسيس:

تأسس في عام 1991 وفي عام 1992 تم توقيع اتفاقية مالية للتعاون مع GTZ(مؤسسة ألمانية) تم تلاه توقيع اتفاقية تعاون مع (KFW)، وبدأ نشاطه الفعلي في إصدار أول ضمان قرض في عام 1994، وهو مملوك لعدد من المؤسسات أهمها:

The union chambers & commodity exchange of turkey

Small & medium industry development organization

Confederation of tradesmen & craftsmen

حيث تهدف لتوفير التمويل اللازم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من القطاع المصرفي.

ب ــ نظام الضمان:

يتم اعتماد نظام يجعل المنشآت تتقدم بطلب الحصول على الائتمان من البنوك المشاركة في تركيا.

- تقوم بإعلام البنك رغبتها بالتعامل مع الصندوق

- بعد دراسة الطلب يقوم البنك بإرسال طلب ضمان إلى الصندوق ويقوم الصندوق بالرد على البنك خلال أسبوعين لإصدار موافقة للضمان ومنح المنشأة القرض المطلوب ولديه نوعان:

- نوع ضمان لمنشأة فردية

- نوع ضمان لمجموعة من المنشآت

كما ويقدم الصندوق خدماته لعمليات الضمان للمنشآت الجديدة والقائمة، ضمان ائتمان الصادرات والواردات، خطابات الضمان المصرفية والتأجير التمويلي وغيرها[1].

ج ــ عمولة وسقف الضمان:

يستوفي الصندوق عمولة مبدئية لدراسة الطلب وبعد الموافقة يستوفي عمولة من 1ــ2 % حسب نوع الضمان، بالنسبة لسقف الضمان الواحد للمنشأة فيقدر بـــ 750 ألف ليرة تركي، وللمجموعة 1 مليون ليرة تركي.

ــ يتحمل الصندوق نسبة مشاركة تصل إلى 80% من قيمة القرض[2].

د ــ أهم الإحصائيات: يمكن إيجاز أهم الإحصائيات في الجدول الموالي:

جدول رقم (2 ــ 2): أهم إحصائيات صندوق ضمان الائتمان بتركيا

		2005	2006	2007
الضمانات المقدرة	عدد	235	257	183
	قيمة	17.3 مليون	19.6 مليون	19.2 مليون
الضمانات القائمة	عدد	-	-	305
	قيمة	-	-	34.8 مليون
نسبة التعثر	منذ التأسيس	-	-	%5

المصدر: أسامة النجار، **دور المؤسسات ضمان الائتمان في تعزيز قاعدة الائتمان المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بيرزيت، غزة، فلسطين، 2008، ص:19.

[1]-www.kgf.com(21/03/2016-12.24)
[2] - www.kgf.com(21/03/2016-14.05)

ثانيا: التجارب العربية: ونذكر منها:

1ــ التجربة المصرية: شركة ضمان مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تأسيس شركة ضمان مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في عام 1989 كشركة مساهمة خاصة بموجب القانون رقم 159 لسنة 1981، وقد بدأت المؤسسة أعمالها الكاملة عام 1991، علما بأنها نشأت بمبادرة من هيئة المعونة الأمريكية بالاشتراك مع وزارة التعاون الدولي.

يتألف مساهمو الشركة من تسعة بنوك مصرية وإحدى شركات التأمين، وكمساهمين، تعمل البنوك كمصدر تمويلي دائم للشركة ومورد ثانوي لدعم العاملين والإدارة، والشركات العامة، تعمل عن طريق إيداع ودائع ذات معدل فائدة لدى البنوك التجارية التي تعمل كصندوق ضمان بإمكانية تغطية الضمانات التي تصدرها الشركة لصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة[1].

الجدول رقم (2 ــ 3): أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع.

القطاع	عدد المستفيدين (بالألف)	قيمة القرض (بالمليون جنيه المصري)	قيمة الضمان (بالمليون جنيه المصري)
الصناعة	7.065	1.059	452
الزراعة	1.686	128	62
المقاولات	1.436	393	138
الخدمات	1.135	182	71
النقل	348	60	26
السياحة	199	42	18
التعدين	53	16	7
التجارة	8	3	1

المصدر: شركة نوعية البيئة الدولية، **دراسة حول الإئتمان وضمانات مخاطر الإئتمان الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة**، ملخص تنفيذي، وزارة المالية، جمهورية مصر العربية، نوفمبر، 2004، ص:17.

[1] – شركة نوعية البيئة الدولية، **دراسة حول الائتمان وضمانات مخاطر الائتمان الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة ملخص تنفيذي**، وزارة المالية ، جمهورية مصر العربية ، نوفمبر، 2004، ص:17.

الجدول رقم (2 ــ 4): الضمانات الصادرة لصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب الغرض من الإئتمان (1991 ــ 2003).

الغرض من الإئتمان	عدد الضمانات	حجم القروض (بالألف جنيه المصري)	حجم الضمانات (بالافل جنيه المصري)
رأسمال عامل	8.493	1.440.645	599.133
أصول ثابتة	2.289	247.296	114.364
رأسمال عامل وأصول ثابتة	894	97.979	35.676
خلاف ما سبق	813	183.247	56.206
المجموع	12.489	1.948.167	805.379

المصدر: شركة نوعية البيئة الدولية، **دراسة حول الائتمان وضمانات مخاطر الائتمان الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة**، ملخص تنفيذي، وزارة المالية، جمهورية مصر العربية، نوفمبر 2004، ص:18.

2ــ التجربة الأردنية: 1994 الشركة الأردنية لضمان القروض

أــ التأسيس:

تأسست الشركة الأردنية لضمان القروض كجهة منفذة لبرنامج ضمان القروض برأسمال قدره 10 ملايين دينار، عام 1994.

وقامت الشركة اعتبارا من عام 1997 بتنفيذ برنامج ائتمان الصادرات وزيادة رأسمال الشركة ليصبح 20 مليون دينار (حوالي 14 مليون دولار)[1].

ب ــ الأهداف: تسعى الشركة الأردنية للأهداف التالية:[2]

1ــ تقديم الضمانات اللازمة لتغطية المخاطر في مجال ائتمان الصادرات وأي قطاع آخر من القطاعات الاقتصادية بشكل عام؛

2ــ إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشاريع؛

[1] – وحدة الدعم الفني للمنشات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص : 46.

[2] يوسف قريشي، **سياسة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص:252.

3ــ تقديم الضمانات اللازمة لتغطية مخاطر القروض الممنوحة من قبل البنوك والمؤسسات المالية بمختلف آجالها وأنواعها، تغطية كلية أو جزئية والتي هي موجهة لتأسيس الإقتصادية أو توسعتها ورفع الكفاءة الانتاجية والتسويقية؛

4 ــ تقديم الضمانات اللازمة لتغطية المخاطر في مجال إئتمان الصادرات؛

5ــ توفير عملية الضمان لحساب الشركة الخاصة أو لجهات أخرى.

ج ــ نسبة المشاركة في المخاطر:

تبلغ نسبة الضمان 75% للقروض 40 ألف دينار فأقل، ونسبة 50% من القروض التي تزيد عن 40 ألف وحتى 100 ألف دينار، وفترة السداد تصل ل 7 سنوات هذا بالنسبة لبرنامج ضمان قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة، أما المشاريع الصناعية تصل نسبة المشاركة لـــ 70% للقروض من 30 إلى 430 ألف دينار.

د ــ عمولة الضمان:

تستوفي الشركة 1.5 %من السقف الممنوح للبنك المشارك[1].

وــ أهم الإحصاءات:

جدول رقم (2 ــ 5): أهم إحصاءات الشركة الأردنية لضمان القروض بالدولار الأمريكي

		2006	2007
القروض الممنوحة	عدد	763	742
	قيمة	32.2 مليون	37.2 مليون
الضمانات المصدرة	عدد	763	742
	قيمة	21.5 مليون	24.1 مليون
الضمانات القائمة	عدد	2440	2123
	قيمة	71.9 مليون	69.3 مليون
المطالبات	عدد	5	6
	قيمة	137 ألف	208 ألف
نسبة المطالبات (قيمة)	نسبة	%0.2	%0.3

المصدر: أسامة النجار، **دور مؤسسات ضمان الائتمان في تعزيز قاعدة الائتمان المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بيرزيت، غزة، فلسطين، 2008، ص:18.

[1]– أسامة النجار، مرجع سابق، ص :18.

3ــ التجربة المغربية:

أنشأ المغرب منذ الفترة الاستعمارية الصندوق المركزي لضمان القروض في 1949/07/04 وهو مؤسسة عمومية ذات طابع مالي هدفه ضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم إجراء إصلاحات تشريعية وعملية على الصندوق في بداية 1996.

كما وأصبح يقدم مساعدات مالية لتمويل المشاريع المنتجة نسبة 30% إلى جانب مساهمته في تدعيم رأس المال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ــ للإشارة فإن المخصصات المالية المقدمة من طرف الصندوق لغاية 2005/06/30 بلغت 2750 مليون درهم[1].

4ــ التجربة الاندونيسية:

تم إنشاء المؤسسة العامة لتأمين التمويل والائتمان في اندونيسيا عام 1971 بمقدار ومساهمة حكومية، وذلك للعمل على تغطية المخاطر المؤدية لتعثر القروض الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على حد سواء، ومن خلال بنك اندونيسيا تم إنشاء وحدة لتوفير التمويل والائتمان الصغيرة والمتوسطة في مجال تمويل رأس المال العام فقط، على أن تبلغ نسبة الضمان 75% من قيمة القرض الذي تبلغ قيمته تقريبا 15 ألف دولار، وتبلغ نسبة الضمان 3% من قيمة القرض، تدفع مرة واحدة للقروض التي تتراوح مدتها من 3 ــ 5 سنوات، و1% للقروض التي تقل مدتها عن سنة واحدة[2].

[1]–محمد زيدان، **الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الشلف، الجزائر، العدد السابع،2009، ص:135.

[2]–عماري جمعي، مرجع سابق، ص:72.

خاتمة الفصل:

بعد دراستنا لهذا الفصل نستنتج أن البنوك تتعرض إلى مجموعة من المخاطر العالية من خلال قيامها بعملية الإقراض المختلفة، ولكن بما أن عنصر المخاطرة الملازم للقرض وكذا درجة المخاطرة العالية في تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أدى بالبنوك إلى طلب الضمانات الكافية لتغطية هذه المخاطر، الأمر الذي يقف حاجزا كبيرا خاصة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة لعدم توفرها لهذه الضمانات.

ومن خلال دراسة برامج ضمانات القروض تبين أنها من بين الوسائل التي تساعد في تخفيض المخاطر وتقليلها وتغطية النقص في الضمانات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثالث

دور صندوق ضمان القروض في تسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيد:

بعد النجاح الكبير والملحوظ الذي شهدته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة، وما حققته من تطورات في اقتصاديات هذه الدول، تفطنت الجزائر كغيرها من البلدان النامية لأهمية هذا النوع من المؤسسات، فسعت جاهدة لتشجيع الإستثمار في هذا القطاع وكذلك إنشاء عدة برامج لترافق هذه المؤسسات وتحد على نجاحها والتقليل من المشاكل التي تواجهها، ومن بين هذه البرامج صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن أجل الإحاطة قدر الإمكان بمختلف جوانب هذا الفصل، ارتأينا أن نتناوله في النقاط التالية:

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والمشاكل التي تواجهها.

المبحث الثالث: إنجازات صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد مرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة مراحل تاريخية، والتي عرفت تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة، كما أن اغلب هده المؤسسات ظهر بعد الاستقلال، وعرف تطورا بطيئا لعدة أسباب كافتقاده للهياكل القاعدية... وغيرها من الأسباب.

سنحاول في المبحث تناول مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ثم التطرّق إلى تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

هناك عدة تقسيمات لمراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فهناك من قسمها لـــ 4 مراحل والبعض الآخر لـــ 3 مراحل، غير أننا ارتأينا التقسيم التالي:

- 1963-1982.
- 1982-1988.
- ما بعد 1988.

أولا: المرحلة الأولى: 1963-1982

يتميز الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة بالاقتصاد المخطط ذي النهج الاشتراكي، وكان الاهتمام آنذاك بالمشاريع الثقيلة والمؤسسات الكبيرة الحجم مثل مؤسسات (sn,metal,sonacom,sonelek) ولم تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيزا من الاهتمام لدى الدولة، وكان القطاع الخاص ممثلا بالمؤسسات العائلية ذات الملكية الخاصة أو الحرفية منها[1].

وفي الواقع اعتبرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دائما مكملا للقطاع العمومي الذي حظي بالدور الأساسي في السياسة الإقتصادية لتنمية البلاد، لم تكن هناك أي سياسة واضحة إزاء القطاع الخاص طيلة الفترة الممتدة من سنة 1963 لسنة 1982 حيث بقي تطوره محدودا على هامش المخططات الوطنية خاصة أنه بقي مقيدا أمام العداد المتزايد الذي تضمنه الخطاب السياسي للجزائر الاشتراكية، الذي يعتبر هذا القطاع مستغلا[2].

هذه الأسباب درست رأس المال الخاص للاعتماد على الحذر التكتيكي المتمثل في الاستثمار وفق الظروف والتوجهات السياسية في القطاعات التي لا تتطلب أي تحكم تكنولوجي، ولا تستدعي اليد العاملة المؤهلة خاصة القطاع التجاري والخدمي[3].

ثانيا: المرحلة الثانية: 1982-1988.

---

[1]-عبد الرحمان بن عنتر، **واقع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، الجزائر ،المجلد24، العدد الأول، 2008، ص:153.

[2]-عبد القادر جلال، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في معالجة مشكلة البطالة – حالة الجزائر** -، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009/2008، ص:82.

[3]- حليمة الحاج علي، مرجع سابق، ص: 137.

تغيرت السياسة الإقتصادية نتيجة المشكلات المتراكمة خلال المرحلة السابقة، فظهرت إرادة حكومية تسعى إلى تأطير وتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فانتهجت الجزائر سياسة انفتاحية، بالتحول من الاختيارات الاشتراكية السابقة في تطبيق سياسة اقتصادية أكثر حرية وخوصصة الليبرالية وهذا وفق الأهداف التي سطرتها المخططات الحكومية التنموية، مثل المخطط الخماسي الأول 1980-1984، والمخطط الخماسي الثاني 1985-1989 وتكمن أبرز أهدافهما فيما يلي:[1]

- العمل على تدعيم الجهاز الإنتاجي بتفكيك المؤسسات الوطنية الكبيرة لتصبح مؤسسات خاصة في إطار ما عرق بإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسة؛
- تطوير صناعة متنوعة ومتوازنة بتوجيه الاستثمارات الصناعية نحو الصناعات التحويلية وخاصة الاستهلاكية؛
- ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنهوض بها.

في عام 1983 بدأ الاتجاه نحو الإستثمار في المجالات المتروكة سابقا من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كتحويل المعادن، الصناعات الميكانيكية والكهربائية الصغيرة، كما هو موضح في الجدول.

جدول رقم(3-1):عدد المشاريع حسب عدد فروع الأنشطة.

	عـــــدد المشاريـــــع				
السنوات فرع النشاط	الصناعات الغذائية	النسيج	مواد البناء	ISMME	المجموع
1982	%21	%19	%27	%3	%104
1983	%29	%14	%13	%12	%376
1984	%15	%10	%12	%12	%627

المصدر: كريمو دراجي، **دور صندوق ضمان القروض في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة صندوق FGAR**-رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر،2005/ 2006، ص:45 .

ثالثا: المرحلة الثالثة: ما بعد 1988.

ابتداء من سنة 1989ومع تفاقم الأزمة الجزائرية ونتيجة الحاجة للمساعدات الائتمانية من المؤسسات المالية النقدية الدولية بدأت مفاوضاتها مع السلطات الجزائرية لتجسيد برنامج التصحيح الهيكلي والاستقرار الإقتصادي حيث صدرت العديد من القوانين التي تعكس بداية التوجه نحو اقتصاد السوق والتخلي عن نظام التسيير الإداري للاقتصاد الوطني.[2]

[1]- محسن عواطف ، **إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة ميدانية للمؤسسات المصغرة المنشاة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ورقلة-**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2008/2007، ص:25.

[2]- عمران عبد الحكيم ، مرجع سابق، ص:18.

وفي هدا الصدد يتخصص القانون المتعلق بالنقد والقرض لسنة 1990في المادة 13 مبدأ تحرير الاستثمار الأجنبي كما أخدت التوجهات المتبناة مع بداية سنة عشرية التسعينات بتنمية وتطوير قطاع المؤسسات كأهم فصل من فصولها و ذلك باتخاذ قرارات حاسمة في شأن القطاع الخاص هذا وقد اعتبرت فترة التسعينات للقفزة الحقيقية نحو إقامة قطاع حقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالشروع في تهيئة المناخ الإقتصادي الخصب الذي ينمو ويتطور فيه القطاع.

اتبع قانون النقد والقرض بقانون الاستثمار الصادر في أكتوبر سنة 1993الإ أن تطبيق نصوص الصدمات بجمود المحيط العام الذي يفترض أن في خدمة الإستثمار إذا أن التباطؤ البيروقراطي والمشاكل المرتبطة بسير العقار الصناعي أذا إلى عدم فعالية الجاز الجديد الذي يستدعي تصحيحات جديدة جسدت في قانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 الذي يعد منعرجا هاما لتطوير هذا القطاع في الجزائر[1].

بعد التطرق لمختلف المراحل التي مرت بها المؤسسات الصغيرة في الجزائر نستنتج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورت ببطء شديد خاصة قبل سنة 1988ويرجع السبب في ذلك إلى اعتماد المنهج الاشتراكي في تحقيق التنمية الإقتصادية عن طريق الصناعات الكبرى، وعليه سنتناول في المطلب الموالي تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المطلب الثاني: التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر بداية من العشرية الأخيرة من القرن الماضي أدى إلى إحداث تغييرات هامة في اقتصاد الجزائر.

وتحليل وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومدى تطورها سنتناول في هذا المطلب إحصائيات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تطور عددها، بالإضافة لتوزيعاتها المختلفة.

أولا: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة ملكيتها في الجزائر (2006-2013)

يعرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا كبيرا وخاصة خلال الفترة من 2006إلى 2013، حيث تعود أغلبية هذه المؤسسات إلى القطاع الخاص، ويمكن تلخيص هذا التطور في الجدول التالي:

[1]-عبد الوهاب دادن، مرجع سابق، ص ص: 271-272.

جدول رقم(3-2): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة ملكيتها في الجزائر (2006-2013)

السنوات	القطاع الخاص		النشاطات الحرفية		القطاع العام	
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة(%)	العدد	النسبة (%)
2006	269806	71.61	106222	28.19	739	0.19
2007	293946	71.53	116347	28.31	666	0.16
2008	392013	75.49	126887	24.42	626	0.12
2009	455398	77.51	131505	22.38	591	0.10
2010	482892	78.00	135623	21.91	557	0.09
2011	511856	77.64	146881	22.28	572	0.09
2012	550511	77.34	160764	22.58	557	0.08
2013	578586	77.36	168801	22.57	547	0.07
المجموع	3535008	75.81	1093030	24.08	4855	0.11

المصدر: رامي حريد، البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص: 214.

وعلى ضوء هذا الجدول يمكن تمثيل هذه المعطيات في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-1): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة ملكيتها في الجزائر (2006-2013).

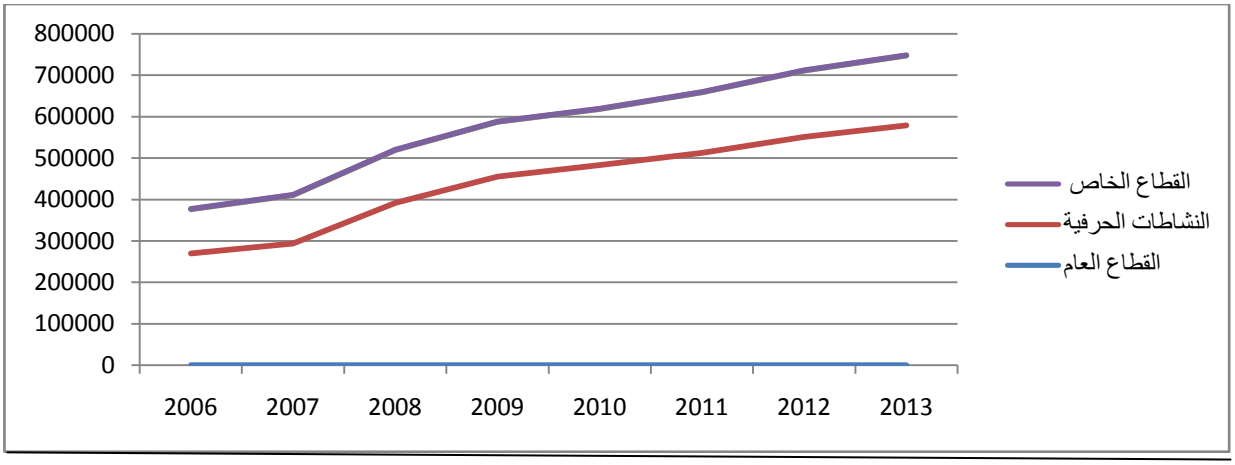

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول(3 - 2).

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزداد بشكل مستمر من سنة 2006 إلى سنة 2013، فبالنسبة للمؤسسات الخاصة فنلاحظ أنها تمثل الأغلبية بنسبة تقارب 70% من

مجموع عدد المؤسسات، حيث كانت سنة 2006تقدر بـــ: 269806 مؤسسة لتصل سنة 2013 لـــ:578586 مؤسسة.

بالنسبة للقطاع العام فنلاحظ أن عدد المؤسسات في انخفاض مستمر من سنة 2006 لغاية 2010 ليكون هناك ارتفاع طفيف سنة 2011 يقدر بـــ: 572 مؤسسة ليعود بعد ذلك للانخفاض لتصل سنة 2013 بـــ 547مؤسسة.

وأخيرا بالنسبة للنشاطات الحرفية فنلاحظ أنها تتزايد بشكل مستمر حيث كانت تقدر سنة 2006 بـــ 106222 مؤسسة لتصل سنة 2013 لـــ 168801 مؤسسة.

ثانيا : توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

تشمل نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة ويمكن إبراز هدا التطور فيما يلي:

أـــ تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط في الجزائر.

يوضح الجدول الموالي تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مختلف قطاعات النشاط في الجزائر، خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2006 وحتى السداسي الأول من سنة 2013.

الجدول رقم (3ـــ3): تطور المؤسسات الخاصة حسب قطاع النشاط في الجزائر (2006 إلى السداسي الأول من سنة 2013).

	2006		2007		2008		2009		2010		2011		2012		2013	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الفلاحة والصيد البحري	3186	1.18	3401	1.16	3599	1.12	3642	1.05	3806	1.03	4006	1.02	4277	1.02	4458	1.01
المياه والطاقة	74	0.03	84	0.03	94	0.03	102	0.03	101	0.03	106	0.03	111	0.03	117	0.03
المحروقات	531	0.20	544	0.19	551	0.17	563	0.16	580	0.16	599	0.15	626	0.15	751	0.17
خدمات الأشغال البترولية	188	0.07	215	0.07	231	0.07	243	0.07	272	0.07	293	0.07	313	0.07	321	0.07
المناجم والمحاجر	657	0.24	722	0.25	784	0.24	867	0.25	917	0.25	958	0.24	1002	0.24	1028	0.23
البناءوالأشغال العمومية	90702	33.62	100250	34.10	111978	34.84	122238	35.32	129762	35.12	135752	34.63	142222	33.84	147005	33.26
الحديد والصلب	7906	2.93	8353	2.84	8794	2.74	9174	2.65	9556	2.59	9900	2.53	10350	2.46	10875	2.46
مواد البناء	6369	2.36	6748	2.30	7154	2.23	7498	2.17	7854	2.13	8225	2.10	8802	2.09	9337	2.11
كمياء-مطاط-بلاستيك	1967	0.73	2084	0.71	2205	0.69	2312	0.67	2446	0.66	2603	0.66	2803	0.67	2989	0.68
الصناعة الغذائية	15270	5.66	16109	5.48	17045	5.30	17679	5.11	18394	4.98	19172	4.89	20198	4.81	21022	4.76
صناعة النسيج	4019	1.49	4152	1.41	4291	1.34	4316	1.25	4493	1.22	4727	1.21	5082	1.21	5430	1.23
صناعة الجلد	1558	0.58	1628	0.55	1667	0.52	1650	0.48	1677	0.45	1718	0.44	1764	0.42	1834	0.42

صناعة الخشب والورق	10300	3.82	11059	3.76	11848	3.69	12530	3.62	13063	3.54	13701	3.50	14510	3.45	15157	3.43
صناعة مختلفة	3297	1.22	3446	1.17	3564	1.11	3644	1.05	3745	1.01	3844	0.98	4008	0.95	4196	0.95
النقل والمواصلات	24252	0.99	26487	9.01	28885	8.99	30871	8.92	33848	9.16	36620	9.34	39426	9.38	41722	9.44
التجارة	46461	17.22	50764	17.27	55551	17.28	60138	17.38	64962	17.58	69837	17.82	76050	18.10	80863	18.30
الفندقة والاطعام	16230	6.02	17178	5.84	18265	5.68	19282	5.57	20401	5.52	21251	5.42	22590	5.38	23649	5.35
خدمات للمؤسسات	14134	5.24	16310	5.55	18473	5.75	20908	6.04	23541	6.37	26595	6.78	31476	7.49	34463	7.80
خدمات للعائلات	19438	7.20	20829	7.09	22529	7.01	24108	6.97	25403	6.88	26977	6.88	29064	6.92	30982	7.01
مؤسسات مالية	853	0.32	934	0.32	1009	0.31	1105	0.32	1209	0.33	1329	0.34	1512	0.36	1599	0.36
أعمال عقارية	755	0.28	816	0.28	916	0.29	959	0.28	1040	0.28	1124	0.29	1292	0.31	1397	0.32
خدمات للمرافق العامة	1659	0.61	1833	0.62	1954	0.61	2249	0.65	2424	0.66	2639	0.67	2769	0.66	2769	0.63
المجموع	269806	–	293946	–	321387	–	346078	-	369494	–	391979	–	420247	–	441964	–

المصدر: رامي حريد، **البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014،ص:215.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن:

- فرع البناء وأشغال العمومية يحتل الصدارة في السنوات من 2006 إلى 2013، حيث قدرت نسب التطور للسنوات الأخيرة ما بين 34% و 35% ويرجع السبب لهذا التطور إلى اهتمام الدولة بهذا الفرع لإنجاز المشاريع الكبرى.

-ـ كما نلاحظ أن فرع النقل والمواصلات هو الآخر عرف نموا معتبرا وحقق نسب تتراوح ما بين 8%و9% خلال السنوات من 2006 لغاية 2013.

- هناك بعض الفروع عرفت نموا ضئيلا مثل (خدمات العائلات، صناعة المنتجات، الفندقة والإطعام..) حيث سجلت نسب نمو ضعيفة.

ب ـ تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الولايات:

يوضح الجدول الموالي تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب ولايات الوطن في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2006 حتى السداسي الأول من سنة 2013.

الجدول رقم (3-4): تطور المؤسسات الخاصة حسب الولايات في الجزائر (2006 إلى السداسي الأول من سنة 2013)

الرقم	الولايات	السنوات							
		2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
01	أدرار	2366	2554	2731	2925	3123	3048	3196	3185
02	الشلف	7316	7704	8160	8888	9356	9755	10297	10676
03	الأغواط	2530	2738	3062	3394	3679	3912	4214	4434
04	أم البواقي	2610	2853	3250	3627	3975	4299	4623	4860
05	باتنة	5912	6659	7537	8432	9149	9866	10679	11194
06	بجاية	11312	12588	14009	15517	16695	17962	19374	20684
07	بسكرة	3233	3561	3987	4499	4889	5230	5611	5814
08	بشار	3682	3896	4169	4480	4757	5035	5341	5570
09	البليدة	8511	9349	10240	11250	12059	12938	14073	15050
10	البويرة	4683	5254	5868	6674	7338	8071	8866	9599
11	تمنراست	1452	1660	1820	1934	2040	2136	2292	2406
12	تبسة	4264	4555	4909	5229	5537	5805	6104	6309
13	تلمسان	5033	5609	6221	6951	7514	8056	8749	9297
14	تيارت	4286	4685	5013	5350	5631	5926	6225	6370
15	تيزي	14434	16045	17840	19785	21481	23109	24754	26267

	وزو								
16	الجزائـــر	32872	35296	38096	41006	43265	45636	48419	50887
17	الجلفـــة	4080	4386	4793	5242	5635	5959	6477	6847
18	جيجـــل	5123	5660	6193	6721	6791	6930	7447	7843
19	سطيـــف	11088	12289	13555	14960	16096	17154	18730	19859
20	سعيـــدة	2847	3042	3282	2745	2117	2279	2446	2594
21	سكيـــدة	5754	6410	7199	7919	8299	8760	9233	9596
22	سيدي بلعباس	4427	4779	5259	5773	6419	6756	7296	7666
23	عنابـــة	7233	7766	8299	8933	9508	10041	10670	11066
24	قالمـــة	2990	3304	3657	4065	4371	4730	5139	5508
25	قسنطينـــة	8439	9291	10243	11049	11781	12561	13450	14002
26	المديـــة	3824	4279	4822	5357	5771	6214	6752	6995
27	مستغانـــم	4233	4666	5032	5517	5822	6235	6689	6976
28	المسيلـــة	5500	5922	6411	7005	7490	7945	8569	8890
29	معسكـــر	5151	5352	5593	5839	6057	6274	6620	7098
30	ورقلـــة	3931	4350	4879	5487	6020	6549	7027	7302
31	وهـــران	17255	18363	19643	16204	17323	18370	19692	20759
32	البيـــض	1416	1527	1685	1835	2020	2149	2232	2313
33	إليـــزي	794	884	998	1144	1237	1298	1366	1412
34	بوعريريج	5130	5745	6448	7107	7587	8157	9057	9611
35	بومـــرداس	9090	10000	10897	12006	12955	13787	15004	15891
36	الطـــارف	2618	2789	2983	3241	3476	3591	3922	4125
37	تنـــدوف	827	876	968	1055	1161	1253	1393	1447
38	تسمسيلت	1937	2048	2178	2399	2512	2108	2031	2171
39	الـــوادي	2830	3105	3511	3976	4354	4708	5190	5536
40	خنشـــة	3528	3810	4135	4448	4766	4990	5197	5360
41	سوق أهراس	3138	3359	3691	3936	4133	4197	4349	4478
42	تيبـــازة	9149	10243	11526	13093	14434	15672	16969	18109
43	ميلـــة	4432	4952	5420	5996	6505	7017	7611	8083
44	عيـــن الدفلى	4660	4945	5317	5676	5998	6373	6829	7162

45	النعامة	1937	1913	1877	2019	2140	2198	2305	2364
46	عين تموشنت	3078	3343	3627	3924	4186	4332	4544	4680
47	غرداية	4597	4926	5425	6066	6454	6782	7186	7475
48	غليزان	4274	4616	4929	5224	5413	5608	5854	6044
المجموع		269806	293946	321387	345902	369319	391761	420117	441964

المصدر: رامي حريد، **البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص ص:218-219.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور ملحوظ من سنة لأخرى وخاصة في الولايات التالية:الجزائر، وهران، تيزي وزو وزو، بجاية، سطيف، بومرداس، البليدة، تيبازة، قسنطينة الشلف، بحيث بلغت عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه الولايات ال10 سنة 2013 بـــ: 212184 من إجمالي المؤسسات على المستوى الوطني (المجموع 441964).

هذا ويعود سبب هذا التمركز في المناطق الشمالية إلى توفر الهياكل القاعدية والخدمات وسهولة الحصول على المواد الأولية مقارنة مع المناطق الأخرى وهو ما ساهم في خلق نوع من التوزيع غير عادل لخريطة وجود هذه المؤسسات على مختلف مناطق الوطن[1].

ـــ ويمكن إدراج هذه المعطيات في الدائرة النسبية التالية:

الشكل رقم :(3-2): ترتيب الولايات العشر حسب عدد المؤسسات لسنة 2013.

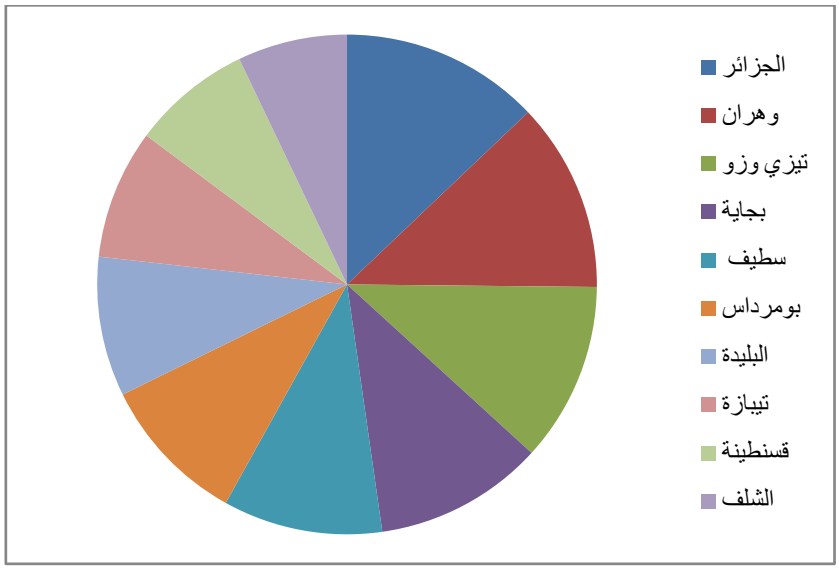

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول(3 – 4)

[1]-محمد الصالح زويتة، مرجع سابق، ص:99.

ج: تطورا لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات

الجدول التالي يبين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب جهات الوطن وذلك من سنة 2006 لغاية سنة 2013.

الجدول رقم (3-5): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات (2006-2013).

الجهـــــات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الشمـــــال	163492	177730	193483	205857	219270	232664	248985	262423
الهضاب العليـا	80072	87666	96354	105085	12335	119146	128316	134960
الجنـــــوب	20803	22576	25033	27902	30153	32216	34569	36131
الجنـــوب الكبير	5439	5974	6517	7058	7561	7735	8247	8450
المجمـــــوع	269806	293946	321387	345902	369319	391761	420117	441964

المصدر: رامي حريد، البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة الجزائر-أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص:220.

والشكل التالي يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات:

الشكل رقم:(3-3): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات

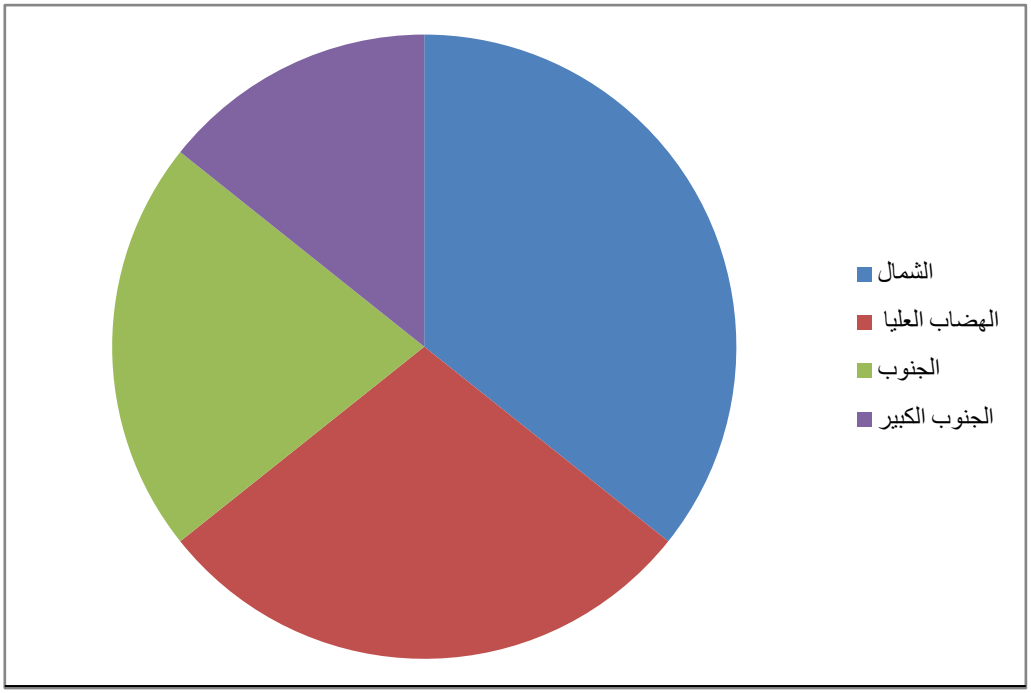

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول(3-5).

نلاحظ من خلال الجدول أن منطقة الشمال تحتل الأولوية من حيث تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث قدرت عددها سنة 2006 بـــــ1633492 مؤسسة لتصل سنة2013 لـــ2624263 مؤسسة ،أي أنها سجلت تطورا ملحوظا بنسبة تطور % 23 تليها بعد ذلك منطقة الهضاب العليا ب 134960مؤسسة سنة2013أي بنسبة تطور % 25تليها بعد ذلك منطقة الجنوب في المرتبة الثالثة والجنوب الكبير في المرتبة الرابعة ليسجلا تطور متباطئا ونسب تنمو منخفضة .

المبحث الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها في الجزائر:

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تحتل مكانة هامة وكبيرة في الاقتصاد الوطني وهذا باعتباره قطاعا حيويا في السياسة الإقتصادية الجديدة والتي تم بناؤها على تحديد السوق، وكذا تشجيع القطاع الخاص على الإستثمار، غير أن هذه الأهمية التي تحظى بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يجعلها تخلو من مشاكل والصعوبات التي تقف حجر على أمامها.

في هذا المبحث سنتناول أولا أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ثم المشاكل التي تواجهها هذه المؤسسات.

المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

إن الاهتمام بترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة المتوسطة يعود بالأساس إلى دور هذه المؤسسات في مجالين أساسيين: الأول وهو مساهمة المؤسسات في التشغيل والتخفيف من البطالة وهو سبب اجتماعي والثاني وهو مساهمتها في تحقيق التنمية الإقتصادية وهو سبب اقتصادي.

أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل

يبين الجدول الموالي مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 2006 حتى سنة 2013.

الجدول رقم (3-6): تطور مناصب الشغل المصرح بها حسب طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2006-2013).

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة		المجموع الجزئي	الم الص والم العمومية	المجموع
		الأجراء	أرباب المؤسسات			
2006	العدد	708136	269806	977942	61661	1039603
	%	68.12	25.95	94.07	5.93	100
2007	العدد	771037	293946	1064983	57146	1122129
	%	68.71	26.20	94.91	5.09	100
2008	العدد	841060	392013	1233073	52786	1285859
	%	65.41	30.49	95.89	4.11	100
2009	العدد	908046	586903	1494949	51635	1546584
	%	58.71	37.95	96.66	3.34	100
2010	العدد	958515	618515	1577030	48656	1625686
	%	58.96	38.05	97	3	100
2011	العدد	1017374	658737	1676111	48086	1724197
	%	59	38.21	97.21	2.79	100
2012	العدد	1089467	711275	1800742	47375	1848117
	%	58.95	38.49	97.44	2.56	100
2013	العدد	1121976	747387	1869363	46132	1915495

%	58.57	39.02	97.59	2.41	100	

المصدر: رامي حريد، **البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر،بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص:221.

والشكل الموالي يبين تطور مناصب الشغل حسب طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

.الشكل رقم (3-4): تطور مناصب الشغل حسب طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

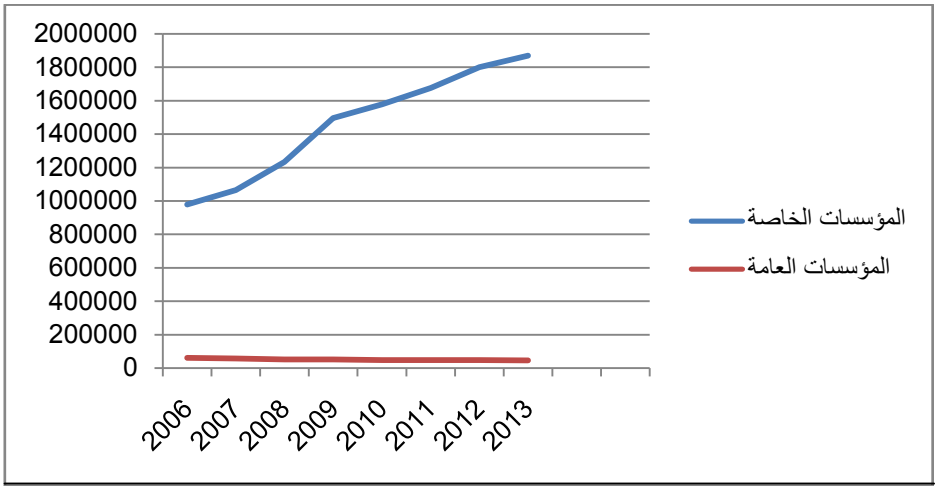

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول(3-6)

نلاحظ من الجدول والشكل السابقين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سجلت ارتفاعا كبيرا في توفير مناصب الشغل من سنة 2006 لغاية 2013 حيث قُدرت في هذه الفترة عدد مناصب الشغل المستحدثة بـــ :1915495 منصب شغل، كما نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تحتل المركز الأول وذلك بتوفيرها لمناصب الشغل بحيث قُدرت عدد المناصب المستحدثة سنة 2006 بـــ: 977942 منصب شغل لتصل سنة 2013 لـــ 1869363 منصب شغل، تليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية حيث أن عدد مناصب الشغل التي توفرها في تناقص مستمر وذلك من سنة إلى أخرى.

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الصادرات.

والجدول التالي يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الصادرات خارج المحروقات المدة 2009-2013.

الجدول رقم (3-7):أهم المنتوجات المصدرة خارج المحروقات خلال المدة (2006-2013)

	2009		2010		2011		2012		2013	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الزيوت	311.79	29.25	518.69	32.04	836.01	40.54	909.17	41.57	721.55	51.43
النشادر المنزوعة الماء	147.00	13.79	257.09	15.88	371.73	18.03	481.21	22.00	223.43	15.93
سكر الشمندر	7.00	0.66	231.35	14.29	265.23	12.86	207.97	9.51	174.48	12.44
فوسفات الكالسيوم	75.83	7.11	109.95	6.79	128.34	6.22	152.88	6.99	55.11	3.93
الزنك على شكل خام	36.76	3.45	61.42	3.79	19.05	0.92	14.85	0.68	-	-

الهيدروجن والغازات النـــادرة	45.76	4.29	42.66	2.63	39.14	1.90	36.04	1.65	27.45	1.96
بقايا وفضلات حديد الزهر	83.00	7.79	39.74	2.45	-	-	-	-	-	-
الكحول غير الحلقيـة	17.06	1.60	27.50	1.70	41.75	2.02	49.03	2.24	25.95	1.85
الفحوم الحلقيـة	23.83	2.24	23.07	1.42	-	-	-	-	-	-
المياه المعدنية والغازية	22.30	2.09	22.31	1.38	25.72	1.25	31.13	1.42	17.33	1.24
الزجـاج	16.07	1.51	19.88	1.23	-	-	-	-	-	-
الرصاص على شكل خام	4.75	0.45	19.19	1.19	-	-	-	-	-	-
التمـور	14.30	1.34	17.55	1.08	23.37	1.13	24.71	1.13	17.48	1.25
الجلـــــود	-	-	-	-	20.33	0.99	14.87	0.68	-	-
الخضـر	-	-	-	-	-	-	-	-	18.43	1.31
المجموع الجزئي	805.45	75.56	1390.40	84.80	1771	85.87	1922	87.88	1281.21	91.32
المجمـوع	1066	100	1619	100	2062	100	2187	100	1403	100

المصدر: رامي حريد، **البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص:224.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمة الصادرات خارج المحروقات قُدرت سنة 2009 بـــ 1066 مليون

دولار ليبقى في نمو مستمر لغاية نهاية سنة 2012 بـــ 2187 مليون دولار، أي بمعدل نمو متوسط يقارب 28.43، وقد يكون السبب هنا هو ارتفاع أسعار السلع كنتيجة للتضخم، أو ارتفاع أسعار العملات الأجنبية، كما نلاحظ أنه معظم الصادرات خارج المحروقات عبارة عن المنتجات التالية:

ـــ الزيوت والمواد الأخرى الناتجة عن تقطير الزفت،ـــ النشادر المنزوعة الماء، بقايا وفضلات حديد الزهر، وبالنسبة للمواد الغذائية فهي قليلة وتتمثل في: التمور، الخضر، الجلود، ـــسكر الشمندر...إلخ.

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة:

والجدول التالي يبين مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة وذلك في أهم القطاعات خلال الفترة(2006–2013).

الجدول رقم(3–8): تطور القيمة المضافة التي تخلقها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أهم القطاعات خلال الفترة (2006–2013).

الطابع / القانوني	2006		2007		2008		2009		2010		2011	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الزراعة	641.29	100	704.19	100	711.75	100	926.37	100	1015.19	100	1173.71	100
خاص	638.63	99.59	701.03	99.55	708.17	99.50	924.99	99.85	1012.11	99.70	1165.91	99.34
عام	2.65	0.41	3.16	0.45	3.58	0.50	1.38	0.15	3.08	0.30	7.80	0.66
البناء والأشغال العمومية	610.07	100	732.71	100	869.99	100	1000.05	100	1071.75	100	1262.57	100
خاص	489.37	80.22	593.09	80.94	754.02	86.67	871.08	87.10	1058.16	98.73	1091.04	86.41
عام	120.70	19.78	139.62	19.05	115.97	13.33	128.97	12.90	13.59	1.27	171.53	13.59
النقل والمواصلات	743.53	100	830.07	100	863.57	100	914.36	100	988.03	100	1049.77	100
خاص	579.80	77.98	657.33	79.19	700.33	81.10	744.42	81.41	806.01	81.58	860.54	81.97
عام	163.73	22.02	172.72	20.80	163.24	18.90	169.95	18.59	182.02	18.42	189.23	18.03
خدمات المؤسسات	64.24	100	71.71	100	84.04	100	98.58	100	122.37	100	137.59	100
خاص	51.49	80.15	56.60	78.92	62.23	74.05	77.66	78.78	96.86	79.15	109.50	79.58
عام	12.75	19.85	15.11	21.07	21.81	25.95	20.92	20.92	25.51	20.85	28.09	20.42
الفندقة والإطعام	75.20	100	80.75	100	91.18	100	105.45	100	114.39	100	121.43	100
خاص	66.20	88.03	71.12	88.07	80.87	88.70	94.80	89.90	101.36	88.61	107.60	88.61
عام	9.00	11.97	9.63	11.92	10.30	11.30	10.65	10.10	13.03	11.39	13.83	11.39
الصناعة الغذائية	146.02	100	152.13	100	164.16	100	187.55	100	197.53	100	231.85	100
خاص	121.30	83.07	127.98	84.12	139.92	85.23	161.55	86.14	169.95	86.03	199.79	86.17
عام	24.72	16.93	24.14	15.87	24.24	14.77	26.00	13.86	27.58	1.96	32.06	13.83
صناعة الجلد	2.57	100	2.38	100	2.53	100	2.55	100	2.59	100	2.60	100
خاص	2.22	86.38	2.08	87.39	2.20	86.94	2.25	88.33	2.29	88.42	2.34	90.04
عام	0.35	13.62	0.30	12.60	0.33	13.06	0.30	11.67	0.30	11.58	0.26	9.96
التجارة والتوزيع	728.37	100	833	100	1003.2	100	1151.62	100	1279.47	100	1444.63	100
خاص	685.45	94.11	776.82	93.25	935.83	93.28	1077.75	93.58	1204.02	94.10	1358.92	94.07
عام	42.92	5.89	56.18	6.74	67.37	6.72	73.88	6.42	75.45	5.90	85.71	5.93

المصدر: رامي حريد، **البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص:223.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه خلال السنوات من 2006 لغاية 2011 يحتل قطاع النقل والمواصلات المرتبة الأولى في القيمة المضافة بحيث كانت تقدر بـــ 743.53 مليار دج سنة 2006 وبقيت مستمرة في الارتفاع لغاية 2011 بـــ 1049.77مليار دج، كما نلاحظ أن القطاع الخاص هو الذي يساهم بنسبة أكبر من القطاع العام، في المرتبة الثانية نجد قطاع التجارة والتوزيع، حيث كانت تقدر نسبة المساهمة في القيمة المضافة سنة 2006 بـــ728.37 مليار دج لتصل سنة 2011 لـــ 1444.63 مليار دج حيث ساهم القطاع الخاص لوحده سنة 2011 بـــ 1358.92 مليار دج.

هذا ويحتل قطاع الزراعة المرتبة الثالثة بحيث قُدرت مساهمته سنة 2006 بـــ 641.29 مليار دج لتصل سنة 2011 إلى1173.71 مليار دج وأغلب مساهمة مؤسسات هذا القطاع هي مؤسسات خاصة، بعدها يحل قطاع البناء والأشغال العمومية في المرتبة الرابعة حيث قُدرت المساهمة سنة 2011 بـــ1262.75 مليار دج.

وأخيرا يحل قطاع كل من صناعة الغذائية، صناعة الجلد، الفندقة والإطعام، خدمات المؤسسات كمساهمات متفاوتة.

رغم أهمية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وما تزيده من إضافات في اقتصادها، إلا أنها تتعرض لمجموعة من المشاكل والصعوبات والتي نوجزها في المحور الموالي.

المطلب الثاني: العوائق التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

على الرغم من كون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحظى بالاهتمام والعناية والدعم، إلا أنها تتعرض للعديد من الصعوبات والمشاكل التي تقف أمام نموها وتنميتها وتهدد من بقائها.

وسنتطرق في هذا المطلب إلى هذه المشاكل بالتفصيل.

أولا: معوقات التمويل

التمويل بوجه عام من أبرز المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وبالأخص في مرحلة الانطلاق، فكثيرا ما تعتمد على قدراتها الخاصة، أي على التمويل الذاتي عن طريق الأموال الخاصة بالمؤسسين، أو على القروض العائلية،أو على الإقراض من عند الأصدقاء بناء على علاقات خاصة تجمع بينهم.

فمعظم الدراسات ترى أن مشكل التمويل لا يعود إلى عجز البنوك التجارية والمؤسسات المالية على تمويل هذه المؤسسات، بل في الحقيقة هي عدم الرغبة في تمويل المشاريع الصغيرة سواء عند نشأتها أو عند توسعها أو من خلال نشاط الإنتاج [1].

ولقد صنفها البنك الدولي في المرتبة الأولى من بين العشرة معوقات الأولى لتنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والشكل التالي يوضح دلك:

الشكل رقم:(3- 5):العشرة معوقات الأولى لتنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (بالمائة)

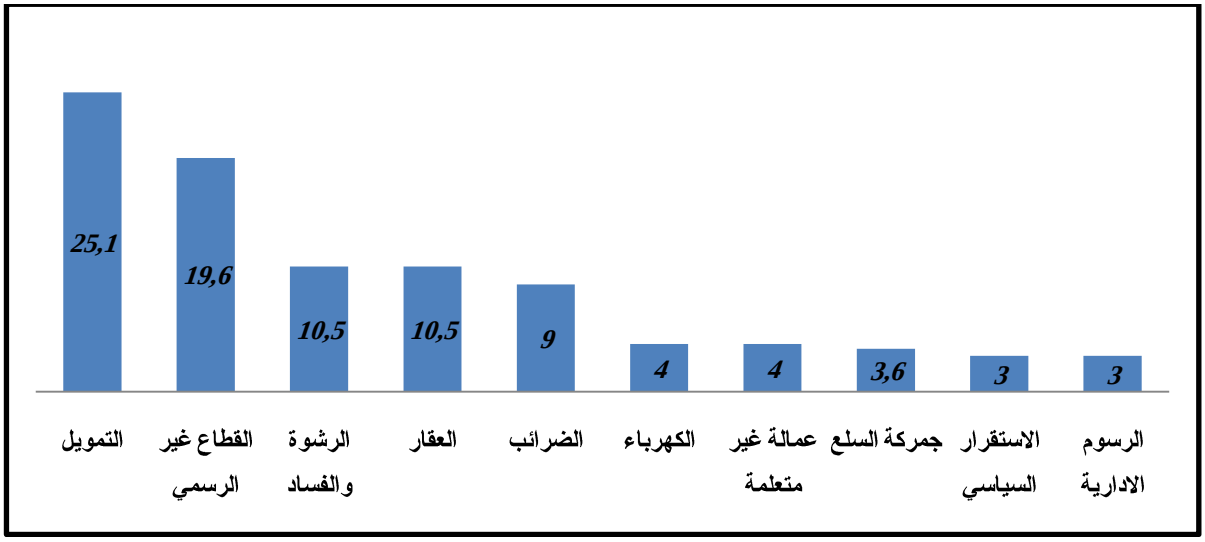

المصدر: رامي حريد، رابح خوني، **عوائق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ورقة بحثية للمشاركة في المؤتمر الوطني، الضمانات القانونية للاستثمار في دول المغرب العربي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص ص:12-13.

نلاحظ من خلال الشكل (3-5) أن التمويل يحتل المرتبة الأولى من بين إجمالي العشرة المعوقات لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 25.1%، وهدا ما يفسر صعوبة حصول المؤسسات على التمويل طويل الأجل خلال مراحل نشأتها الأولى، ويرجع السبب هنا لشدة المخاطر وعدم تماثل المعلومات.

ثانيا: العوائق الإجرائية (الإدارية والقانونية):[2]

يتسم المحيط التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعراقيل إدارية: تعقد القوانين والإجراءات التنظيمية، قلة الإحاطة بالقوانين السارية وعدم الشفافية واحترام النصوص الأمر الذي يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على التصدي للمظاهر السلبية التالية:

[1] ــ نور الدين نوي، **دور الجهاز المصرفي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009/2008، ص:96.

[2] ــ محسن عواطف، مرجع سابق، ص:60.

- البيروقراطية الإدارية والإجراءات المعقدة التي تتطلب العديد من الوثائق والجهات التي يجب الاتصال بها يجعل المحيط الإداري غير مساعد من جراء بطؤ العمليات ونقص الإعلام، وكذا ازدواجية الوثائق المطلوبة؛
- عدم وجود استقرار في القوانين والتشريعات التي تحكم وتسير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ونقص في تطبيق النصوص من طرف الهياكل المعنية مثل: البنوك، الصناديق الوطنية...إلخ؛
- ضعف المستوى التكويني للإطارات الإدارية فهي لا تتماشى مع الأنظمة الحديثة لإدارة الأعمال واقتصاد السوق والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة غياب سياسة تكوينية واضحة وممنهجة لفئة الإطارات؛
- ــ نقص خبرة مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الإداري والمالي حتى الإمكانيات.

ثالثا: صعوبات التدفق الفوضوي للسلع المستوردة وعدم حماية المنتوج الوطني

إذا كانت القاعدة المتعارف عليها تقتضي بغرض قواعد ومكانيزمات الاقتصاد الحر نفسها على الجميع، وأمام ظاهرة الإستراد الفوضوي والتي شملت كل شيء، فإن ذلك خلق مناخا يقف كواحد من محددات النمو أمام المؤسسة الجزائرية الصغيرة والمتوسطة الناشئة، وبصدد الاستيراد غير المنظم فنذكر أولا: الإغراق المتمثل في استراد سلع وبيعها محليا بأسعار أقل من سعر مثيلاتها المحلية وثانيا: التدرع بالحرية الإقتصادية وشروط تحرير التجارة في إطار التهيؤ لاستيفاء شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مع أن هذه الأخيرة تكرس وتقبل مبدأ حماية المنتوج المحلي عن طريق الرسوم الجمركية وحدها تشجيعا وتأهيلا للصناعات الصغيرة والمتوسطة والناشئة أو التي يتهددها الإستراد[1].

رابعا: المعوقات الجمركية:

تختلف معدلات الجمركة باختلاف نوعية السلع، فيم إذا كانت سلع رأسمالية، استهلاكية، أو سلع معمرة وهذا التصنيف له تأثير على نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ أنه يخدم أكثر المؤسسات الكبيرة، وطالما أن هذه المعدلات تبدأ في الارتفاع، تدريجيا بدءا بالسلع الوسطية ثم السلع المعمرة، فإنها تصبح عائق أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن صعوبة وتعقيد الإجراءات المتخذة من طرف الجمارك تصعب من نشاط هذه المؤسسات[2].

---

[1] ــ رامي حريد، رابح خوني، **عوائق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ورقة بحثية للمشاركة في المؤتمر الوطني، الضمانات القانونية للاستثمار في دول المغرب العربي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص: 11.

[2] ــ عبد الحميد بن الشيخ، **واقع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الأورومتوسطية–حالة الجزائر**–، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2009،2010،ص:55.

خامسا: المعوقات المرتبطة بالعقار:

بحيث يعاني أصحاب المشاريع الجديدة من مشكلات مرتبطة بالعقار المخصص لتوطين مؤسساتهم، فالحصول على عقد الملكية أو عقد الإيجار يعد أساسيا في الحصول على التراخيص الأخرى المكملة، وإلى حد الساعة لم تتحرر سوق العقارات بشكل يحفز على الإستثمار، بحيث مازالت رهينة للعديد من الهيئات التي تتزايد إلى طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار، كما أدى إلى كثرة الطلبات غير الملباة والمتعلقة بالحصول على العقار[1].

وفي الأخير نستنتج أنه بغرض تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتخطي المشاكل التي تواجهها ثم إنشاء هياكل ومؤسسات خاصة بدعم وتنمية ترقية هذا القطاع، ومن بين هذه الهياكل صندوق ضمان القروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي سوف يتم التفصيل فيه في المحور الموالي.

[1]ـــ رامي حريد، رابح خوني، مرجع سابق،ص:11.

المبحث الثالث: انجازات صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسط

تم إنشاء صندوق ضمان القروض من قبل وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تغطية مبالغ الضمانات التي تطلبها أو تشترطها البنوك على طالبي القروض.

وسنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بصندوق ضمان القروض ثم التطرق للمؤسسات المؤهلة للاستفادة منه وأخيرا تقييم آثار صندوق ضمان القروض على نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني وعلى المستوى المحلي.

المطلب الأول: ماهية صندوق ضمان القروض

سنتعرض في هذا المطلب إلى التعرف على مفهوم صندوق ضمان القروض ونشأته، هيكله التنظيمي بالإضافة إلى أهدافه.

أولا: تعريف صندوق ضمان القروض ونشأته:

صندوق ضمان القروض هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، يتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية. أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـــ 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

ثانيا: الهيكل التنظيمي لصندوق ضمان القروض

والشكل التالي يبين الهيكل التنظيمي لصندوق ضمان القروض

[1]- المصدر www.fgar.dz(14/04/2016-18.07)

الشكل رقم (3-6): الهيكل التنظيمي لصندوق ضمان القروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

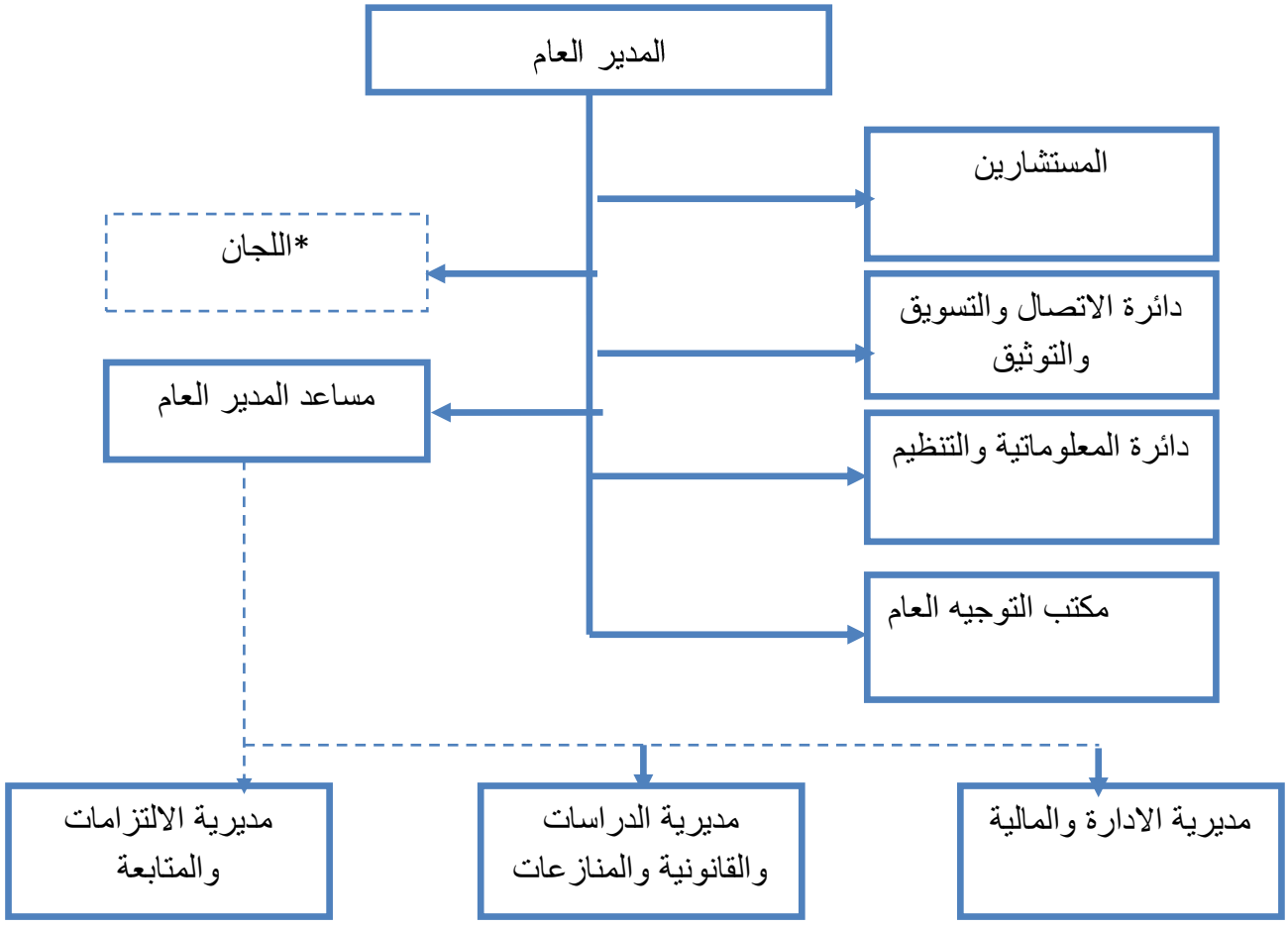

المصدر: www.fgar.dz(18:07-2016/04/13)

ـــ* لجنة التنسيق

ـــ لجنة الالتزامات.

ـــ لجنة المصادقة والتعويضات

ثالثا- أهداف صندوق ضمان القروض: يهدف صندوق ضمان القروض لجملة من الأهداف منها:[1]

1-الأهداف الاقتصادية: وتتلخص هذه الأهداف فيما يلي:

- تسهيل الحصول على القروض البنكية عند الإستثمار في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو تجديد هياكلها؛
- تحفيز البنوك على تقديم قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع الإستثمار المحلي من أجل زيادته وتنويعه والتقليص من الاستيراد؛
- ـــ تشجيع عمليات تحويل المواد الأولية المحلية؛

[1] - رامي حريد ، **صندوق ضمان القروض:هل هو محفز لنمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**،أبحاث المؤتمر الدولي:تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة: 2001-2014،جامعة سطيف، الجزائر،11-2013/03/12،ص:11.

– العمل على تحسين توازن الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات، وذلك بتقديم ضمانات وأولويات للمؤسسات التي تقوم بتصدير منتجات خارج نطاق المحروقات.

2–الأهداف الاجتماعية: وتتلخص فيما يلي:

– خلق المزيد من فرص العمل وتخفيض نسبة البطالة عن طريق زيادة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها على النمو والتطور؛

– تنمية المناطق النائية وتحقيق أهداف التنمية المتوازنة.

بعد التعرف للأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا تعريفها وهيكلها التنظيمي سننتقل لدراسة خطوات منح الضمان والمؤسسات المؤهلة والغير المؤهلة للاستفادة منه.

المطلب الثاني: طبيعة الاستثمارات التي يغطيها صندوق ضمان القروض وكيفية التغطية:

سنتناول في هذا المطلب الاستثمارات التي يغطيها صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تحقق استثمارات متعلقة بـــ:[1]

– إنشاء مؤسسات جديدة؛

– تجديد أجهزة الإنتاج؛

– توسعة المؤسسات الموجودة؛

– أخذ مساهمات؛

كما سنتناول كيفية التغطية من قبل الصندوق.

أولا: المؤسسات المؤهلة والغير مؤهلة

1ـــ المؤسسات المؤهلة:

إن كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية الجزائرية مؤهلة للاستفادة من ضمانات الصندوق وتعطى الأولوية إلى المؤسسات التي تعرض مشاريع تتجاوب مع أخذ هذه المعايير:

– المؤسسات التي تساهم بالإنتاج، أو التي تقدم خدمات غير موجودة في الجزائر؛

ـــالمؤسسات التي تعطي قيمة مضافة معتبرة للمنتجات المصنعة؛

– المؤسسات التي تساهم في تخفيض الواردات؛

– المؤسسات التي تساهم في رفع الصادرات؛

– المشاريع التي تسمح باستخدام المواد الأولية الموجودة في الجزائر؛

– المشاريع التي تحتاج إلى تمويل قليل بالمقارنة بعدد مناصب الشغل التي ستخلقها؛

– المشاريع التي توظف يد عاملة مؤهلة؛

– المشاريع التي تسمح بتطوير التكنولوجية الحديثة.

[1]- المصدر www.fgar.dz(14/04/2016–16.31)

2ـ المؤسسات الغير مؤهلة:

المؤسسات التي لا يمكنها الاستفادة من ضمانات الصندوق هي:

- المؤسسات التي لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- المؤسسات التي استفادت من دعم مالي من الدولة؛
- المؤسسات المسعرة في البورصة؛
- شركات التأمين؛
- الوكالات العقارية؛
- الشركات التي تنشط في مجال التجارة فقط؛
- القروض التي تهدف إلى إعادة تمويل قروض قديمة؛
- المشاريع التي تحدث تلوث كبير للبيئة.

ثانيا: كيفية التغطية من قبل صندوق ضمان القروض

ويتعلق الأمر بضمان تسديد جزء من الخسارة التي يتحملها البنك في حالة عدم تسديد القرض تتراوح نسبة الضمان بين 10%و 80% من القرض البنكي تحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض ودرجة المخاطرة، كما أن المبلغ الأدنى للضمان يساوي 4 ملايين دينار والمبلغ الأقصى يساوي 25 مليون دينار[1]*.

تكلفة منح الضمان:

يأخذ الصندوق علاوة من مبلغ القروض كتكلفة دراسة المشروع، وفي حالة عدم منح الضمان يرد هذا المبلغ لصاحبه، كما يأخذ الصندوق علاوة التزام من مبلغ القروض، تسدد هذه العلاوة في مرة واحدة عند منح الضمان[2].

بعد التعرف على صندوق ضمان القروض من مختلف جوانبه المختلفة ستنتقل إلى تقسيم أثر صندوق ضمان القروض على نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني، وعلى المستوى المحلي (ولاية ميلة).

[1]- المصدر(14/04/2016-16.59)www.fgar.dz

*–تحديد مبلغ الضمان لا يعني تحديد مبلغ القروض ولا كلفة المشروع، كما أن المدة الأقصى للضمان هي 7 سنوات، علما أن البنك يأخذ الأجهزة المكونة للمشروع كضمان.

[2]- المصدر(14/04/2016-16.59)www.fgar.dz

المطلب الثالث: تقييم آثار صندوق ضمان القروض على نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في هذا المطلب سنتناول أهم إنجازات صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني وعلى المستوى المحلي (ولاية ميلة).

أولا: على المستوى الوطني: سنتطرق أولا إلى إنجازات على مستوى الجزائر.

1ــ حصيلة الضمانات المقدمة من الصندوق حسب المشاريع منذ 2004 إلى غاية جوان 2012:

يمكن إجمال عدد الضمانات الممنوحة من طرف صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشاريع إضافة إلى عدد مناصب الشغل التي تم إنشاؤها، منذ سنة 2004 لغاية جوان 2012 في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-9): الوضعية العامة للملفات المعالجة حسب المشاريع منذ 2004 لغاية 2012.

	النشأة	التوسع	المجموع
عدد الضمانات الممنوحة	336	382	718
التكلفة الإجمالية للمشاريع (دج)	29215968237	40872060223	70088028460
مبلغ القروض المطلوبة(دج)	16834397685	24949986364	41334384049
المعدل المتوسط للتمويل المطلوب	56	61	56
مبلغ الضمانات الممنوحة (دج)	6267091529	11887068680	18154160209
المعدل المتوسط للضمان الممنوح	238	48	44
المعدل المتوسط للضمان(دج)	18652058	31117981	25284346
عدد مناصب الشغل	7778	25320	33098

المصدر:رامي حديد، صندوق ضمان القروض :هل هو محفز لنو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي :تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال فترة 2001-2014،جامعة سطيف ،الجزائر،11/12/مارس2013،ص:18.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن عدد الضمانات الممنوحة من حيث النشأة تقدربـــ 336ضمان، أما من حيث التوسع فتقدربـــ 382 ضمان وهذا للفترة الممتدة من 2004 لغاية2012.

كما نلاحظ أن المعدل المتوسط للتمويل يقدربـــ 56% بالنسبة للنشأة أما من حيث التوسع فقدر بـــ 61%.

أما بالنسبة لعدد مناصب الشغل الذي ساهم fgar في خلقها فقد قُدرت بـــ 33098 منصب شغل، فبالنسبة للضمانات المقدمة للإنشاء فقدرت بـــ 7778 منصب شغل،أما الضمانات المقدمة للتوسع فقدرت بـــ25320 منصب شغل.

2ـــ حصيلة الضمانات المقدمة من الصندوق حسب قطاع النشاط منذ 2004 إلى غاية جوان2012.

والجدول الموالي يبين عدد الضمانات المقدمة من صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط بالإضافة إلى عدد مناصب الشغل المنشأة وهذا منذ سنة 2004 إلى غاية جوان2012.

الجدول رقم(3-10): الوضعية العامة للملفات المعالجة حسب قطاع النشاط منذ 2004 لغاية جوان2012

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	قيمة الضمان (دج)	%	عدد مناصب الشغل	%
الصناعة	429	%60	12480327801	*%69*	23039	*%70*
البناء وأشغال عمومية	163	*%23*	3137899063	*%17*	6721	*%20*
الفلاحة والصيد البحري	9	*%1*	270660625	*%1*	499	*%1*
الخدمات	117	*%16*	2277272720	*%13*	2839	*%9*
المجموع	718	*%100*	181666160209	*%100*	33098	*%100*

المصدر: رامي حديد، **صندوق ضمان القروض: هل هو محفز لنو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**،أبحاث المؤتمر الدولي :تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الإقتصادي خلال فترة 2001-2014، جامعة سطيف، الجزائر، 12/11/مارس2013، ص:19 .

والشكلين التاليين يوضحان معطيات الجدول:

الشكل رقم(3-7): توزيع عدد المشاريع حسب قطاع النشاط.

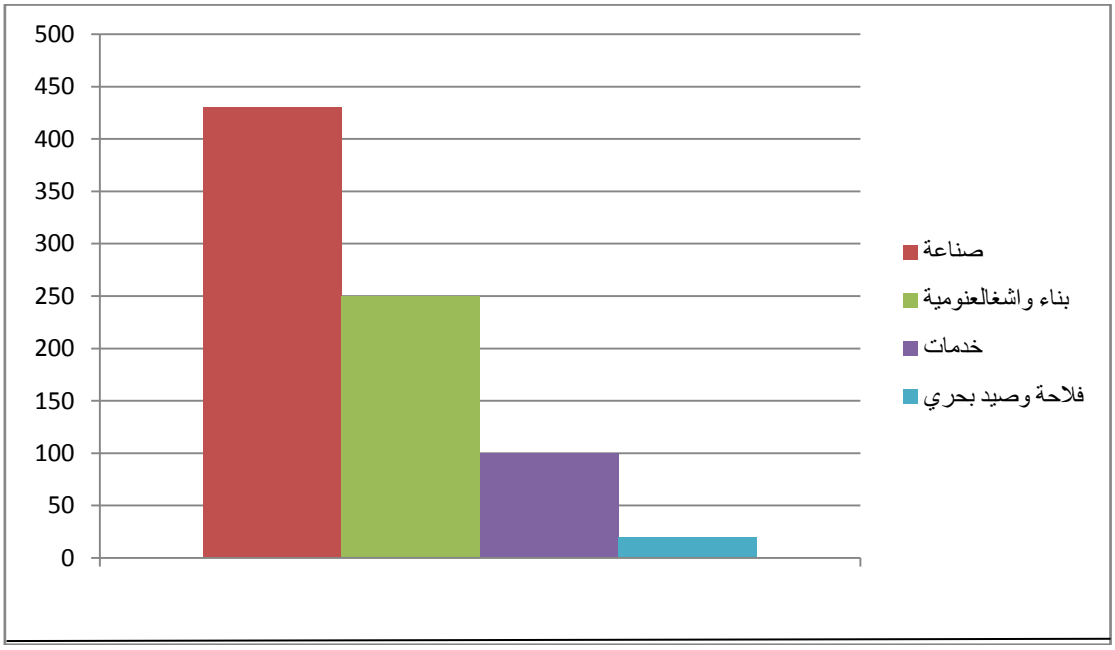

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول(3-10)

الشكل رقم(3-8): عدد مناصب الشغل المستحدثة حسب قطاع النشاط.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول(3-10)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الصناعة تحتل المرتبة الأولى بحيث تقدر عدد المشاريع بـــ429 مشروع استفاد من ضمان الصندوق أي نسبته 69% من قيمة الضمانات الإجمالية، أما في المرتبة الثانية فنجد البناء والأشغال العمومية والتي تحتوي على 163 مشروع استفاد من ضمان الصندوق أي بنسبة 17% من قيمة الضمانات الإجمالية تليها في المرتبة الثالثة قطاع الخدمات بـــ 117 مشروع، أي بنسبة

13% من قيمة الضمان الإجمالية، وأخيرا قطاع الفلاحة والصيد البحري بـــ 9 مشاريع، بما يعادل 1% من قيمة الضمانات الإجمالية.

أما فيما يخص عدد مناصب الشغل المستحدثة من قبل كل قطاع فنلاحظ أن قطاع الصناعة يحتل المرتبة الأولى بخلق 23039 منصب عمل بما يعادل 70%من إجمالي مناصب الشغل المستحدثة، يليها قطاع البناء والأشغال العمومية بـــ 6721 منصب عمل، أي بنسبة 20% من مجموع مناصب الشغل المستحدثة، بالنسبة للمرتبة الثالثة فنجد قطاع الخدمات بـــ 2839 منصب عمل، بما يعادل 9% من إجمالي مناصب الشغل، وأخيرا قطاع الفلاحة والصيد البحري بـــ 499 منصب عمل، بما يعادل 1% من إجمالي مناصب الشغل المستحدثة

3ـــ حصيلة الضمانات المقدمة من الصندوق حسب الجهة مند سنة 2004 لغاية 2012

والجدول التالي يوضح عدد الضمانات الممنوحة من قبل صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهة بالإضافة إلى عدد مناصب الشغل وذلك للفترة الممتدة من سنة 2004 إلى جوان 2012.

الجدول رقم (3–11): الملفات المعالجة حسب الجهة مند2004 لغاية جوان2012.

الجهة	عدد المشاريع	قيمة الضمان	عدد مناصب الشغل
الشرق	183	4783710843	8367
الوسط	367	8813831441	16458
الغرب	193	3825930727	7167
الجنوب	29	742687198	1106
المجموع	718	18166160209	33098

المصدر:رامي حديد، **صندوق ضمان القروض :هل هو محفز لنو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال فترة 2001–2014، جامعة سطيف، الجزائر ،12/11/مارس2013، ص:21.

والشكلين التاليين يوضحان ذلك:

الشكل رقم (3-9): عدد المشاريع المستفادة من صندوق ضمان القروض حسب الجهة (2004 لغاية جوان2012).

المصدر:من إعداد الطالبة إعتمادا على معطيات الجدول.

الشكل رقم(3-10): عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف صندوق ضمان القروض حسب الجهة (2004 لجوان 2012)

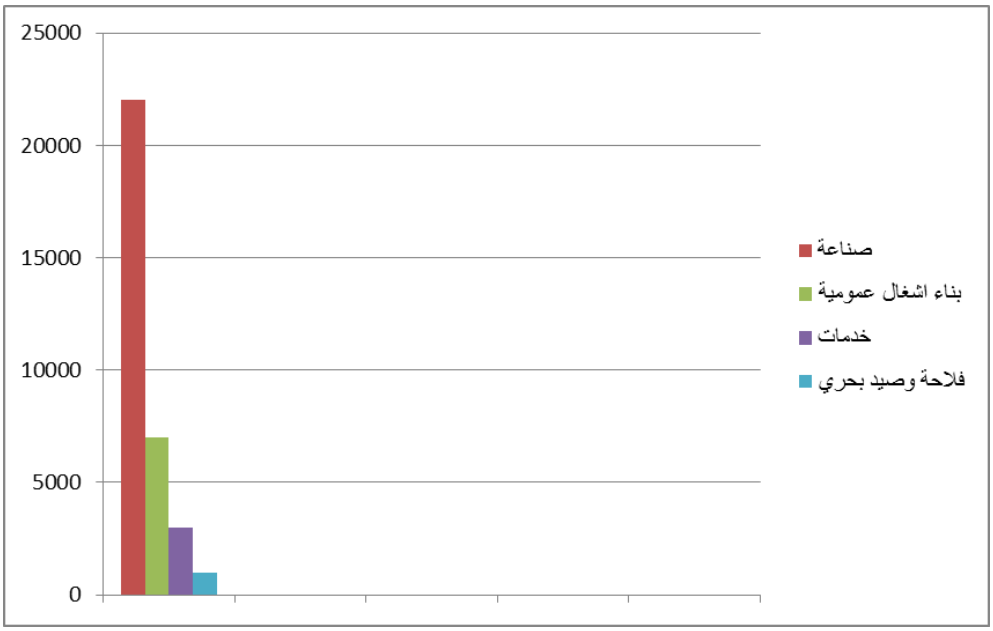

المصدر:من إعداد الطالبة إعتمادا على معطيات الجدول.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن منطقة الوسط تحتل المركز الأول في استقطابها للمشاريع حيث قدرت بـــ367 مشروع، تليها في المركز الثالث منطقة الغرب بـــ 139 مشروع، وأخيرا منطقة الجنوب بـــ29 مشروع.

أما فيما يخص عدد مناصب الشغل فنلاحظ أنه يبقى نفس الترتيب السابق حيث تحتل منطقة الوسط المرتبة الأولى بـــ 16458 منصب شغل مستحدث، تليها منطقة الشرق، بـــ 8367 منصب شغل، في المرتبة الثالثة منطقة الغرب بـــ7167 منصب شغل، وأخيرا منطقة الجنوب ب ـــ1106 منصب شغل.

مما سبق نستنتج أن صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قام بمنح 718ضمان حتى سنة 2012 ويعتبر هدا العدد قليل جدا اذا ما نضرنا لعدد الملفات المودعة. كما قام الصندوق بانشاء 336 مؤسسة وتوسيع 382 مؤسسة، ووفر 33098 منصب شغل .

ثانيا: على المستوى المحلي

بعد التطرق لأهم إنجازات صندوق ضمان القروض على المستوى الوطني، سنقوم للتعرض لأهم إنجازاته على المستوى المحلي ولاية ميلة ــ وذلك بغرض ما استطعنا تحصيله من معلومات من صندوق ضمان القروض بولاية ميلة.

1ــ مراحل الاشتراك في صندوق ضمان القروض بولاية ميلة.

أــ ملف التموين:

يتكون ملف التموين من:[1]

ــ طلب التغطية

ــ طلب التغطية ممضاة من طرف المفوض الشرعي للمؤسسة يتحدث بوضوح عن القرض والضمان مرافق بنسخة مصادق عليها لبطاقة التعريف الوطنية.

ــ الوثائق القانونية والإدارية:

ــ نسخة مصادق عليها من مستخرج السجل التجاري؛

ــ نسخة مصادق عليها للنظام الأساسي للمؤسسة؛

ــ نسخة مصادق عليها من الضمانات للممتلكات وعقد من التأجير (وثيقة مبررة لامتلاك الأراضي المحلية).

ــ الوثائق المحاسبية والضريبية:

ــ دراسة تقني..إقتصادي، للشيء الأساس غير المرفق وتقديم الملف؛

ــ الميزانيات العمومية للضرائب، شهادة مفوضة للحسابات،

ــ 3 آخر تدريب للمؤسسة البارزة ونجاح الاستثمارات؛

ــ شهادة ضريبية لأقل من 3 أشهر.

[1]ــ الملحق رقم (1).

ب ــ عملية منح الضمان من صندوق ضمان القروض لولاية ميلة:

تمر عملية منح الضمان من قبل صندوق ضمان القروض بولاية ميلة بالخطوات التالية[1]:

1ــ عمل لقاء من صندوق ضمان القروض لولاية ميلة لعرض المشروع ؛

2ــ وصل استقبال الملف؛

3ــ تحليل ملخص خطة العمل؛

4ــ القبول المبدئي للمشروع؛

5ــ تحليل مفصل للمشروع؛

6ــ لجنة الالتزامات؛

7ــ رسالة منح ضمان المؤسسة الصغيرة والمتوسطة؛

8ــ إعداد اتفاقية ائتمان البنك مع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة؛

9ــ تسليم شهادة الضمان من صندوق ضمان القروض والبنك.

2ــ حصيلة برنامج صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة.

سنقوم بدراسة حصيلة صندوق ضمان القروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة ودلك بدراسة وضعية المؤسسات المستفادة من الصندوق، ثم تقييمها.

أــ وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفادة من صندوق ضمان القروض من سنة 2011 لغاية 2015.

حسب المعلومات المقدمة من صندوق ضمان القروض لولاية ميلة هناك 12 سنة مؤسسة استفادت من صندوق ضمان القروض مند إنشاء الصندوق ليومنا هدا وبالضبط خلال الفترة من 2011 لغاية 2015 (أي الخمس سنوات الأخيرة)

وسوف نتطرق لهذه المؤسسات بالتفصيل.

✓ **سنة 2011:**

في سنة 2011 قُدر عدد المؤسسات المستفادة من صندوق ضمان القروض لولاية ميلة بمؤسستين :

- المؤسسة الأولى تنشط في مجال المقاولة.
- المؤسسة الثانية تنشط في مجال الإنتاج.

ويمكن توضيح المؤسستين وفق الجدول الآتي:

[1]–الملحق رقم02

الجدول رقم (3-12): وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى صندوق ضمان القروض لولاية ميلة

لسنة 2011.

العدد	المبلغ الاجمالي	المبلغ الممنوح	نسبة الضمان من القروض	مبلغ الضمان	عدد الاجراء
1	4505100	31536000	50	15768000	109
2	36000000	20000.000	40	8000000	32

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من fgar(ملحق رقم03).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المؤسستين تنشطان في مجالين مختلفين غير أن المؤسسة الأولى والتي تنشط في مجال المقاولة أفضل من المؤسسة الثانية والتي تنشط في مجال الإنتاج بحيث أن مبلغ الضمان الممنوح لها يقدر بـــ 15768000 دج وبنسبة ضمان 50%، كما أنها ساهمت بـــ 109 منصب عمل، على عكس المؤسسة الثانية والتي تحصلت على قرض بـــ 20.000.000دج أما مبلغ الضمان فقدر بـــ 8000000دج، وساهمت في توفير 32 منصب عمل وهو سبب تفوق المؤسسة الأولى لطبيعة النشاط.

✓ **سنة 2012:**

بالنسبة لسنة 2012 فقدرت عدد المؤسسات المستفادة من الصندوق لولاية ميلة كذلك بمؤسستين إثنين:

- المؤسسة الثالثة تنشط في مجال تحويل الحديد
- المؤسسة الرابعة تنشط في مجال المقاولة

وهذا ويمكن توضيح وضعية المؤسستين وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم(3-13): وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى صندوق ضمان القروض بولاية ميلة لسنة 2012.

العدد	المبلغ الإجمالي	المبلغ الممنوح	نسبة الضمان من القروض	مبلغ الضمان	عدد الاجراء
3	8617500	5170500	80	4136400	14
4	2022500	17490000	80	10494000	7

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من fgar(ملحق رقم04).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسة الثالثة يُقدر مبلغها الإجمالي بـــ 8617500دج، كما يقدر مبلغ القرض المطلوب بـــ 5170500 وبنسبة ضمان 80% في حين يبلغ مبلغ الضمان بـــ 4136400 وتقوم هذه المؤسسة باستحداث 14 منصب عمل، كما نلاحظ أنها أفضل من المؤسسة الرابعة والتي قُدِر مبلغ القرض الممنوح لها بـــ 1749000دج ومبلغ الضمان بـــ 10494000 وهي مبالغ أكبر بكثير من المؤسسة الثالثة، كما قامت بتوفير 7 مناصب عمل فقط.

✓ **سنة 2013:**

في هذه السنة كذلك قُدر عدد المؤسسات المستفادة من الصندوق بمؤسستين:

- المؤسسة الخامسة: تنشط في مجال المقاولة.
- المؤسسة السادسة: تنشط في صناعة مواد البناء.

والجدول الموالي يوضح وضعية المؤسستين كما يلي:

الجدول رقم (3-14): وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى صندوق ضمان القروض بولاية ميلة لسنة 2013.

العدد	المبلغ الإجمالي	المبلغ الممنوح	نسبة الضمان من القروض	مبلغ الضمان	عدد الاجراء
5	99103000	99103000	60	59461800	161
6	180000000	180000000	60	108000000	75

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من fgar (ملحق رقم05).

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنه بالنسبة للمؤسسة الخامسة فإن المبلغ الإجمالي هو نفسه المبلغ الممنوح للمؤسسة وبنسبة ضمان 60% كما أنها وفرت 161 منصب عمل، وبالنظر لعدد مناصب العمل المستحدثة فنلاحظ أن هذه المؤسسة أفضل من المؤسسة السادسة والتي قُدر المبلغ الإجمالي بـــ80.000.000دج وهو مبلغ كبير مقارنة مع المؤسسة الخامسة وهو نفس المبلغ بالنسبة لمبلغ القرض وبنسبة ضمان 60%، غير أن مناصب العمل المستحدثة قُدرت بـــ 75 منصب عمل.

✓ **سنة 2014:**

في هذه السنة قُدر عدد المؤسسات المستفادة من صندوق ضمان القروض بمؤسستين:

- المؤسسة السابعة: تنشط في مجال الكيمياء.
- ـــ المؤسسة الثامنة: تنشط في مجال صناعة غذائية.

والجدول التالي يوضح وضعية المؤسستين كما يلي:

الجدول رقم(3-15): وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى صندوق ضمان القروض بولاية ميلة لسنة 2014.

العدد	المبلغ الإجمالي	المبلغ الممنوح	نسبة الضمان من القروض	مبلغ الضمان	عدد الأجراء
7	137197622	96038000	60	57622800	10
8	112651000	90121000	50	45060500	41

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من fgar(ملحق رقم06).

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن المؤسسة السابعة والتي تنشط في مجال الكيمياء تحصلت على القرض بمبلغ يقدر بـــ 9603800دج وبنسبة ضمان 60%، في حين أن مبلغ الضمان يُقدر بـــ 7622800دج، كما قُدر عدد مناصب العمل المستحدثة بـــ 10 مناصب عمل، غير أن مبالغ هذه المؤسسة أكبر من مبالغ المؤسسة الثامنة، حيث قُدر المبلغ الممنوح لها بـــ90121000دج.

✓ **سنة 2015:**

في سنة 2015 ارتفع عدد المؤسسات المستفادة من صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط كما يلي:

- المؤسسة التاسعة وتنشط في مجال النقل.
- المؤسسة العاشرة وتنشط في مجال النقل.
- المؤسسة الحادي عشر وتنشط في مجال مذبح الدواجن.
- المؤسسة الثانية عشر وتنشط في مجال صناعة أغدية الحيوانات.

والجدول الموالي يبين وضعية كل مؤسسة:

الجدول رقم (3-16): وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى صندوق ضمان القروض لولاية ميلة لسنة 2015.

العدد	المبلغ الاجمالي	المبلغ الممنوح	نسبة الضمان من القروض	مبلغ الضمان	عدد الاجراء
9	16615155	11630608	35	4070713	3
10	22597600	15818320	50	7909160	3
11	92460000	924060000	60	55476000	116
12	14320000	10024000	50	5012000	9

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من fgar(ملحق رقم07).

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن هناك ارتفاع طفيف في عدد المؤسسات الطالبة للضمان من قبل صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث تراوحت نسبة الضمان من القرض في لـــ4مؤسسات ما بين 35%،50%،60%كما ساهمت هذه المؤسسات بتوفير مناصب قُدرت بـــ 131 منصب، بحيث ساهمت المؤسسة الحادي عشر والتي تنشط في مجال مذبح الدواجن لوحدها بـــ 116 منصب عمل.

ب ــ تقييم الحصيلة:

يمكن استنتاج ما تم تقديمه سابقا من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(3-17): حصيلة برنامج صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة.

العدد	المبلغ الاجمالي	المبلغ الممنوح	نسبة الضمان من القروض	مبلغ الضمان	عدد الأجراء
1	4505100	31536000	50	15768000	109
2	36000000	20000.000	40	8000000	32
3	8617500	5170500	80	4136400	14
4	2022500	17490000	80	10494000	7
5	99103000	99103000	60	59461800	161
6	180000000	180000000	60	108000000	75
7	137197622	96038000	60	57622800	10
8	112651000	90121000	50	45060500	41
9	16615155	11630608	35	4070713	3
10	22597600	15818320	50	7909160	3
11	92460000	924060000	60	55476000	116
12	14320000	10024000	50	5012000	9

المصدر: وثيقة من صندوق ضمان القروض (ملحق08).

نستنتج من خلال الجدول أنه يُقدر عدد المؤسسات التي استفادت من ضمان الصندوق لولاية ميلة ب12 مؤسسة (أي منح 12 ضمانا) وذلك للفترة الممتدة من 2011 لغاية 2015، بحيث يقدر المبلغ الإجمالي لكلفتها بـــ 784837877دج، أن المبلغ الممنوح فقُدر بـــ 6699391428دج وبنسبة ضمان 57%، في حين قُدر مبلغ الضمان بـــ 38011373دج، كما ساهمت هذه المؤسسات بتوفير 580 منصب عمل وذلك خلال ال5 سنوات الأخيرة.

كما نستنتج أنه توجد 3 مؤسسات من بين 12 مؤسسة تختص في مجال المقاولة بحيث تحصلت على 85723800دج من قيمة الضمان كما وفرت 277 منصب عمل، تليها مؤسستين إثنين تنشطان في مجال النقل، حيث تحصلت على 11979873 دج من قيمة الضمان، ووفرت 6 مناصب عمل فقط.

وفي الأخير يمكن القول بأن عدد الضمانات الممنوحة من قبل صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية ميلة قليلة جدا وذلك بالنظر إلى فترة نشوء الصندوق (2003) بحيث لم يُقدم أي ضمان مند تلك السنة حتى سنة 2011، وحسب المعلومات المقدمة من صندوق ضمان القروض لولاية ميلة فيرجع السبب إلى ذلك لجهل المستثمرين أو عدم توفر معلومات لديهم عن هذا الصندوق.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل المتعلق بدراسة دور صندوق ضمان القروض في تسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عبر دراسة حالة ولاية ميلة، يظهر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مرت بثلاث مراحل أساسية في حياتها.

كما عرفت المؤسسات تطورا ملحوظا خلال الفترة 2006 لغاية 2013 وتعود ملكية أغلبية هذه المؤسسات إلى القطاع الخاص.

كما تطرقنا في هذا الفصل إلى الأهمية التي تحظى بها هذه المؤسسات في الجزائر وخاصة في الاقتصاد الوطني، بالإضافة للمشاكل التي تعاني منها والتي تقف أمام تقدمها ونموها.

وأخيرا تطرقنا إلى صندوق ضمان القروض وتقييم آثاره على المستوى الوطني وعلى المستوى المحلي(ولاية ميلة) بحيث استنتجنا بأن صندوق ضمان القروض لولاية ميلة لم يمنح القدر الكافي من الضمانات ما يدل على انه لم يرقى للمستوى المطلوب.

p

خاتمة

خاتمة

لقد حاولنا في هذه المذكرة إبراز دور صندوق ضمان القروض في نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تمثلت الإشكالية المطروحة "إلى أي مدى يعتبر صندوق ضمان القروض أداة محفزة لنمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ولذلك تطلب البحث معالجة هذه الإشكالية عبر ثلاثة فصول باستخدام المنهج والأدوات المشار إليها(في المقدمة) وانطلاقا من الفرضيات المعتمدة ،وعليه تتوزع هذه الخاتمة إلى نتائج البحث واختبار الفرضيات، التوصيات والاقتراحات ،ثم آفاق البحث

* **نتائج البحث:** من أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

-هناك اختلاف في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى ويرجع ذلك لعدة ظروف اقتصادية واجتماعية، تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس عدة معايير كحجم العمالة، وحجم رأس المال، حجم الإنتاج، حجم المبيعات، المعيار الأكثر استخداما هو معيار حجم العمالة .

- تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في زيادة النمو الإقتصادي والإجتماعي للدول وذلك من خلال الحد من مشكلة البطالة والمسافة في قيمة المضافة ...

- تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدد من المزايا والتي تؤهلها لأن تحتل مكانة اقتصادية مهمة في جميع خطط وبرامج التنمية الإقتصادية والتي من بينها: خصائص تتعلق بطبيعة العلاقة مع العملاء والمستخدمين، خصائص تتعلق بالإدارة والتنظيم، خصائص ناتجة عن الحجم الصغير والمتوسط .

- تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بيئة الأعمال للعديد من المشاكل التمويلية التي تمنعها للتمويل المصرفي .

-تتعرض البنوك بمختلف أشكالها لمجموعة من المخاطر عند تعاملها مع مختلف المتعاملين والمؤسسات وتتمثل هذه المخاطر في: المخاطر التشغيلية، المخاطر المالية، مخاطر أخرى.

-تفرض البنوك على جميع المؤسسات بمختلف أنواعها ضمانات، وهذه الضمانات تختلف باختلاف نشاط المؤسسة، نوعية القرض، ومدته.

-للدول العربية والغربية تجارب رائدة في مجال القروض

-عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر انطلاقته مع بداية عشرية التسعينات ،بحيث قامت الدولة بتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص وتفعيل دوره في النشاط الاقتصادي.

-يعرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر العديد من المشاكل ومن بينها شدة المخاطر وعدم تماثل المعلومات ويظل أهم مشكل وهو التمويل.

-أنشئ صندوق ضمان القروض من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بهدف تغطية الضمانات التي تشترطها البنوك،

-قام صندوق ضمان القروض بمنح 718ضمان لغاية جوان 2012، كما ساهم في توفير 33098 منصب شغل،وإنشاء 336 مؤسسة وأخيرا توسيع 382 مؤسسة.

-قام صندوق ضمان القروض لولاية ميلة بمنح 12ضمانا مند نشأة الصندوق لغاية 2015وهو عدد ضئيل جدا، كما ساهم بتوفير 580منصب شغل.

نتائج اختبار الفرضيات: بعد دراسة هذا البحث، تمكن القيام باختبار الفرضيات كالأتي:

اختبار الفرضية الأولى:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن باقي المؤسسات الأخرى بخصائص خلال مراحل نشأتها الأولى أهمها عدم تماثل المعلومات وشدة المخاطر، هذه المشاكل تؤثر على قدرتها في الحصول على قروض مصرفية طويلة الأجل وهو **مايؤكد صحة الفرضية الأولى.**

اختبار الفرضية الثانية:

صندوق ضمان القروض يساهم بشكل فاعل في خلق البنية التمكينية، من خلال عمله على معالجة مشكل التمويل التي تؤثر سلبا على نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،خلال مراحل نشأتها الأولى، وعلى فعالية دورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا **ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.**

اختبار الفرضية الثالثة:

-لقد قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء العديد من البرامج والهياكل من أجل دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي من بينها صندوق ضمان القروض، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب...الخ

غير أن محيطها يتميز بمجموعة من المشاكل التي تعيق تطورها وأهم هذه المشاكل هو مشكل التمويل **وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.**

اختبار الفرضية الرابعة:

قام صندوق ضمان القروض لولاية ميلة بمنح 12 ضمانا وذلك مند نشأة الصندوق لغاية 2015، وذلك بتكلفة قدرها 784837877 دج، أي نسبة ضمان 57 ومن خلال هذه الأرقام نلاحظ أن صندوق ضمان القروض لولاية ميلة يساهم بنسبة متواضعة في تسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **وهو ما يؤكد** صحة الفرضية الرابعة.

التوصيات

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة، يوصى الباحث ب:

- إعلام الجمهور بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.
- منح المزيد من التحفيزات والإعفاءات الضريبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تشجيعها.
- عقد لقاءات ومؤتمرات وندوات للترويج لفرص الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخليا وخارجيا.
- إنشاء بنوك أو هيأت لضمان التمويل المقدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- الاستفادة من التجارب الدولية والعربية الرائدة في مجال صناديق ضمان القروض.
- الدعاية والإشهار للتعريف بصندوق ضمان القروض.

آفاق البحث:

من خلال دراستنا لهذا البحث تبين لنا بان له جوانب مكملة يمكن أن نقدمها كمقترحات وأبحاث وهي:

- صناديق ضمان القروض وإشكالية التعامل مع البنوك.
- دور الدولة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الطرق الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المصادر والمراجع

✓ **الكتب**

- **باللغة العربية**

1-الطاهر لطرش ، **تقنيات البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، 2003.

2-بن علي بلعزوز وآخرون، **إدارة المخاطر**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.

3- توفيق عبد الرحمان يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة** ، دار الصفاء للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

4-حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **التامين وإدارة الخط ر**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،الطبعة الثانية، 2010.

5-خالد أمين عبد الله، اسماعيل إبراهيم الطراد، **إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

6-خالد وهيب الراوي، **إدارة المخاطر المالية**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009 .

7-رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها** ، ايتراك للنشر، القاهرة ، مصر، الطبعة الأولى، 2008.

8-صادق راشد العثوي، **إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية** ، دار البارودي العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، دون طبعة، 2013.

9-عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ احمد جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 1999 .

10-فتحي السيد عبده أبو سيد احمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية**، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005.

11-ليث عبد الله القهبوي، بلال محمود الوادي ، **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.

12-ماجدة العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة** ، دار المسير ة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2004 .

13-محمد هيكل، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة** ، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2003.

14-موسى سعيد مطر وآخرون، **التمويل الدولي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

15- محمد عبد الفتاح الصرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

16-نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت، لبنان، الطبعة الأولى،2007.

✓ **المجلات**

1-أشرف محمد دوابه ، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية** ، مجلة البحوث الإدارية، العدد الرابع، القاهرة، مصر،2006 .

2-الطيب دوادي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الواقع والمعوقات** ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد11، جامعة بسكرة، الجزائر،2011.

3- بيان حرب، **دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد22، العدد الثاني، جامعة دمشق، 2006 .

4- رامي حريد، رابح خوني، **منطق التدرج في مصادر التمويل لذي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة العلوم الإنسانية، بدون عدد، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، مارس ، 2015.

5-شريف غياط ، محمد بوقموم ، **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،العدد الأول، جامعة دمشق،سوريا،2008 .

6- علي عبد الله شاهين، بهية مصباح صباح، **اثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني** ، مجلة جامعة الأقصى سلسلة العلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية ،غزة، فلسطين، المجلد 15، العدد الأول، 2011.

7- محمود المرسي لاشين، **تجربة جمهورية مصر العربية في تمويل المشروعات الصغيرة وتطويرها**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد3، جامعة الأزهر، مصر، 2004.

8-محمد زيدان، **الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الشلف، الجزائر، العدد السابع، 2009 .

9-مصطفى قمان، شوقي جباري، **السوق المالية البديلة كآلية فعالة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة التنظيم والعمل،الجزائر، العدد05، 2014.

✓ الملتقيات والمؤتمرات

1- أشرف محمد دوابه، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية** ، الملتقى الوطني: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر،17-18 /2006/04.

2- بوبكر نعرورة وآخرون، **المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، المتقى الوطني: واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 5-2013/5/6.

3- سمير سحنون، شعيب بونوة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر** ، الملتقى الوطني: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر،17-2006/04/18.

4- عبد الله إبراهيمي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة مشكل التمويل**، الملتقى الوطني: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 17-2006./04/18

5-غالم عبد الله، حنان سبع ، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد** الوطني،الملتقى الوطني:واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، 5-2013/5/6.

6- فرحات عباس وآخرون، **الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والمعوقات التي تواجهها**، الملتقى الوطني: واقع وآفاق النظام المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 05-06-/2013/05

7- كمال رزيق، **تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية** ، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية: التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، الطبعة الرابعة، 5-2012/04/6.

8- محمد فرحي، سلمى صالحي، **المشاكل والتحديات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي**، الملتقى الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر،17-2006/04/18.

9- مفيد عبد اللاوي، ناجية صالحي ، **دور مؤسسات الصناعات التقليدية والحرف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية** ، الملتقى الوطني: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 18-2012/04/19.

10- مناور حداد، **دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17-18-/2006/04

11- نعيمة برودي، **التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية**، الملتقى الوطني: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 17-18-2006/04.

12-محمد عجيلة وآخرون، **أبجديات النظام المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، الملتقى الوطني: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر5-2013/5/6.

13- رامي حريد، صندوق ضمان القروض:هل هو محفز لنمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،أبحاث المؤتمر الدولي:تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة: 2001-2014، جامعة سطيف، الجزائر، 11-2013/03/12.

14- صالح مفتاح، فريدة معارفي، **المخاطر الائتمانية ، تحليلها، قياسها، إدارتها والحد منها**، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتضاء المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، 16-2007/04/18.

✓ **الدراسات:**

1-أسماء طهراوي، عبد الرزاق بن حبيب، **إدارة المخاطر في الصرفية الإسلامية في ظل معايير بازل**، دراسات اقتصادية إسلامية، مجلد19، عدد1، دون سنة

2- رشيد شلالي، **تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011/2010.

3- سمير الشاهد وآخرون، اتحاد المصارف العربية، **إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي**، 2002.

4- شركة نوعية البيئة الدولية، **دراسة حول الائتمان وضمانات مخاطر الائتمان الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة ملخص تنفيذي**، وزارة المالية ، جمهورية مصر العربية ، نوفمبر، 2004 .

5-علي عبد الله احمد شاهين، جهاد حمدي مطر، **نموذج مقترح للتنبؤ تبعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين** ، دراسة تطبيقية ، 2010.

6-مصطفى أبو كاساوي وآخرون، **الضمان بالرهن والضمان المالي في توسعة التمويل الأصغر بالسودان**، دراسة قام بها البنك المركزي السوداني، نوفمبر2007.

7-وحدة الدعم الفني للمنشات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، **دور مؤسسات التمويل غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وآليات عمل مؤسسات ضمان القروض** ، مركز الدراسات الاقتصادية والصناعية ، غرفة الصناعة، الأردن، 2013

✓ المذكرات

1- آسيا قاسمي، **تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك-حالة القرض الشعبي الجزائري-** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009/2008.

2- آمنة توال ، **دور القياس المقارن في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة القياس المقارن "حالة مؤسسة الألمنيوم لولاية الجزائر"-** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009/2008.

3- بختة حداد، **ديناميكية إنشاء المؤسسات في الجزائر وبروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الاقتصادي الجزائري-دراسة حالة المؤسسات المصغرة في ولاية الجزائر-** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر 2009/2008 .

4- حليمة الحاج علي، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة -دراسة حالة ولاية قسنطينة-** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة متنوري، قسنطينة، الجزائر، 2009/2008 .

5- حياة نجار ، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014/2013.

6- خالد طالبي، **دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة الجزائر-**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة ، الجزائر،2010 /2011.

7- خالد مدخل، **التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة الجزائر(2005-2010)-**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر3، الجزائر،2012/2011.

8-جمعي عماري، **إستراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010-2011.

9-: رامي حريد، **البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة الجزئر–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014.

10- رشيد شلالي، **تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011/2010.

11- ريم لونيسي، **المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر –دراسة حالة المؤسسة الكبرى للالات الصناعية–باتنة–** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع ، جامعة سطيف(2)، الجزائر، 2015/2014.

12- سمية دربال، **سلوك المؤسسات الاقتصادية في تمويلها نموها الداخلي –دراسة مقارنة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2005الى 2010**–، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2011/2011.

13- سمية قنيدرة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة –دراسة ميدانية بقسنطينة–**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائ، 2009 /2010.

14ـ عبد الحميد بن الشيخ، **واقع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الأورومتوسطية–حالة الجزائر–**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر،2009،2010.

15-عبد القادر بن عيسى، **أثر إستخدام المشتقات المالية ومساهمتها في إحداث الأزمة المالية والعالمية–دراسة حالة سوق الكويت للأوراق المالية للفترة الممتدة من جانفي 2006الى غاية ديسمبر2010–**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، جامعة ورقلة ، الجزائر، 2012/2011.

16- عمار بوطكوك، **دور التوريق في نشاط البنك –حالة بنك التنمية المحلية–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008/2001 ص .

17-عبد القادر جلال، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في معالجة مشكلة البطالة – حالة الجزائر–**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائ ر، الجزائر، 2009/2008.

18-عبد الوهاب دادن، **دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية-نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية-** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.

19- عياشة عثماني، **دور التسويق في زيادة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة سيتيفس للمشروبات بولاية سطيف-**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2010-2011.

20- فرحات عباس وآخرون، **الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والمعوقات التي تواجهها** ، الملتقى الوطني: واقع وآفاق النظام المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 05-06-/2013/05 .

21- قشيدة صورية، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوربية للمساهمات"فينالب"** -، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر،2011 /2012.

22- لزهر العابد، **إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2013/2012.

23- محسن عواطف ، **إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- دراسة ميدانية للمؤسسات المصغرة المنشاة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ورقلة-**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2008/2007.

24ـ محمد صالح زويتة، **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006.

25- نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2007.

26ــ نور الدين نوي، **دور الجهاز المصرفي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009/2008.

27- هاجر زرا رقي، **إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية -دراسة حالة بنك البركة الجزائري-**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف ، الجزائر، 2012/2011.

28- ياسين العايب ، **إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية –دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر–** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة ، الجزائر، 2010 /2011.

29- يحي عبد القادر ، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة –دراسة حالة ولاية تيارت–** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر،2011 /2012.

30-يوسف قريشي، **سياسة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

✓ **الجرائد الرسمية والقوانين:**

1-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 77 المؤرخ يوم:30 رمضان 1422،الموافق ل:2001/12/15.

- **باللغة الفرنسية:**

1-axelle labadi,olivier rousseau,**credit management gèrele risque client ed èconomai**,paris,1996.

2-Marie-florence ESTIME, **Les pme, définition, rôle économiques et politiques publiques**, De Boeck université, Bruxelles, Belgique, 2009,

✓ **المواقع الالكترونية:**

1-www.fgar.dz
2-www.kgf.com

الملاحق

الملحق رقم:01

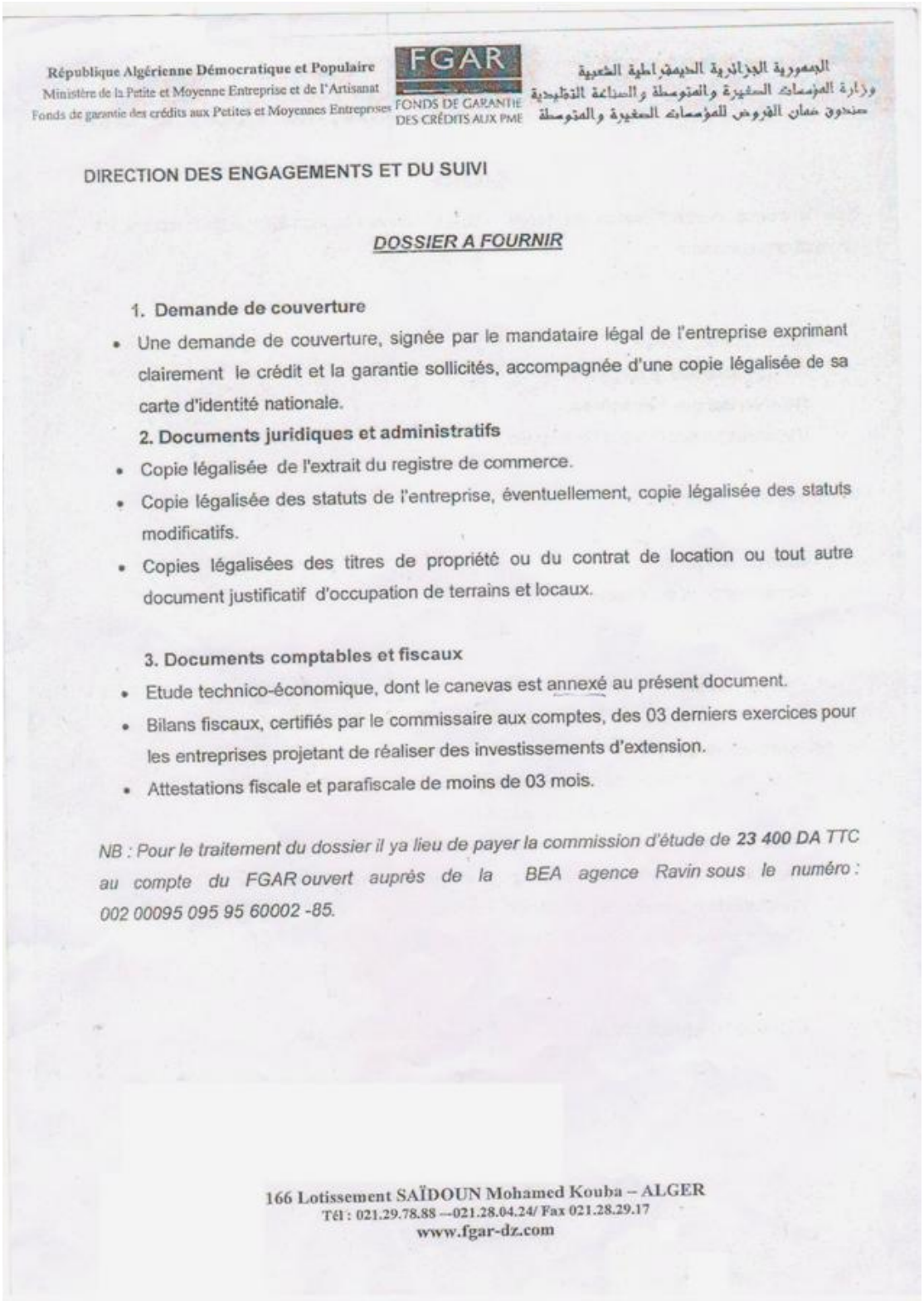

République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de l'Artisanat
Fonds de garantie des crédits aux Petites et Moyennes Entreprises

FGAR
FONDS DE GARANTIE DES CRÉDITS AUX PME

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية
صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

DIRECTION DES ENGAGEMENTS ET DU SUIVI

DOSSIER A FOURNIR

1. **Demande de couverture**

- Une demande de couverture, signée par le mandataire légal de l'entreprise exprimant clairement le crédit et la garantie sollicités, accompagnée d'une copie légalisée de sa carte d'identité nationale.

2. **Documents juridiques et administratifs**

- Copie légalisée de l'extrait du registre de commerce.
- Copie légalisée des statuts de l'entreprise, éventuellement, copie légalisée des statuts modificatifs.
- Copies légalisées des titres de propriété ou du contrat de location ou tout autre document justificatif d'occupation de terrains et locaux.

3. **Documents comptables et fiscaux**

- Etude technico-économique, dont le canevas est annexé au présent document.
- Bilans fiscaux, certifiés par le commissaire aux comptes, des 03 derniers exercices pour les entreprises projetant de réaliser des investissements d'extension.
- Attestations fiscale et parafiscale de moins de 03 mois.

*NB : Pour le traitement du dossier il ya lieu de payer la commission d'étude de **23 400 DA** TTC au compte du FGAR ouvert auprès de la BEA agence Ravin sous le numéro : 002 00095 095 95 60002 -85.*

166 Lotissement SAÏDOUN Mohamed Kouba – ALGER
Tél : 021.29.78.88 –021.28.04.24/ Fax 021.28.29.17
www.fgar-dz.com

الملحق رقم:02

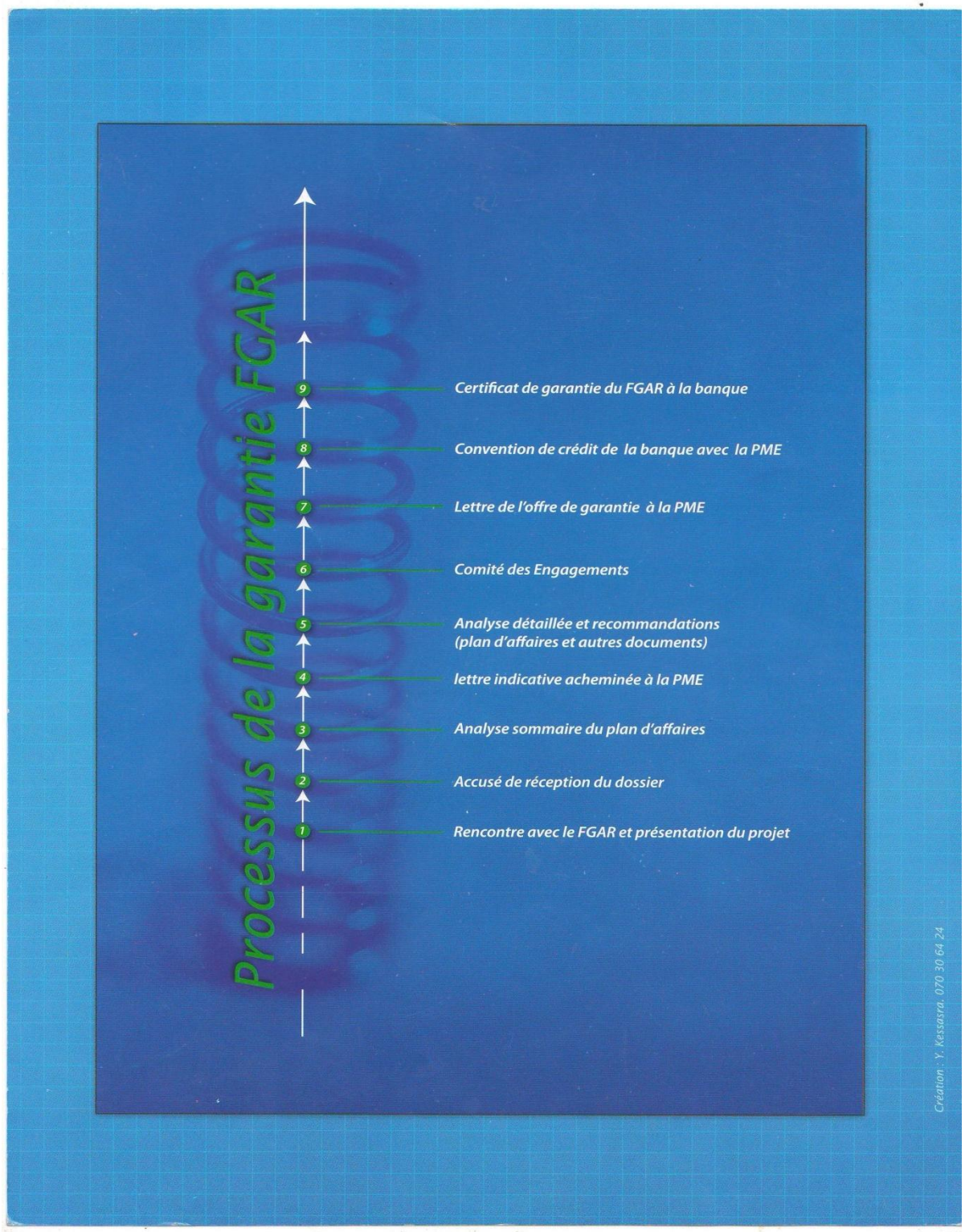

الملحق رقم:03

نشرية المعلومات الإحصائية 2011

الجدول 21: حصيلة برنامج صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطةFGAR

العدد	المبلغ الإجمالي	المبلغ الممنوح	نسبة الضمان من القرض	مبلغ الضمان	عدد الأجراء
1	45051000	31536000	50%	15768000	109
2	36000000	20000000	40%	8000000	32
المجموع	**81051000**	**51536000**	**46%**	**23768000**	**141**

الملحق رقم:04

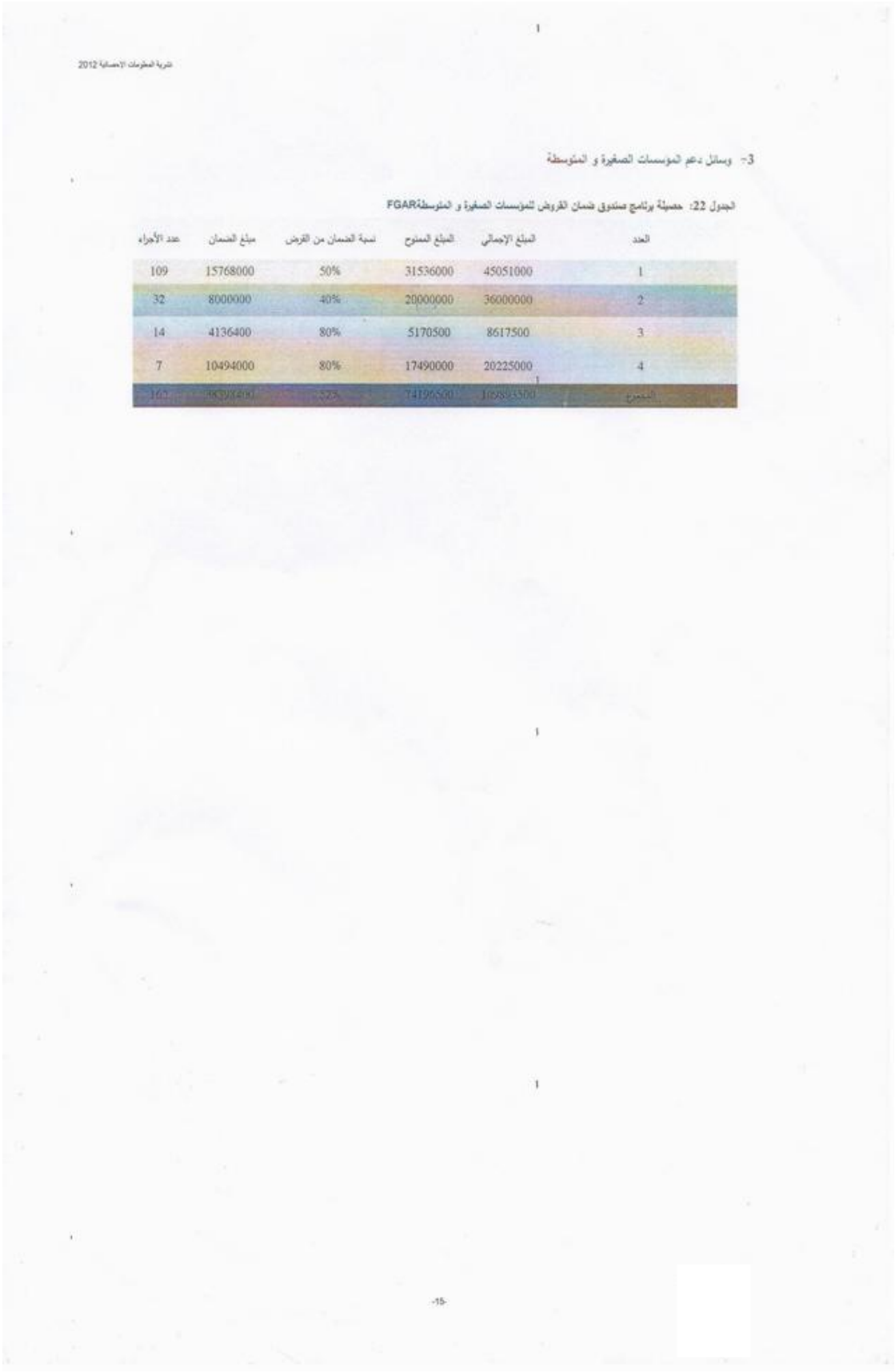

نشرية المعلومات الاحصائية 2012

3- وسائل دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الجدول 22: حصيلة برنامج صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطةFGAR

العدد	المبلغ الإجمالي	المبلغ الممنوح	نسبة الضمان من القرض	مبلغ الضمان	عدد الأجراء
1	45051000	31536000	50%	15768000	109
2	36000000	20000000	40%	8000000	32
3	8617500	5170500	80%	4136400	14
4	20225000	17490000	80%	10494000	7
المجموع	109883500	74196500	52%	38398400	162

-15-

الملحق رقم:05

3- وسائل دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الجدول 22: حصيلة برنامج صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطةFGAR

العدد	المبلغ الإجمالي	المبلغ الممنوح	نسبة الضمان من القرض	مبلغ الضمان	عدد الأجراء
1	45051000	31536000	50%	15768000	109
2	36000000	20000000	40%	8000000	32
3	8617500	5170500	80%	4136400	14
4	20225000	17490000	80%	10494000	7
5	99103000	99103000	60%	59461800	
6	180000000	180000000	60%	108000000	
مجموع	388996500	353259500	58%	205859200	162

الملحق رقم:06

الجدول 22: حصيلة برنامج صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطةFGAR

العدد	المبلغ الإجمالي	المبلغ الممنوح	نسبة الضمان من القرض	مبلغ الضمان
1	45051000	31536000	50%	15768000
2	36000000	20000000	40%	8000000
3	8617500	5170500	80%	4136400
4	20225000	17490000	80%	10494000
5	99103000	99103000	60%	59461800
6	180000000	180000000	60%	108000000
7	137197622	96038000	60%	57622800
8	112651000	90121000	50%	45060500
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

الملحق رقم07

الجدول 22: حصيلة برنامج صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطةFGAR

العدد	المبلغ الإجمالي	المبلغ الممنوح	نسبة الضمان من القرض	مبلغ الضمان	عدد الأجراء
1	45051000	31536000	50%	15768000	109
2	36000000	20000000	40%	8000000	32
3	8617500	5170500	80%	4136400	14
4	20225000	17490000	80%	10494000	7
5	99103000	99103000	60%	59461800	161
6	180000000	180000000	60%	108000000	75
7	137197622	96038000	60%	57622800	10
8	112651000	90121000	50%	45060500	41
9	16615155	11630608	35%	4070713	3
10	22597600	15818320	50%	7909160	3
11	92460000	92460000	60%	55476000	116
12	14320000	10024000	50%	5012000	9
المجموع	784833077	669991425	57%	381011773	520

الملخص:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تنمية اقتصاديات دول العالم، سواء المتقدمة أو المتخلفة وتعتبر الجزائر من بين هذه الدول والتي عملت على تطوير هذه المؤسسات وذلك بتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، وكذا وضع العديد من الهيآت والبرامج التي تساعد على نمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

غير أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يواجه العديد من المشاكل على الرغم من الخصائص التي يتميز بها ولعل أبرز هذه المشاكل هو مشكل التمويل خاصة خلال فترة الإنشاء، وهذا راجع لعدم توفر هذه المؤسسات على الضمانات الكافية للحصول على القروض من البنوك، الأمر الذي يؤدي بهذه البنوك للعزوف عن منح الائتمان لهذه المؤسسات.

ويعتبر صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين الهياكل التي تهدف إلى تغطية مبالغ الضمانات التي تطلبها البنوك على طالبي القروض بهدف إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، صندوق ضمان القروض، التمويل.

Le résumé:

SMEs play an important role in the economies of the world's development, whether advanced or different Algeria is among those countries which has worked on the development of these institutions and by encouraging the private sector to invest, as well as many Alheiat and programs that help the growth of small and medium enterprises sector mode

However, the health institutions sector and pain face many problems in spite of the properties which is characterized by the most notable of these problems is the problem of funding, especially during the construction period, and this is due to the lack of these institutions sufficient guarantees for loans from banks, which leads to these banks reluctance for the thrill of the granting of credit institutions

The loan guarantee for small and medium enterprises fund among the structures that aim to cover the amount of collateral required by the banks to loan applicants in order to create a small or medium enterprise.
Key words: small and medium enterprises, loan guarantee fund, funding.